العتبة العباسية المقدسة
المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

تاريخ الاستعمار ٣

لواء العمارة

في عهدَي الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥ - ١٩٣٢

((دراسةٌ تاريخيّةٌ))

الأستاذ الدكتور
محمد حسين زبون الساعدي

لواء العمارة

في عهدَي الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥- ١٩٣٢

«دراسةٌ تاريخيّةٌ»

بسم الله الرحمن الرحيم

العتبة العباسية المقدسة
المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

تاريخ الاستعمار ٣

لواء العمارة

في عهدَي الاحتلال والانتداب البريطاني

١٩١٥ - ١٩٣٢

دراسةٌ تاريخيّةٌ

تأليف الأستاذ الدكتور
محمد حسين زبون الساعدي

العتبة العباسية المقدسة
المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

الساعدي، محمد حسين زبون، 1974- مؤلف.
لواء العمارة في عهدي الاحتلال و الانتداب البريطاني 1915-1932 : دراسة تاريخية / تأليف الأستاذ الدكتور محمد حسين زبون الساعدي.-الطبعة الأولى.-النجف، العراق : العتبة العباسية المقدسة، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، 1447 هـ = 2025.
210 صفحة ؛ 24 سم. (تاريخ الاستعمار ؛ 3)
يتضمن ملاحق.
يتضمن ارجاعات ببليوجرافية.
ISBN : 9789922680798
1-العمارة (العراق)--تاريخ--1915-1932. 2. العراق--تاريخ--الانتداب البريطاني، 1920-1932. أ. العنوان.

LCC: DS79.9.A47 S25 2025
مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة
الفهرسة أثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٥١٥٦) لسنة ٢٠٢٥ م

لواء العمارة في عهدَي الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥ – ١٩٣٢، دراسةٌ تاريخيّةٌ

تأليف: الأستاذ الدكتور محمد حسين زبون الساعدي
الناشر: العتبة العبّاسيّة المقدّسة / المركز الإسلاميّ للدراسات الاستراتيجيّة
الطبعة: الأولىٰ ١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

www.iicss.iq
islamic.css@gmail.com

المحتويات

كلمة المركز ٩

المقـدّمـة ١٣

الفصل الأوّل
لواء العمارة قبل الاحتلال البريطاني

المبحث الأوّل: الأوضـاع الإداريّة ٢٠
أ- التقسيمات الإداريّة: ٢٢
١- الأقضية ٢٢
٢- النواحي ٢٦
ب- التوزيع الإداري لموظفي الحكومة وواجباتهم ٢٦
ج- السلطة القضائيّة ٢٩

المبحث الثاني: الأوضـاع السياسيّة ٣١
أ- الموقف السياسي للسكّان من الدولة العثمانيّة ٣١
ب- التمثيل في مجلس المبعوثان ٣٢
ج- الصلة البريطانيّة بلواء العمارة ٣٤

المبحث الثالث: الأوضـاع الاقتصاديّة ٣٩
أ- الصادرات ٣٩
ب- أبرز الجهات التي تذهب إليها منتجات العمارة ٤٠
ج- واردات العمارة ٤٠
د- الضرائـــب ٤١

المبحث الرابع: الأوضـاع الاجتماعيـة ٤٤
أ- المجتمع الريفي ٤٤
ب- المجتمع الحضري (المدينـة) ٤٥

الفصل الثاني

العمارة في سنوات الحرب العالميّة الأولى ١٩١٥- ١٩١٨م

المبحث الأول: احتلال لواء العمارة ٤٨
أ- أسباب الاحتلال البريطاني للعمارة ٤٨
ب- استعدادات القوات البريطانيّة للاحتلال ٥١
ج- احتلال لواء العمارة ٥٥
د- موقف السكّان من الاحتلال البريطاني ٦٠
١- موقف العشائر ٦٠
٢- موقف شيوخ عشائر العمارة من السلطة المحتلّة وسياسة المحتلّين تجاههم ٦٣

المبحث الثاني: الإجراءات المصاحبة للاحتلال البريطاني (الإدارة البريطانيّة) ٦٧
أ- الإجراءات الأمنيّة والقضائيّة ٦٧
١- الشبانة ٦٧
٢- القضاء ٧٠
ب- الإجراءات التموينيّة ٧٣
ج- الإجراءات الماليّة ٧٧
١- العملة ٧٧
٢- الضرائب ٧٧
د- الإجراءات البلديّة ٨٠
هـ- الإجراءات الإداريّة ٨٣
و- التعليم ٨٥

المبحث الثالث: أثر الاحتلال البريطاني على الأنشطة الاقتصاديّة ٨٩
أ- أثر الاحتلال على صادرات اللواء ٨٩
ب- أثر الاحتلال على واردات اللواء ٩٢

الفصل الثالث

العمارة في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠- ١٩٣٢م

المبحث الأول: الأوضاع السياسيّة ٩٦
أ- التطوّرات السياسيّة في العمارة قبل ثورة العشرين ٩٦
ب- ثورة العشرين ٩٨
ج- قيام الحكومة المؤقّتة ١٩٢٠م والاستفتاء ١٩٢١م وأثرهما في العمارة ١٠٤
د-الموقف من المجلس التأسيسي ١١١

هـ- انتخابات المجلس النيابي في العمارة ١٩٢٥م ١٢١
و- صدى المعاهدات العراقيّة البريطانيّة في العمارة ١٢٤

المبحث الثاني: الأوضاع الإداريّة والخدمات العامّة ١٣٠
أ- التقسيمات الإداريّة ١٣٠
ب- الدوائر الحكوميّة وملاكاتها ١٣٣
ج- الخدمات الصحيّة ١٣٧
د- التعليم ١٣٩
هـ- المكتبات ١٤٣
و- الحركة الصحفيّة ١٤٥

الفصل الرابع:

الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في عهد الانتداب البريطاني

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصاديّة ١٤٨
أ- الزراعة ١٤٨
١- الحكومة العراقيّة وأراضي لواء العمارة ١٥١
٢- أصناف الأراضي في لواء العمارة ١٥٤
ب- التجارة: ١٥٦
١- وسائل النقل والمواصلات: ١٥٨
٢- الضرائب: ١٦٠
٣- الصناعات الحرفيّة: ١٦٣

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعيّة ١٦٦
أ- المجتمع الريفي (العشائر) ١٦٦
ب- المجتمع الحضري (المدينة) ١٧٢
ج- العادات والتقاليد والأنشطة الاجتماعيّة المصاحبة لها ١٧٦
١- المضيف وكرم الضيف: ١٧٧
٢- المرأة ١٨٠
٣- الأسلحة ١٨٠
٤- الملابس والأزياء ١٨١
٥- نشاطاتٌ اجتماعيّةٌ أخرى ١٨٣

الخـاتـمة ١٨٥

الملاحق ١٩٠
ملحق رقم (١) الضباط الذين حكموا لواء العمارة (مركز المدينة) ١٩٠
ملحق رقم (٢) الضبّاط الذين حكموا قضاء قلعة صالح ١٩١
ملحق رقم (٣) الضباط الذين حكموا قضاء علي الغربي ١٩١
ملحق رقم (٤) أسماء متصرفي العمارة ١٩٢٠- ١٩٣٢ ..... ١٩٢
ملحق رقم (٥) ١٩٣
ملحق رقم (٦) ١٩٤
ملحق رقم (٧) ١٩٥
ملحق رقم (٨) ١٩٦
ملحق رقم (٩) ١٩٧
ملحق رقم (١٠) ١٩٨
ملحق رقم (١١) ١٩٩

المصادر والمراجع ٢٠٠
أولًا- الوثائق غير المنشورة ٢٠٠
١- الوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق/ بغداد (رُتّبت بحسب أرقام الملفات). ٢٠٠
٢- الوثائق المحفوظة في مكتبة مركز دراسات الخليج العربي ٢٠١
ثانيًا - الوثائق المنشورة (رُتّبت بحسب أسبقيّة الحروف) ٢٠١
أ- التقارير الأجنبيّة ٢٠١
ب- الوثائق المعرّبة ٢٠٢
ج- المطبوعات الرسمية ٢٠٢
ثالثًا- الرسائل الجامعيّة ٢٠٣
رابعًا - المصادر العربيّة والأجنبيّة المعرّبة ٢٠٣
خامسًا- المصادر الأجنبيّة ٢٠٨
١- المصادر الإنجليزيّة ٢٠٨
٢- المصادر الفرنسية ٢٠٩
٣- المصادر الألمانية ٢٠٩
سادسًا- البحوث والدراسات ٢٠٩
سابعًا- الصحف والدوريّات ٢١٠
-الصحف ٢١٠
- الدوريات ٢١٠
ثامنًا- المقابلات الشخصيّة ٢١٠
تاسعًا - شبكة الانترنيت ٢١٠

كلمة المركز

تهدف هذه السلسلة إلى قراءة حقبة الاستعمار وما بعده، وتحديد أوجه الأهداف التي تحرّك في ضوئها، وبيان الأضرار التي أحدثها في بنية البلدان المستعمَرة، في شتّى الشؤون السياسيّة والاقتصاديّة والمدنيّة والتعليميّة والاجتماعيّة والدينيّة، وموقفه من المؤسّسات الدينيّة، وعلماء الدين، وحملة الفكر، والقادة الجماهيريّين.

ولا يُنكر بأنّ الاستعمار اتّخذ بعض الإجراءات التي أسهمت في تطوير بعض القطاعات المدنيّة، واحتوت على منافع غير أنّها كانت جزئيةً عابرةً، وتضمر أهدافًا تخدم مشروعه الاستعماري والمنظومة الاستعماريّة بشكلٍ عام، وهذا ما يسعى الاستكتاب لتسليط الضوء عليها، وبيان المعاناة التي كابدتها الشعوب جرّاء سلوك المنظومة الاستعماريّة، وآثار الغزو الثقافي على الهوية الثقافيّة والدينيّة والعرفيّة للدول المستعمَرة، وعلى بنيتها الاجتماعيّة، وبيان معالم الإضرار بها، والتشكيك بقيمها، وتغريب الوعي، وتمزيق الوحدة بإيجاد الاختلافات وتنمية الانقسامات وبثّ الفرقة، وتعميق الاختلاف الطائفي والعنصري والقومي والديني وافتعال الأزمات، وتكوين ثقافةٍ بديلةٍ تقوم على تعظيم ثقافة المحتلّ، وتهويل قوته العسكريّة والسياسيّة، لصناعة أجيالٍ تؤمن بعظمة المحتلّ وقوته، وتوهين القدرة الذاتيّة على النهوض، ومن ثم إشعار العالم الإسلامي والعربي بالضحالة والعجز.

ولا تغفل السلسلة عن دور المقاومة الدينيّة والفكريّة والعلميّة والأدبيّة والميدانيّة و السياسيّة في مناهضة مشروع الاستعمار، وبيان الروح الوطنيّة التي تحلّى بها أبناء البلدان المقاومة له.

هذه السياسات الاستعماريّة، والمواقف المناهضة لها تسعى السلسلة إلى قراءتها قراءةً واعيةً موضوعيّة، بالتركيز إظهار غايات الاستعمار من تلك السياسات، وآثار ذلك حتى الوقت الراهن؛ للخروج بصورةٍ واضحةٍ عن السياسة الاستعمارية، وما تُخلِّف من خرابٍ مُستدامٍ في واقع الشعوب؛ ممّا يسهم في فهم الآخر والواقع، وتكوين وعيٍ وطنيّ مستقلٍّ للحاضر والمستقبل.

شكّلت مدينة العمارة، عاصمة لواء العمارة (ميسان حاليًا)، موقعًا محوريًا في الاستراتيجيّة البريطانيّة خلال مرحلتي الاحتلال والانتداب؛ نظرًا لموقعها الجغرافيّ الحيويّ المُطلّ على نهر دجلة، وقربها من الحدود الإيرانيّة. دخلتها القوات البريطانيّة في أوائل عام ١٩١٥ ضمن تقدّمها العسكري في جنوب العراق، وأخضعتها لإدارةٍ مدنيّةٍ وعسكريّةٍ، مبتغيةً تأمين طرق الملاحة، وتعزيز النفوذ البريطاني في المناطق العشائريّة.

وقد تميزت العمارة بتركيبتها الاجتماعيّة العشائريّة المعقّدة، وهو ما دفع السلطات البريطانيّة إلى اتّباع سياسةٍ مزدوجة: الحفاظ على التوازن بين العشائر الكبرى، وربط بعض الزعامات المحلّية بالمصالح البريطانيّة من خلال الامتيازات والإدارة غير المباشرة.

شهدت المنطقة أيضًا نشاطًا سياسيًّا ومقاومةً مبكرةً للوجود البريطاني، سواء بشكلٍ مباشرٍ من بعض العشائر، أم لاحقًا من خلال التفاعل مع الحركات الوطنية التي تصاعدت بعد ثورة العشرين. ومع قيام نظام الانتداب رسميًّا عام ١٩٢١م، أصبحت العمارة جزءًا من البناء الإداري للدولة العراقية الحديثة، مع استمرار تأثير البريطانيين في شؤونها المحلّية، لا سيّما عبر المشاورين السياسيين.

كتاب (لواء العمارة في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني ١٩١٥ -

١٩٣٢) للمؤلّف محمد حسين زبون الساعدي، هو دراسةٌ تاريخيّةٌ تتناول مدينة لواء العمارة (ميسان حاليًا) ودورها الاستراتيجي في المدّة الزمنيّة المذكورة. وقد تناول الكتاب موضوعاته عبر أربعة فصولٍ تتضمن الموضوعات الآتية:

* أهميّة الموقع الجغرافي: إذ كانت العمارة (حقلاً تجريبيًّا) للسياسة البريطانيّة بسبب موقعها الاستراتيجيّ على نهر دجلة، والطريق المائي بين بغداد والخليج.

* الاحتلال والحرب (١٩١٥ - ١٩١٨م): يغطي الفصل الثاني الاحتلال البريطاني للمنطقة، وتلبية العشائر لنداء الجهاد، وتأسيس الإدارة البريطانيّة الجديدة التي شملت الأمن، والمالية، والتعليم، وتأثير ذلك على الأنشطة الاقتصاديّة.

* الانتداب والأوضاع السياسيّة (١٩٢٠ - ١٩٣٢م): يستعرض الفصل الثالث التطوّرات السياسيّة في عهد الانتداب، بما في ذلك ثورة العشرين (وموقف العمارة منها)، والانتخابات، وصيحات المعاهدات العراقية-البريطانية، وتأثير سياسة تقريب شيوخ العشائر على المجتمع.

* الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة: يناقش الفصل الرابع الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وخصوصًا الزراعة وتوزيع الأراضي، والتجارة، وتقلّص الصناعات الحرفيّة، مع تأكيد الطابع الريفي والاجتماعي العشائري للمنطقة.

وقد اعتمد الكتاب على مصادر مؤلّفة ووثائق وتقارير منشورةٍ عثمانيّةٍ وبريطانيّةٍ رسميّةٍ مترجمةٍ، وأخرى عربيّة حول تاريخ العراق تتعلّق بجوانب الزراعة والضرائب والاقتصاد والإدارة المدنيّة الأخرى.

ويعتقد المؤلّف بأنّه رغم هذا الدور الحيوي، فإنّ مدينة العمارة لم تنل حظّها

من الدراسة الأكاديميّة الكافية مقارنةً ببغداد أو البصرة؛ ممّا يبرز الحاجة إلى تسليط الضوء على تجربتها التاريخيّة لفهم ديناميكيات الاحتلال والانتداب في البيئات غير الحضريّة.

نأمل أنْ يحقّق الكتاب منفعةً علميّةً للقرّاء الكرام، في المجالات المبثوثة فيه، ونرجو للمؤلّف الكريم التوفيق المُستدام والعطاء المتجدّد. والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

المركز الإسلاميّ للدراسات الإستراتيجيّة

العراق / النجف الأشرف

المقـدّمـــة

قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾

[التوبة: ١٠٥]

صدق الله العلي العظيم

احتلت مدينة العمارة مكانةً واضحةً ومتميزةً إبّان عهد الاحتلال والانتداب البريطاني (١٩١٥-١٩٣٢)، فهي إضافةً إلى كونها ذات أهميّةٍ استراتيجيّة، كانت من أولى المناطق التي طُبِّقت بها السياسة البريطانيّة الجديدة بعد (البصرة)، فكانت حقلًا تجريبيًا آخرًا ومهمًّا للسياسة البريطانيّة، التي وجدت طريقها إلى مناطق العراق الأخرى فيما بعد؛ ولذلك اكتسبت أهميّةً خاصّةً لا تقلُّ كثيرًا عن أهميّة (البصرة) في هذا الجانب، بوصفها تمثّل تركيبًا سكانيًّا مدنيًّا لتجربة السياسة البريطانيّة، في حين كانت العمارة في معظمها- من ناحيةٍ أخرى-حقلًا عشائريًّا شهد تجربة هذه السياسة.

كما تميّزت العمارة بخصائص جغرافيّةٍ واجتماعيّة، جعلها محطّ أنظار السلطة البريطانيّة المحتلّة وموضع اهتمامها؛ فموقعها الجغرافي مسيطر على مجرى دجلة الجنوبي، وهو المنفذ المائي الرئيس بين بغداد والخليج، فضلًا عن مجاورتها للدولة الفارسيّة.

وعلى الرغم من تلك الأهميّة، فإنّ نصيب المنطقة من الدراسات التاريخيّة الأكاديميّة لم يكن يتناسب مع مكانتها، لا سيّما تاريخها المعاصر، المتمثّل بعهدي الاحتلال والانتداب البريطاني، فمن المعروف أنّ التوجّه العلمي والأكاديمي قد صبَّ جلّ اهتمامه على الجوانب السياسيّة لكبريات مدن العراق، التي رافقت دخول القوات البريطانيّة له، دون التركيز على مجريات الأحداث في بعض المدن العراقيّة ومنها على سبيل المثال لا الحصر لواء العمارة (محافظة ميسان حاليًا)، ولهذا اجتهدتُ في اختيار هذا الموضوع، الذي هو في الأصل رسالة ماجستير قُدّمت الى مجلس كليّة الآداب جامعة البصرة عام ٢٠٠٠م.

تألفت الدراسة من أربعة فصول، تلتها خاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصّلت إليها، كان الأول منها تمهيدًا اشتمل على معلوماتٍ إداريّةٍ وسياسيّةٍ واجتماعيّةٍ مهمّة عن المنطقة في المدة التي سبقت عهد الاحتلال البريطاني.

أمّا الثاني فقد تناول (العمارة في سنوات الحرب العالمية الأولى ١٩١٥-١٩١٨)، وقد ضمّ بين دفتيه معلوماتٍ وافيةً عن أسباب الاحتلال البريطاني للعمارة، واستعدادات القوات البريطانيّة لاحتلالها، كما تطرّق الفصل إلى موقف سكان اللواء من الاحتلال، فضلًا عن تسليط الضوء على الإدارة البريطانيّة التي صاحبت الاحتلال ومؤثراته على فعّاليات اللواء الاقتصاديّة.

وجاء الفصل الثالث بمبحثين، بحث الأول منها التطوّرات السياسيّة في العمارة خلال عهد الانتداب البريطاني وما سبقه من أحداثٍ شملت الحقبة الممتدة بين عامي (١٩١٩-١٩٢٠)، وقد بيَّن الفصل أيضًا موقف شيوخ المنطقة من استفتاء ويلسون عام (١٩١٩)، والأسباب الجوهريّة التي أدّت إلى ضعف مشاركة أهالي العمارة في ثورة العشرين، كما سلّط الضوء على إجراءات

الحكومة العراقيّة المؤقتة السياسيّة الخاصّة بالاستفتاء ومسألة ملء عرش العراق، وموقفهم من ترشيح الأمير فيصل لهذا المنصب، كما حوى معلوماتٍ مفصّلةً عن انتخابات (المجلس التأسيسي العراقي)، والأسباب التي دفعت إلى امتناع شيوخ العمارة وسكّانها عن المشاركة فيها في بادئ الأمر، ثم كيف سارت الانتخابات بمجراها الطبيعي، وبخاصّة سنة ١٩٢٤، كما تطرّق إلى انتخابات المجلس النيابي في العمارة عام ١٩٢٥، خلال الدورات الممتدة بين الأعوام (١٩٢٥-١٩٣٠)، وخصّ هذا الفصل بدراسةٍ موضوعيّةٍ صدى المعاهدات العراقيّة - البريطانيّة في العمارة، والموقف منها ولا سيّما في الجوانب التي كانت تمسّ استقلال العراق وكيانه السياسي، ولعلّ من أبرزها قضيّة الموصل.

أما الثاني، فقد ناقش الأوضاع الإدارية في اللواء والخدمات العامّة التي تمثّلت، بالتقسيمات الإدارية، والدوائر الحكوميّة، والخدمات الصحيّة، والتعليم، والمكتبات والحركة الصحفيّة.

وأخيرًا، عني الفصل الرابع بالجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة في عهد الانتداب البريطاني، إذ تناول بشيءٍ من التفصيل كلًّا من الزراعة والشؤون المتعلّقة بها، والتجارة والعوامل التي أدّت إلى ازدهارها، وبخاصّة طرق المواصلات، إذ تم عرض الجانب الأخير بشكلٍ مفصّل، كما تناول الفصل الصناعات الحرفيّة في العمارة وما هي أهمّ الصناعات التي كانت منتشرةً فيها، والأسباب التي أدّت إلى تقلّصها، هذا بالنسبة إلى المبحث الأول من الفصل، أمّا المبحث الثاني، فقد سلّط الضوء على دراسة الوضع الاجتماعي في اللواء من حيث التركيب السكاني فيه، وفي ضوئه قُسّم إلى قسمين: عشائري، ومدني، وتمت ملاحظة عدم وجود اختلافٍ كبيرٍ بين الوضع الاجتماعي الذي كان سائدًا خلال حقبة الاحتلال

والوضع ذاته خلال عهد الانتداب، كما بحث الأنشطة والعادات الاجتماعيّة في العمارة خلال العهد المذكور، وفي الختام عرضت الخلاصة أهمّ النتائج التي توصّلت إليها الدراسة.

اعتمدتُ في إعداد هذه الرسالة، على مصادر عدّةٍ تأتي في مقدّمتها الوثائق المنشورة، المتمثلة بـــ(السالنامات) العثمانيّة لولايتي بغداد والبصرة التي استفدتُ منها بنحوٍ خاصٍّ في فصل الرسالة الأول (التمهيد)، وهي مفيدة جدًا؛ لأنّها تضمّ معلوماتٍ مفصّلةً عن الوضع الإداري للواء، فضلًا عن احتوائها على معلوماتٍ تاريخيّةٍ وجغرافيّةٍ مفصّلةٍ عنه، التي جاءت باللغة التركية عدا بعضٍ منها، لا سيّما (سالنامات) البصرة؛ إذ استعملت فيها اللغتان التركيّة والعربيّة.

ومن الوثائق المنشورة الأخرى، النسخة المترجمة إلى العربيّة عن مجموعة القوانين والنظم العثمانيّة التي نشرت تحت اسم الدستور، والتي احتوت على عددٍ كبيرٍ من القوانين والأنظمة، التي أصدرتها الحكومة العثمانيّة آنذاك، فأمدَّتني بمعلوماتٍ قيّمةٍ تتعلّق بواجبات رؤساء الوحدات الإدارية وصلاحيّاتهم.

أما الوثائق البريطانيّة فقد استفدتُ من الصنفين، غير المنشور والمنشور منها، فبالنسبة إلى الأولى، كانت بمنزلة تقارير شهريّة وأسبوعيّة كان يبعث بها الحكّام السياسيّون ومساعدوهم إلى الهيئات العليا في حكومة الهند البريطانيّة، وقد كانت مهمّة؛ لأنّها احتوت على معلوماتٍ لها صلةٌ بالوضع السياسي والاقتصادي الداخلي للعمارة إبّان حقبت الاحتلال، غير أنّها كانت تعبّر عن وجهة النظر البريطانيّة الصرفة؛ ممّا أوجب التعامل معها بدقّةٍ وحذرٍ بالغين.

في حين كانت الوثائق المنشورة ذات أهميّةٍ كبيرة؛ إذ احتوت على معلوماتٍ وافيةٍ ومفيدةٍ تخصّ تاريخ العراق بنحوٍ عام، وعن الألوية ومنها لواء العمارة

بنحوٍ خاصّ، وتأتي في مقدّمة هذه الوثائق:

"Special Report By His Majesty's Government in the united Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of Nation"

فقد احتوى هذا التقرير على معلوماتٍ مهمّة تخصّ موضوع البحث رغم عموميّاتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، استفدتُ منه بمعلوماتٍ وافيةٍ عن الضرائب وأنواعها في كلا العهدين، الاحتلال والانتداب البريطاني.

ومن الوثائق المنشورة الأخرى التي استفدتُ منها، هي تقارير الحكومة البريطانيّة التي احتوت على معلوماتٍ عامّةٍ تخصّ العراق للسنوات الممتدّة بين عامي ١٩١٧-١٩٢٧، وقد تضمّنت هذه التقارير معلوماتٍ مهمّة شملت الأوضاع الإدارية والزراعيّة والقانونيّة حول العراق بشكلٍ عام، ومنه لواء العمارة ومنها على سبيل المثال لا الحصر

"Administration Report of the Agriculture Directorate for the year 1919"

"Administration Report of the Public Workes Directorate Iraq for period 1923-1924"

بالإضافة إلى بعض التقارير الأخرى التي أشرت إليها في هوامش البحث.

أما المصادر المهمّة الأخرى التي اعتمد عليها الباحث فقد تمثّلت بالمؤلّفات العربيّة، والأجنبيّة المعرّبة، والأجنبية، وفي مقدّمتها كتاب (الثورة العراقيّة الكبرى ١٩٢٠) لمؤلفه الدكتور عبد الله الفيّاض، وكتاب (البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١) لمؤلّفه الدكتور حميد أحمد حمدان التميمي، وكان الكتاب الأخير مصدرًا مهمًّا لهذه الدراسة، فقد احتوى على معلوماتٍ

مهمّة خصّت موضوع الدراسة، وكذلك تم الاعتماد على مجموعةٍ من مؤلّفات السيّد عبد الرزاق الحسني، لا سيّما كتاب تاريخ الوزارات العراقيّة، فقد أفاد الباحث بشكلٍ كبيرٍ من الجزء الأول منه، وهو كتاب ذو قيمةٍ لكلّ من يريد أنْ يدرس تاريخ العراق المعاصر. والله ولي التوفيق.

الأستاذ الدكتور محمّد حسين زبون الساعدي

الفصل الأوّل
لواء العمارة قبل الاحتلال البريطاني

المبحث الأوّل
الأوضـاع الإداريّة

أُسسـت العمارة في سـنة ١٨٦١ وألحقت إداريًّا في ولاية البصرة منذ تطبيق قانون الولايات لسنة ١٨٦٤ في العراق في سنة ١٨٦٩، حتى نهاية الحكم العثماني في لواء العمارة ١٩١٥[١]، وعلى وفق هذا الأمر كان اللواء مقسّمًا إلى خمسة أقضية، هـي العمارة – مركز اللواء –، وعلي الغـربي، وقلعة صالح، والكحلاء، وقضاء دويريق (دويريـج)[٢]، كما ضمّ خمس نواحٍ، هي علي الشرقـي، والمجر الصغير، وكميت، والمجر الكبير، والعزير[٣].

وبلغ عدد نفوس العمارة (١٥٠٠٠٠) نسـمة على وفق آخر إحصاءٍ تخمينيّ عثمانيّ جرى عام ١٩١٣، وكان سكّان مركز اللواء يقرب من (١٥٠٠٠) نسمة[٤].

يشرف على إدارة اللواء موظّفٌ كبيرٌ عرف باسم (المتصرِّف)، يُعيّن بموجب إرادةٍ سلطانيّةٍ تصدر عن الباب العالي[٥]، ويساعده في إدارة اللواء أعضاء مجلسٌ منتخبٌ من الأهالي يدعى (مجلس اللواء)، الذين كانوا يشغلون مناصب إداريّة فيه، مثل المحاسـب ومديـر (التحريـرات)، ومفتي البلـدة، وكان يقع ضمن

١. لمعرفة تفاصيل وافية عن وضع العمارة حينذاك يُراجع، فردوس عبد الرحمن كريم، لواء العمارة في العهد العثماني (١٨٦١–١٩١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة أجيزت في كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٩٨.

٢. هذا القضاء غير موجودٍ حاليًّا، واستحدث بدلًا عنه ناحية الطيب.

٣. سـالنامة دولة عثمانية، ١٣٢٧هـ، مطبعة سلانيك، ص٥٨١، محفوظة في مكتبة المتحف الوطني بغداد، فردوس عبد الرحمن كريم، المصدر السابق، ص٤١–٤٢.

٤. النبهاني، محمد بن خليفة، التحفه النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص٣٨١.

٥. غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق من (١٨٣٩–١٩١٤)، أطروحة ماجسـتير غير منشورةٍ أجزيت في كليّة الآداب، ص٥٥.

اختصاصاتهم الإداريّة النظر في أمور المدينة، وإدارة أموال الدولة، والشؤون الزراعيّة، ولا سيّما التي تمسّ سياسة الدولة الاقتصاديّة[١].

ويأتي في سلّم التشكيلات الإداريّة بعد مركز المدينة القضاء، الذي كان يدير شؤونه موظّفٌ بعنوان قائمقام يساعده في ذلك مجلس القضاء المؤلَّف من مدير المال، ومدير التحرير، ومفتي القضاء، وهؤلاء منتخبون من قبل الأهالي، ويرأس المجلس القائمقام شخصيًّا[٢].

وتحتلّ الناحية الدرجة الثالثة من حيث السلم الإداري، التي كان يديرها مدير الناحية، ومجلسٌ يساعده على غرار مجلس اللواء والقضاء إلا أنّه يُسمّى مجلس الاختياريّة الذي يجتمع أربع مرات سنويًّا في مجلس القضاء، وتنحصر مهمّته في إدارة الشؤون المتبادلة بين الناس والحكومة والناحية[٣].

وتأتي القرية في المرتبة الأخيرة إداريًّا، وهي أصغر وحدةٍ في اللواء، وتدار عادةً من قبل المختارين إلى جانب أئمّة الجوامع، وبعض رؤساء الطوائف الدينيّة من غير المسلمين، ويؤلّف هؤلاء مجلسًا منتخبًا، تتركز مهمّته بالاهتمام بشؤون القرى وأهاليها[٤].

هذا ما يخصّ الإطار العام لوضع العمارة الإداري، غير أنّ هذا لا يعني أنّ اللواء كان تديره هذه المجالس فقط، وبالكفاءة المطلوبة، بل كان فيه أيضًا دوائر رسميّة أخرى سيرد ذكر دورها في ما بعد.

---

١. الدستور، مجموعة القوانين والتنظيمات العثمانيّة، ص٣٩٢- ٣٩٦، وينظر أيضًا: العابد، صالح محمد جاسم، النظام الإداري، بحث في كتاب حضارة العراق، ج١، ص٢٣- ٣٢.

٢. الارحيم، فيصل محمد، تطوّر العراق تحت حكم الاتحاديين، ص٤٨.

٣. الكسندر آدمون، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج١، ص٨٨.

٤. الارحيم، فيصل محمد، المصدر السابق، ص ص٥٠-٥١.

أ- التقسيمات الإداريّة:

١- الأقضية

سبقت الإشارة إلى أن لواء العمارة كان يضم في العهد العثماني ستة أقضية وثلاث نواح، وكان أقدم الأقضية فيه قضاء العمارة[١] – مركز اللواء –، ويقع القضاء على ضفتي نهر دجلة ضمن حدود اللواء الإداريّة[٢].

أ- قضاء قلعة صالح

وهو من الأقضية القديمة، كان يُسمّى بـ (شطرة العمارة)[٣]، وكان هذا القضاء ناحيةً تتبع مركز اللواء حتى عام ١٨٨١م، حينها رفعت إلى قضاء عُرف باسم قلعة صالح[٤].

---

١. حدثت بعض القلاقل والفتن في مدينة العمارة، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة العثمانيّة واقعةً تحت تأثير إجراءات التحديث وفرض الأمن والنظام والحروب في أوربا، فأرسلت حملةً عسكريةً بقيادة الفريق شبلي باشا عام ١٨٥٨، ثم اللواء محمد باشا الديار بكري عام ١٨٥٩، انتهت بكسر شوكة القبائل المنتفضة، وعلى أثر ذلك تم إنشاء مبانٍ خاصّة للجيش، وبني حولها بعض الدور والمحال التجارية، وأصبح يطلق عليها اسم العمارة نسبة لذلك، للتفاصيل ينظر: العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، بغداد، ١٩٥٥، ص ص١٢٨ – ١٢٩، والعزاوي، عباس، العمارة، مجلة لغة العرب، ج٣، السنة الثامنة، ١٩٣٠، ص١٦٨.

٢. لوريمر، ج.ج، دليل الخليج، ج١، ص٨٨.

٣. تمييزًا عن شطرة المنتفك، التي تتبع لواء الناصريّة (ذي قار حاليًّا). أما بالنسبة للتسمية الحاليّة (قلعة صالح) فقد ذُكر أنّها جاءت نتيجة لانتفاضة قام بها رجال قبيلة البو محمد، فأرسلت الحكومة العثمانيّة حملةً بقيادة رجل اسمه (صالح) بمهمّة إخماد تلك الانتفاضة عام ١٨٥٣، فاستطاع هذا الأخير أنْ ينجح بمهمته، وبنى قلعةً عرفت باسمه، وكذلك المدينة التي بقيت على اسم هذا الرجل إلى يومنا هذا، للاطلاع على تفاصيل ذلك، ينظر: الحسني، عبد الرزاق، موجز تاريخ البلدان العراقيّة، ص١١٢؛ وأيضًا جمال بابان، أصول أسماء المدن والمواقع العراقيّة، ج١، ص٢٤.

٤. سالنامة بصرة ولايتي سي، (دفعة ٥)، ١٣٢٠هـ، ج٦، ص٢٢٩٤.

يقــع قضاء قلعة صالح على ضفــاف نهر دجلة، ويحدّها من الشــمال قضاء العــمارة – مركز اللواء – ومن الجنوب مدينة القرنة، ومن الشرق يحاذي الحدود الفارسيّة، أمّا من الغرب فيحادد شطرة المنتفك.

بلغ عدد ســكّان المنطقة المســتقرّين فيه نحو (٤٥) ألف نسمةٍ، (٤٣) ألف تقريبًا من المسلمين، أمّا الباقي فكانوا يمّثلون أبناء الطوائف الأخرى من الصابئة والنصارى واليهود [١].

أمّا أهمّ المحاصيل التي كانت تزرع في القضاء فتمثّلت بالرز والذرة والسمسم – وهي محاصيل كانت تزرع أيضًا في مركز القضاء، ولكن بنســبٍ أقلّ من قضاء قلعــة صالح –، وتأتي تربيــة الحيوانات في المرتبة الثانية بعــد الزراعة من حيث النشاط الاقتصادي؛ إذ كان يُربّى فيه الجاموس، ويوجد هذا النوع من الحيوانات بأعــدادٍ وفيرةٍ، حيث يربّيه أفراد عشــيرة (آل بو محمد)، ولكلا الغرضين؛ ســدّ الحاجــة الذاتيّة من منتجاتها، وتصديــر الفائض منه. كما كان يوجد فيه عددٌ من المستنقعات التي كان يكثر فيها الســمك، فضلًا عن وجود حقلي للملح الأول في منطقــة تدعى (أبو روبة)، والثاني في منطقــة (بني مليك)، لكن إنتاج الأخير كان قليلًا مقارنةً مع الأول [٢].

ويشــير لوريمر [٣]، إلى أنّ هذا القضاء لا يحتوي عــلى وحداتٍ فرعيّةٍ إداريةٍّ أخرى، إذ كان على رأس السلم الإداري فيه القائمقام، وهو السيّد حسين عوني أفندي [٤].

١. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج٦، ص٢٢٩٥.

٢. المصدر نفسه، ص٢٢٩٥.

٣. المصدر نفسه.

٤. إنّ جميع أســماء قائم قامين الأقضية في اللواء ومديري النواحي التي سوف أشير لها في صفحاتٍ لاحقةٍ أُستلّت من سالنامات الدولة العثمانيّة وسالنامات البصرة التي سبق الإشارة إليها.

ب- قضاء علي الغربي [١]

يأتي هذه القضاء بعد قضاء قلعة صالح من حيث الأهميّة، ويقع في الشمال الغربي من مدينة العمارة في الطريق إلى مدينة الكوت على الضفّة اليمنى لنهر دجلة، وقد كان هذا القضاء حتى عام ١٩٠٢ ناحيةً تابعةً الى اللواء، أمّا بعد التاريخ المذكور فقد حُوّل الى قضاءٍ يدير شؤونه الإداريّة قائمقام، وهو السيّد سلمان بيك [٢].

كان هذا القضاء ذا أهميّةٍ اقتصاديّةٍ كبيرةٍ؛ فبالإضافة إلى أنّه يحتوي على أراضٍ خصبةٍ صالحةٍ لزراعة الحبوب، كان أيضًا مكانًا جيدًا لرعي المواشي كالأغنام والأبقار والماعز، وهي بطبيعة الحال مصادر للأنسجة الصوفيّة التي كانت تصدر إلى أوربا وعددٍ من بلدان آسيا، وهو بهذه الصفة يُعدّ مكانًا لممارسة التجارة وبخاصة من قبل اليهود الذي كانوا يسكنون فيه. فضلًا عن وجود مركز للتلغراف ومركز للكمارك، ويشير لوريمر إلى أنّ تسميته جاءت من اسم أحد أبناء موسى الكاظم عليه السلام [٣].

ج- قضاء الزبير (قضاء الكحلاء)

يأتي هذا القضاء بالمرتبة الثالثة بعد القضاءين المذكورين، ويقع في الجنوب الغربي من مدينة العمارة، وكان في بدايته قريةً صغيرةً انتشرت بيوتها حول قلعة بناها الشيخ فيصل بن خليفة أحد شيوخ عشيرة البو محمد.

وكان قضاء الزبير ناحيةً حين أُسّس لواء العمارة، مقرّها (مسيعيده)، غير

---

١. جاءت هذه التسمية نسبةً الى المزار المقام فيه للسيد علي الغربي، ينظر: النبهاني، محمد بن خليفة، المصدر السابق، ص٣٨٢.

٢. بصرة ولايتي سالنامة سي، ص٢٢٩

٣. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج١، ص٨٨.

أنّهـا بعد عام ١٨٨١ حُوّلت إلى قضاء، وكان لهذا القضاء ثقلٌ اقتصاديٌّ واضحٌ بالنسبة إلى لواء العمارة؛ لأنّه يضمّ مساحاتٍ واسعةً من الأراضي الزراعيّة الخصبة فضلًا عن وجود الثروة الحيوانيّة، ولا سـيّما الجاموس الذي يشكّل موردًا ماليًّا لها [١]، وكان في مركز القضاء مقرّ القائمقام السـيّد يحيى أفندي، ومقر إقامة مدير دائرة السنية [٢].

وتحميها حاميةٌ مكوّنةٌ من مائة جندي من المشـاة [٣]، وينتمي أغلب سـكان المنطقة إلى عشـيرة البو محمد، إذ كانت هذه العشيرة تمارس زراعة الرز والذرة، فضلًا عن قيام دائرة السنية في القضاء، بزراعة النخيل في بعض الاراضي التابعة لها [٤].

د- قضاء دويريق (دويريج)

يقع هذا القضاء في شمال شرق مدينة العمارة، ويمتدّ على طول التلال الإيرانيّة من الشمال والشرق، وقضاء الكحلاء من الجنوب وقضاء العمارة من الغرب، أمّا تسميته فجاءت نسبةً الى قريةٍ أو منطقةٍ هناك تحمل الاسم ذاته [٥].

وتأتي أهميّة القضاء الذي يسكنه العديد من القبائل العراقيّة من كونه مصدرًا

---

١. جمال بابان، المصدر السابق، ص٢٤٠.

٢. وهي دائرة تهتم بشـؤون الأراضي التي يملكها السـلطان العثماني عبد الحميـد، وكان الحيز الذي تشغله هذه الأراضي في العمارة يمتد من العمارة بمحاذاة الضفة اليسرى لنهر دجلة إلى مدينة العزير؛ ينظر لوريمر، دليل الخليج، القسـم الجغرافي، ج٣، ص١٠٦٤؛ فردوس عبد الرحمن كريم، المصدر السابق، ص١٦٩.

٣. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج٧، ص٢٥٩٢.

٤. المصدر نفسه، ص٢٥٩٢.

٥. عـماد عبد السـلام رؤوف، الأُسر الحاكمـة ورجـال الإدارة والقضاء في العراق في القـرون المتأخّرة، ص٤٤٤.

للثروة الحيوانيّة بسبب وجود المراعي الكثيرة، فضلًا عن المناطق الزراعيّة الجيّدة في اللواء، وهناك ظاهرةٌ إداريّةٌ غير مسبوقةٍ فيه؛ وهي أنّ القائمقام لا يمارس صلاحياته داخل القضاء، بل كان يقيم في مركز اللواء، ويعود السبب في ذلك إلى عدم توفر عناصر الاستقرار فيه [١]، ويبدو أنّ قرب القضاء من الحدود الإيرانيّة وتداخل القبائل العراقيّة والإيرانية طلبًا للماء والكلاء قد أدّى إلى هذا الأمر.

٢- النواحي

سبقت الإشارة إلى أنّ لواء العمارة، كان يضمّ خمس نواحٍ، وهي وحداتٌ إداريّةٌ أصغر من الأقضية، وكان على رأس كلّ ناحيةٍ موظّفٌ يُطلق عليه اسم (مدير الناحية)، وتأتي في مقدمة تلك النواحي، ناحية علي الشرقي، وتضمّ هذه الناحية مزارًا جاء اسم الناحية منه [٢]، وتقع هذه الناحية على الضفة اليسرى لنهر دجلة ، وأشهر محاصيلها الرز الذي كان بعضٌ منه يُعدّ للتصدير [٣]، وتأتي بعدها من حيث الأهميّة الاقتصاديّة، ناحية المجر الكبير، وناحية المجر الصغير، وجاءت تسميتهما من النهر الذي يخترقهما، وناحية العزير [٤]، بالإضافة إلى ناحية كميت [٥].

ب- التوزيع الإداري لموظفي الحكومة وواجباتهم

حدّدت السلطة العثمانيّة المهمّات الملقاة على الموظّفين العاملين في أجهزتها الإداريّة، وذلك من خلال إراداتٍ سلطانيّةٍ صادرة من الباب العالي، ومن جملة

١. جريدة الزوراء، العدد (١٠٥) ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، بغداد.

٢. هو مزار السيد علي الشجري، الذي يرجع نسبه إلى الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وسمّي بهذا الاسم بعد تحريفه تمييزًا عن المزار المقام في علي الغربي.

٣. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج١، ص٨٨.

٤. وهو نبي الله العزير الذي يؤمه أبناء الطائفة اليهوديّة ويحجون إليه.

٥. للتفاصيل حول النواحي والتشكيلات الإداريّة يراجع، فردوس عبد الرحمن كريم، المصدر السابق، ص٤١- ٤٢.

ما جاءت به هذه الإرادات هو تحديد سلطة موظفي الدولة وواجباتهم في لواء العمارة، مثل متصرّف لواء العمارة السيّد (عاصم بيك) [١]، قمة الهرم الوظيفي في اللواء، وقد حدد بواجباتٍ أهمّها تنفيذ أوامر الوالي، كما كان له صلاحية الإشراف على توزيع أفراد الشرطة في العمارة والأقضية التابعة لها، إلى جانب العناية بالأمور المالية والقوانين الصادرة من الجهات العليا، فضلًا عن صيانة حقوق وواجبات الأهالي[٢].

وكان له عددٌ من الموظفين يساعدونه على تصريف أمور اللواء، أوّلهم معاون المتصرّف وهو قائمقام القضاء، ومقرّه مركز اللواء، ثم يأتي بعده المحاسب (المحاسبجي)، ومدير التحريرات في اللواء، وهؤلاء جميعًا يعينون بإرادةٍ سلطانيّة، وكذلك مدير الدفتر الخاقاني (مدير الأراضي)، وقائد ضابطية اللواء[٣].

ويأتي بالدرجة الثانية، من حيث السلّم الوظيفي في اللواء منصب القائمقام الذي يشغله عادةً شخصٌ يختاره الوالي، وتنحصر مهمّته بإدارة شؤون القضاء الماليّة والاقتصاديّة، والإشراف على واجبات مديري النواحي والتابعين لهم، فضلًا عن تنظيم جهاز الشرطة، ولم يكن هذا الأمر منحصرًا على قائمقام اللواء- مركز اللواء - بل شمل قائمقامي اللواء كافة، فمثلًا في قلعة صالح كان السيّد حسين عوني أفندي يقوم بتلك الواجبات في حين كان السيّد يحيى أفندي يقوم بالواجبات ذاتها في قضاء الزبير (الكحلاء)، وكان يساعده في أداء تلك المهام عددٌ من الموظّفين الحكوميين، وهم نائب القائمقام، ومدير المال، ومدير التحرير، وعددٌ آخر من المأمورين[٤].

---

١. آخر متصرّفٍ عثماني في لواء العمارة.

٢. الدستور، المجلد (١)، ص٣٨٧-٣٩٧، وللمزيد من التفاصيل ينظر غانم محمد علي، المصدر السابق، ص٥٥.

٣. الدستور، المجلد (١)، ص٣٨٢- ٣٨٩.

٤. سالنامة دولة عثمانية سي، دفعة (١)، ص٢٩٩.

أمّا مدير الناحية، فهو المسؤول عن إدارة شؤون الناحية، حيث كان يقوم بإدارة أمورها القانونيّة، وهو حلقة الوصل بين مركز القضاء والمختارين الذين ينفذون أوامره، كما أنّه المسؤول الأوّل عن صيانة الأمن والاستقرار في الناحية إلّا أنّه ليس له الحقّ في التدخّل في الشؤون القضائيّة والمجالس الاختياريّة في القرى [١].

ويُعدّ المختارون من صغار الموظّفين في كلّ الوحدات الإداريّة، وقد حُدّدوا بواجباتٍ خاصة، تمثّلت بنشر قوانين الدولة وأنظمتها وأوامرها في الوحدات الإداريّة الصغيرة – القرى–، التي يُبلّغهم بها المسؤول الأعلى، كما أنّهم يقومون بمهمّة جمع الضرائب الحكوميّة – في أحيانٍ كثيرة –، وتبليغ الأفراد بالاستدعاء إلى الدوائر الرسميّة عند الحاجة، فضلًا عن تصديق الكفالات وإخبار المسؤولين بالأحوال الشخصيّة عن حالات المواليد والوفيات، وكذلك الإخبار عن الحوادث سواء الجرائم أم المساعدة في القبض عن المجرمين [٢].

أمّا الدوائر التي كانت موجودةً في العمارة فهي عديدة، ومنها دائرة قلم الحسابات التي تشرف على أمور الصرفيّات في اللواء، ودائرة الدفتر الخاقاني، ومهمّتها تطبيق الأنظمة والقوانين المتعلّقة بالأملاك والأراضي، دائرة النفوس ومهمّتها تسجيل عدد نفوس اللواء، هذا فضلًا عن دائرة الرسومات التي كان يديرها الحاج علي أفندي، ودائرة البلديات التي كانت تقوم بواجبات التنظيف وترميم الطرق والمحافظة على الصحة العامة، وكان يمثّل الحكومة الإيرانيّة في العمارة وكيلٌ قنصليّ [٣].

---

١. الدستور، المجلد (١)، ص٣٨٢-٣٨٣، وص٣٨٦-٣٨٩.

٢. النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد «من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (١٨٦٩-١٩١٧)»، ص١٢٨.

٣. بصرة ولايتي سالنامة سي(دفعة (١))١٣٠٨هـ، ص١١٥-١١٦؛ بصرة ولايتي سالنامة سي (دفعة(٢))

ج- السلطة القضائيّة

كانت السلطة القضائيّة في العراق عمومًا والعمارة من ضمنه، منفصلةً من سلطة الوالي، لما لها من مكانةٍ كبيرةٍ في المجتمع [١]؛ لذا اتّبعت السلطة العثمانيّة نظامًا دقيقًا في تعيين القضاة حفاظًا على مكانة هذا القطاع في الدولة[٢].

إنّ المحاكم كانت تنقسم إلى قسمين الأولى هي المحاكم الشرعيّة [٣]، والثانية هي المحاكم النظاميّة، وهي محاكم موجودةٌ في كلّ قضاءٍ، وتتألّف من رئيس المحكمة ونائبه، فضلًا عن القائم بمهمّة القضاء الشرعي، وتجدر الإشارة إلى أنّ أحكام هذه المحاكم غير قابلةٍ للاستئناف، وتنقسم هذه المحاكم بدورها إلى أربعة أنواعٍ هي: المحاكم المدنيّة، والمحاكم التجاريّة، ومحاكم الشرطة الإصلاحيّة، والمحاكم الجنائيّة [٤].

ولكون لواء العمارة من المناطق التي تسكنها العشائر فإنّ ذلك كان يغنيهم في أغلب الأحيان عن مراجعة المحاكم الحكوميّة، والاكتفاء بالأحكام الصادرة عن شيخ العشيرة، الذي يعتمد بدوره على شيوخ آخرين من عشيرته في الفصل بالقضايا المتعلقة بأفراد عشيرته، أمّا إذا كانت القضية تخص أكثر من عشيرة، فيكون ذلك سببًا لاجتماع مجلس يعرف باسم (المجلس العشائري)، وهو يضمّ رؤساء عشائر الأطراف المعنيّة بالقضيّة، الذين غالبًا لا يرغبون بتدخّل المحاكم

١٣٠٩هـ، ص٣٤٥، المصدر نفسه، (دفعة(٣)) ١٣١١هـ، ص١٧٥-١٧٦، المصدر نفسه، (دفعة(٤)) ١٣١٨هـ، ص٢٧٥-٢٧٦، وهي جميعًا محفوظة في مكتبة المتحف الوطني بغداد؛ لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج١، ص٩٢.

١. الكسندر آدموف، المصدر السابق، ج١، ص٨١.

٢. العابد، صالح محمد جاسم، المصدر السابق، ص٢٩.

٣. فردوس عبد الرحمن كريم، المصدر السابق، ص٥٠.

٤. الكسندر آدموف، المصدر السابق، ج١، ص٨٢-٨٣.

الرسميّة في شــؤونهم[١]، ويعتمدون في مناقشاتهم للقضايا وإصدار الأحكام بها على العرف العشائري، الذي من أشهر إجراءاته الفصل[٢].

١. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، بيروت، ١٩٧١، ص٥١.

٢. الفصل: مصطلح يطلق على طريقة حل قضايا العشائر مثل الاعتداءات والتجاوزات التي تحدث بينهم، والكلمــة فصيحة والمراد بها فصل الخصومات أي الحكــم بقطعها أو الفصل بين الحق والباطل، ينظر: الكعبي، كريم علكم، التراث الشعبي في ميسان، ص١٢٨.

المبحث الثاني
الأوضـاع السياسيّة

أ- الموقف السياسي للسكّان من الدولة العثمانيّة

لم يكن سكّان لواء العمارة من العشائر على وئامٍ مع السلطات العثمانيّة؛ فقد كانت العشـائر دائمًا تعارض الحكومة، وترفض تنفيذ أوامرها، ولا سـيما في ما يخصّ دفـع الضرائب، وغالبًا ما يحصل هذا الخلاف إلى درجة الصدام المسـلّح بين الطرفين [1].

إلّا أنّـه بعد حدوث الانقلاب العثماني في تموز سـنة ١٩٠٨م، ومجيء جمعيّة الاتّحاد والترقي إلى السلطة [2]، وإعادة دستور سنة ١٨٧٦ إلى العمل وصدور عفوٌ عامٌّ عن المسجونين، هذه الأحداث كلّها أدّت إلى ظهور وضعٍ جديدٍ في الموقف السياسي للسكان؛ إذ صار يتفاعل مع التغيرات السياسيّة والإداريّة، وامتد ذلك حتى أواسط ١٩١٥ [3].

إنّ اتّضاح الموقف العنصري في سياسة الاتحّاديين أثار ضغينة الناس، وتبلور ردّ الفعـل في وقتٍ مبكّرٍ من مرحلة (المشروطيّة)[4]، ومع بدء الانتخابات النيابيّة

---

١. الخيّاط، جعفر، صورة من تاريخ العراق في العصور المظلمة، ج١، ص٣٣٩-٣٤٠.

٢. آرنست.آ. رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ص٣٩.

٣. جريدة صدى بابل، العدد١٦١، ٢٥/ ١٠/ ١٩١٢؛ فيضي، سـليمان، في غمرة النضال، مذكرات سليمان فيضي، ص٩٨.

٤. وهي المدة التي شـهدت فيها تركيا انقلاب تركيا الفتاة عام١٩٠٨ - ١٩٢٠ م، والمشروطية هي (المرحلة الدستورية)، إذ حاول الانقلابيين اعادة دستور ١٨٧٦ الذي عطله السلطان عبد الحميد الثاني. للمزيد ينظر: ar.m.wikipedia.org/w/index.php?title&المشروطية_الثانية=wprov=rarw1

الأولى لمجلس المبعوثان في عام ١٩٠٨م، جرت أولى الاتصالات السياسيّة بين السيّد طالب باشا النقيب في البصرة وعددٍ من الشخصيّات المعروفة في مدينة العمارة في سنة ١٩٠٩م، حين بعث إليهم رسائل يحثّهم فيها على دعم موقفه السياسيّ المناهض للاتّحاديين، وكان ضمن من خاطبهم في هذا الصدد الشيخ غضبان البنية شيخ عشيرة بني لام[١].

كما عُقد مؤتمر المحمرة سنة ١٩٠٩م، فُدعي لحضوره عددٌ من شيوخ العمارة، غير أنّ موقف هؤلاء الأخير انحصر في تأييد موقف السيّد طالب النقيب الذي أسّس فرعي حزب الحر المعتدل، ثم حزب الحريّة والائتلاف في البصرة في حدود١٩١١ وسنة١٩١٢ على التوالي[٢]، ولم ينسَ التهيئة السياسيّة المباشرة، إذ دعا كلٌّ من الحاج نجم البدراوي، وأحمد مصطفى، وفائق الخضيري إلى التأييد والانتظام في هذين الحزبين بوصفه العمارة جزءًا من ولاية البصرة[٣].

ب- التمثيل في مجلس المبعوثان

في السابع عشر من كانون الأول من عام ١٩٠٨م، أجريت أوّل انتخاباتٍ في العراق لمجلس المبعوثان، وقد رشّحت عددٌ من الشخصيات العراقيّة نفسها لتمثّل لواء العمارة في الدورات الانتخابيّة الأربع التي أجريت خلال السنوات الستّ الممتدة من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٤، ففي الدورة الانتخابيّة الأولى

١. حميد أحمد حمدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، ص٣٤، عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقيّة، ج١، ص٨٢.

٢. التميمي، حميد أحمد حمدان، المصدر السابق، ص٣٤-٣٥، وفيضي، سليمان، المصدر السابق، ص٨٦.

٣. فيضي، سليمان، المصدر السابق، ص٩٨.

عـام ١٩٠٨م، فاز عن العمارة كلٌّ من عبد المحسـن السـعدون [١]، وعبد المجيد الشاوي [٢].

وفي الـدورة الثانيـة التـي أجريت في أيار سـنة ١٩١٢م، فـاز كلٌّ من عبد الـرزاق المير، وهو من ملاكي البصرة ومعروف الرصـافي [٣]، وفي الدورة الثالثة التـي أجريت في تشرين الثاني سـنة ١٩١٢م، فاز كلٌّ من عبد المجيد الشـاوي، وعبد الله صائب، وسليمان فيضي، أمّا في الدورة الأخيرة التي أجريت في كانون الثاني سنة ١٩١٤م، فقد فاز كلٌّ من شكري أفندي، وعبد المجيد الشاوي، وعبد الكريم السعدون [٤].

عند إلقاء نظرةٍ فاحصةٍ على الشـخصيّات التي مثّلت لواء العمارة في مجلس المبعوثان تظهر أنّهـا لم تكن من أهالي اللواء، ولا من ضمن العاملين فيها، الأمر الذي ليـس له إلّا دلالـة واحدة، وهي أنّ السـلطات العثمانيـة لم تكن ترغب في ترشـيح من لا تعرف التعامل معـه بحجة التعليم أو غـير ذلك من الحجج الأخرى؛ الأمر الذي أدّى إلى أنْ يترشّح أولئك المُشار إليهم، إلى المقاعد النيابية المخصّصة للعمارة، وقد صارت مناسبة الانتخابات فيها فرصةً للتنافس السياسي الحاد بـين جمعية الاتّحاد والترقـي وحزب الحرية والائتلاف، إذ سـعى الحزب الأخير إلى تقديم المسـاعدات إلى مرشّحيه لضمان فوزهم، واستطاع أنْ يكسب موقـف متصرّف لواء العـمارة إلى جانبه؛ إذ أصرّ الأخير على التمسّـك بقانون

١. إنّ قانون الانتخابات العثماني سـمح لأيّ مواطنٍ أنْ يرشّح نفسه عن أيّ منطقةٍ من أجزاء الدولة حتى وإنْ لم يكن ساكنًا فيها أو ينتمي إلى أهاليها.

٢. العزاوي، عباس، العراق بين احتلالين، ج٨، ص١٦٥.

٣. جريدة صدى بابل، بغداد، ١٠/ ٥/ ١٩١٢.

٤. فيضي، سليمان، المصدر السابق، ص١٤٠.

الانتخابات، وصدّ أيّ محاولةٍ للعبث بنصوصه لحساب الاتحاديين؛ الأمر الذي أدّى إلى سجنه[١].

ج- الصلة البريطانيّة بلواء العمارة

إنّ موقع العمارة الجغرافي على نهر دجلة، وبعدها عن الخليج، جعل الاهتمام البريطاني بها يأتي متأخّرًا وغير مباشرٍ قياسًا بالذي كان عليه الحال بالنسبة للبصرة؛ فلقد أدرك البريطانيّون الأهميّة الاستراتيجيّة للبصرة منذ مدةٍ مبكرّة، ومارسوا التجارة معها في سنة ١٦٣٥ [٢]، وتعزّز موقعهم فيها عبر السنين التالية، وصار لشركة الهند الشرقيّة البريطانيّة في سنة ١٧٢٣م، مركزٌ تجاريٌّ دائميً، وبعد خمس سنواتٍ من ذلك سُمح لها باستخدام قوارب لنقل البضائع عبر نهر دجلة إلى بغداد، وجرى تأكيد ذلك في سنة ١٧٥٩ [٣]، ثم في سنة ١٨٣٧ و١٨٤٠م، وبعدها أسّس الضابط البريطاني لنج H.B.Lynch شركة للملاحة في نهر دجلة في سنة ١٨٦١م، وسرعان ما سيطرت على حركة نقل التجارة الداخليّة[٤]، ولكن هذا النشاط التجاري في ظاهره واجه بعض المشاكل، خاصّة في منطقة العمارة، ومن ذلك أنّه في عام ١٨٣٠ قامت العشائر المذكورة باحتجاز مواطنٍ بريطانيّ يُدعى (بايكلي) كان يعمل في الوكالة السياسيّة البريطانيّة رغم أنّه كان يرفع العلم

---

١. الأدهمي، محمد مظفر، الحركة البرلمانية العثمانية وعلاقتها بانتعاش بذور الحركة القومية العربية، ص٥٢ توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري، ١٩٠٨-١٩١٤، ص١١٥.

٢. زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام١٩١٤، ص٨٠، عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانيّة في أنهار العراق (١٦٠٠-١٩١٤)، ص٢٧.

٣. العابد، صالح محمد جاسم، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠، ص٩٧-١٠١، قزانجي، فؤاد، العراق في الوثاق البريطانيّة، ١٩٠٥-١٩٣٠، ص٤٤.

٤. زكي صالح، المصدر السابق، ص١٥٨، عقراوي، متي، العراق الحديث، ج٢ ص٦٤.

البريطاني على زورقه، وقد أُجبر على دفع الضريبة، ولم تجد شكواه لدى حكومة الهند البريطانيّة أي شيء[١].

ظلّت العشائر توقف السفن، وتجبي الضرائب حتى أنّه في سنة ١٨٤٣م، بلغ مقدار ما جمع من الضرائب المستحصلة من السفن البريطانيّة قرابة (١٥٠٠) قرش[٢]، وكانت العشائر تلجأ إلى القوة في حالة امتناع السفن عن دفع الاتاوة الماليـة[٣]، وعلى الرغم من أنّ البريطانيين وقعوا اتفاقياتٍ عديدةً مع السلطات العثمانية فإنّ هذه الأخيرة لم تكن لديها القدرة الكافية على إيقاف جباية العشائر للإتاوة من السفن المارة بمواقع أقامتها على ضفاف نهر دجلة[٤]؛ ولذلك لجأ البريطانيّون إلى التقوية من العشائر بتقديم الهدايا إلى شيوخها، للتخلّص من دفع الإتاوة إلّا أنّ هذه الطريقة لم يكتب لها النجاح دائمًا، وظلّت المشكلة قائمة[٥].

وفي عام ١٨٨٠م، قامت عشيرة البو محمد بقيادة شيخها محمد الصيهود بالتعرّض إلى أحد السفن العثمانيّة تدعى (خليفة)، وإثر هذا الأمر زوّد البريطانيون

١. لوريمر، دليل الخليج/ القسم التاريخي، ج٤، ص ١٩٦٢فريزر، جيمس بيلي، رحلة فريزر الى بغداد، ص١٠٣-١٠٤.

٢. المصدر نفسه، ج٤، ص٢٢٤٤.

٣. جاكسون، مشاهدات بريطاني عن العراق في سنة ١٧٦٧م، ص٥٨:

HenryLayard,Early adventure in(rersia)Susiona Babylonia,London,1894،P.296.

٤. نوّار، عبد العزيز سليمان، المصدر السابق، ص٣٢ يعقوب سركيس، مباحث عراقيّة في الجغرافيّة والتاريخ والآثار وخطط بغداد، القسم الأول، ص٢٦٤.

٥. الحلو، صادق ياسين، التحدي الأوربي السياسي والفكري، بحث في كتاب العراق في مواجهة التحديات، ج٣، ص١٣١:

R.Wellsted, Travels to the city of the Cite of the caliphs, along the stores of the(Persian) Gulf and the Mediterranean, London, 1840،Voi,I,P.271.

سفنهم بالحرس المسلّح تحسبًا لأيّ هجماتٍ أخرى [١]، وتطوّر هذا الإجراء إلى ما هو أوسع منه حين تعرّضت إحدى سفنهم إلى هجومٍ من شيخ بني لام غضبان البنيــة، في ســنة ١٩٠٦م؛ إذ طلبت القنصليّة البريطانيّة من الســلطات العثمانيّة أنْ يســمح لها بتسيير الباخرة المســلّحة (كوميت)[٢]، إلى جانب السفن البريطانيّة التجارية التابعة لشركة لنج لحمايتها من تعرّض العشائر لها[٣]. ورغم هذا الإجراء تكرّر موقف العشــائر في السنة التالية (١٩٠٧م) حين تعرّض شيخ عشيرة البو محمد حاتم الصيهود للسفن البريطانيّة [٤].

كما تزامن مع نشاط البريطانيين التجاري نشاطٌ آخر لا يقلّ أهميّةٍ من النشاط الاقتصادي ضمن حدود لواء العمارة، وهو النشاط التبشيري، الذي ركزت عليه بريطانيا بشــكلٍ ملحوظٍ، ويعود ســبب ذلك إلى نوعين من التوجّهات؛ النوع الأول تمثّــل بالصراع مع الــدول العظمى في المنطقة، حيــث إنّ الدول الأوربيّة كانت تنشــط هــي الأخرى في منطقة جنوب العراق، لا ســيّما فرنســا وأمريكا (الولايات المتحدة) [٥]، أمّا الثاني فقد تمثّل بحرص بريطانيا واهتمامها الزائد بهذه المنطقة ليكون هذا النشاط (التبشيري) بوابةً لنشاطاتٍ أخرى على النحو المستقبلي كالنشاط العسكري مثلًا، وتحديدًا للمدّة التي امتدت من منتصف القرن التاسع عشر صعودًا، وقد اســتغلّ البريطانيّون في هذا الجانب – التبشيريّ – الفعّاليّات

١. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، ج٤، ص٢٢٥٥.

٢. كان لهذه الباخرة المسلّحة الدور الكبير في احتلال العمارة في ٣ حزيران ١٩١٥م، إذ استخدمها طاوزن في تلك العملية.

٣. قزانجي، فؤاد، المصدر السابق، ص٥٣، ط١.

٤. كوك، ريجارد، بغداد مدينة السلام، ص٧٤.

٥. حول هذا الموضوع يُنظر: الكسندر آداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج١؛ نوّار، عبد العزيز سليمان، صراع التبشير البروتستانتي في العراق، ص١٤.

الصحيّة والتعليميّة المتردية بالأساس، خلال العهد العثماني في جنوب العراق ولواء العمارة من ضمنها، ومن خلال ما تقدّم يتضح أنّ البريطانيين – ومن غير المستبعد – أنّهم وظّفوا أدوات التبشير لخدمة مصالحهم العسكريّة فيما بعد وذلك من خلال تحديد أهميّة المنطقة استراتيجيًّا وجغرافيًّا بصورة عامّة.

استمرت هذه الحالة حتى أواخر عهد الحكم العثماني في العراق وخاصّة بين سنوات ١٩٠٨ – ١٩١٣م، إذ واصلت عشائر البو محمد وبني لام مع حلفائهما من العشائر القاطنة في العمارة، للتعرّض للسفن المارة بنهر دجلة بوسائل شتّى لجلب الإتاوة منها، واتّخذ الأمر أحيانًا أسلوب المواجهة المسلّحة، وقد دفع ذلك السلطات العثمانيّة إلى تعيين حرّاس على طول المنطقة العشائريّة المحاذية لنهر دجلة في العمارة، غير أنّ ذلك لم يحل دون أعمالهم المذكورة، وبقيت صورة هذا الوضع العشائري ماثلةً في أذهان البريطانيين إلى حين تقدّمهم لاحتلال العمارة في ٣ حزيران ١٩١٥[١].

يتّضح من خلال ما تقدّم أنّ سكّان لواء العمارة من العشائر لم يكونوا على وئامٍ مع السلطات العثمانيّة ولا مع القوى الأجنبيّة المتمثّلة ببريطانيا، كما يكشف لنا ذلك ضعف سيطرة الحكومة العثمانيّة على لواء العمارة؛ وذلك لافتقار هذه المنطقة إلى قواتٍ عثمانيّةٍ عسكريّةٍ كافية لتأمين السيطرة هناك. فضلًا عن ذلك أنّ جدليّة الصراع بين القوى المتحاربة بين العثمانيين في حينها والقوات المشتركة معها، وهم مجاهدو رجال العشائر من جهة والقوات البريطانيّة من جهةٍ أخرى كشفت عن احترام وانضباط سكّان العراق بشكلٍ عامٍّ وأهالي لواء العمارة من بينها لإرادة القيادات الدينيّة (مراجع الدين)، والعشائريّة (شيوخ العشائر)،

١. للمزيد من التفاصيل ينظر، خالد السعدون، الأوضاع القبليّة في ولاية البصرة، ص٧٢-٨٩.

وهي مسألة تستحقّ الوقوف عندها؛ إذ إنّ القيادات الدينيّة كانت تنظر للعثمانيين على أنّهم مسلمين، وأنّ مقارعة القوات البريطانيّة المحتلّة هي حربٌ مقّدسةٌ ضد الجيش الصليبي البريطاني، الأمر الذي يكشف عن حقائق إضافيّةٍ أخرى توضّح أنّ هذا الوقوف الى جانب العثمانيين لا يعني بالضرورة احترام تواجدهم والقبول بسياستهم تجاه السكّان في العراق؛ فسلبيات الدولة العثمانيّة كانت كثيرةً، ومبررات الرفض العراقي لهم كانت متوفرة إلّا أنّ تقديم السيء على نحو القوات الأجنبيّة المحتلّة كانت قائمة.

المبحث الثالث
الأوضـاع الاقتصاديّة

أ- الصادرات

إنّ أهـم ما كان يميز لواء العمارة عن باقـي ألوية العراق الأخرى الأراضي الخصبة الواسـعة، وبخاصـة أراضي زراعة الحبوب، الرز (الشـلب)، والحنطة والشـعير [١]. غير أنّ الرز كان أهمّ محصـولٍ ينتج في اللواء وعليه اعتمدت تجارة مدينة العمارة التسـويقيّة، حيث يتصدر قائمة الصـادرات فيه [٢]، أمّا الصادرات الأخرى فقد تمثّلـت بالحيوانات ومنتجاتها؛ إذ إنّ اللـواء كان يتمتع بإمكاناتٍ خاصّةٍ سـاعدته على تربية أعدادٍ وفيرةٍ من الحيوانـات، تمثّلت تلك الإمكانات بوفرة المراعي والمناخ الملائم لتربيتها، ومن أشهر أنواع المواشي المتوفّرة في العمارة هـي الأغنام والأبقار والجامـوس، فضلًا عن الحيوانات الأخـرى التي كانت تستخدم في النقل مثل الخيول والبغال والحمير [٣]. كانت المنتجات الحيوانيّة تحتلّ المرتبة الثالثة في قائمة صادرات العمارة وأهمّها، الصوف وجلود الحيوانات، ومن الجاموس منتجاتها اللبنيّة [٤].

---

1. Ernest . M . A . Main, Iraq form mandate to Independece,London,1935،p.38.

٢. بصرة ولايتي سـالنامة سي(دفعـة٢)، ١٣٠٩هـ، المصدر السـابق، ص١٦٧، محفوظة في مركز وثائق البصرة، جامعة البصرة.

٣. المصدر نفسه، ص١٠٤.

4. Cuinet, Turouie Dasie, Geography administrative, Vol.3، p.279.

ب- أبرز الجهات التي تذهب إليها منتجات العمارة

كانت المناطق التابعة إلى ولاية البصرة وولاية بغداد في مقدمة المناطق المستوردة لمنتجات اللواء الزراعيّة والحيوانيّة، وأهمّها المنتجات الحيوانيّة المتمثّلة بالألبان واللحوم والصوف [١]، أمّا المنتجات الزراعيّة (الرز، الحنطة، الشعير)، فكانت تصدر الى مصر وموانئ الخليج والبحر الأحمر، ومنها تذهب- المواد المذكورة - إلى كلٍّ من الهند وبريطانيا وفرنسا، وهذه الدول كانت تستورد الشعير والرز غير المنقّى لدخولها في صناعة الجعة[٢]. وقد اشتهر اللواء في زراعة بعض المحاصيل الزراعيّة الأخرى، ولكن على نطاقٍ ضيق، مثل، النارنج، والرمان، والسفرجل، والتين، والعنب، كما اشتهر ببعض الصناعات الحرفيّة التي كانت تنتشر في المدينة، وأهمّها صناعة العباءات والأحزمة العربيّة، فضلًا عن المصوغات الفضية التي أحترفها الصابئة في العمارة دون غيرهم، ومنها أنواع رائعة مرصعة بالأنتيمون[٣].

ج- واردات العمارة

كانت واردات اللواء تتألّف من مواد عديدة يفتقر إليها، فعلى المستوى المحلّي كان يستورد الأقمشة من ولاية بغداد، أمّا ولاية البصرة فكان يستورد منها التمور[٤]، أمّا ما كان يرد إليه من الخارج، فبصورة عامة كانت المواد نفسها التي ترد

---

١. بصرة ولايتي سالنامة سي(دفعة٢)، ص١٠٤.

٢. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج٣، ص٩٧٧، الكسندر آدموف، المصدر السابق، ج٢ ص٢٢١.

٣. المصدر السابق، ج١، ص٩١.

4. Cuinet, op. Cit. p. 285.

إلى العراق العثماني[١]، وأهمّها القهوة، والسكر، والعقاقير، وأدوات المطبخ، والأواني النحاسيّة، التي كانت ترده من بلاد فارس، في حين كان يرد من الهند بعض أنواع الأقمشة الحريريّة والقطنيّة، وكان التعامل يتم بطريقة المقايضة[٢]، رغم وجود العملة المتداولة في العمارة وهي (القِران الفضي الإيراني) [٣]. فضلًا عن ذلك كانت العمارة تستورد من الأقاليم المجاورة بعض المنتجات التي تفتقر إليها مثل السمن والجلود المدبوغة[٤]، وقد شكّلت واردات العمارة نسبة ١٠٪ من واردات العراق[٥].

د- الضرائب

شكلت الضرائب موردًا ماليًا مهمًا بالنسبة للحكومة العثمانية، ولهذا تنوّعت واختلفت حجج جبايتها، وبخاصّة تلك التي كانت تفرضها على العشائر في اللواء، وأهمّ هذه الضرائب هي:

١ – ضريبة العشر: وهي ضريبةٌ فرضتها السلطات العثمانيّة المحليّة على ملتزمي الأراضي الزراعيّة في اللواء غير أنّ السلطات العثمانيّة كانت تجمعها بصورةٍ غير عادلةٍ تمامًا قياسًا مع الضرائب الأخرى، إذ استعملت طريقة (الذرعة)، وفيها كان يحسب عدد (الكبالات) أو (المشارة)[٦]، فيؤخذ على كلّ

١. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج١، ص٩١.

2. Cuinet, op. Cit. p. 285.

٣. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج١، ص٩٢.

٤. المصدر نفسه، ص٩١.

٥. بصرة ولايتي سالنامة سي(دفعة١)، ١٣٠٨هـ، ص١٢٥.

٦. المشارة في اللغة تعني (الديرة)، أمّا كونها وحدة مساحة فتساوي ٥٠ مترًا مربعًا، يُنظر: أحمد رفيق، الذرعة، ص٤١٩.

واحدٍ منها (٣٠٠ أوقية)[١]، وقد سأم الفلاحون هذه الطريقة ممّا أدّى إلى انخفاض مستوى إنتاج الرز[٢].

٢- ضريبة الكودة (الماشـية): وهي ضريبةٌ كانت تفرضها الحكومة العثمانيّة على أصحاب المواشي، وكانت تجبى بطريقة العدّ أو التخمين، وتتم عملية التقدير في أوّل شهرٍ شباط حيث يقوم أصحاب المواشي بتسجيل عدد رؤوس مواشيهم عند المختارين، ثم يقوم الموظّفون المختصّون، وعلى شكل لجانٍ بجبي الضرائب مستندين على الإحصائيات المتوفّرة لدى المختارين[٣].

٣- ضريبـة الويركو: أي الضريبـة البيتية، وهذه الضريبـة تفرض على كلّ بيتٍ أو كوخٍ أو خيمة، وكانت تؤخذ من الفلاحين سواء كانوا مستقرّين أم غير مستقرّين[٤]، وهنالك ضرائب أخرى متنوعة كانت تفرضها الحكومة العثمانيّة على أهالي اللواء، ومنها ضريبة البدل العسـكري وضريبة رسـوم الطابو، وضرائب البلدية، وبخاصّة ضريبة الجسر[٥]، فضلًا عن الضرائب التي كان شـيوخ العمارة يفرضونها على السـفن المارة بمناطقهم في نهر دجلة، وهي ضريبة (الخاوة) حتى إنّها بمرور الزمن اكتسبت الصفة الشرعيّة[٦].

أمّا في ما يخصّ طرق الحكومة العثمانيّة في جباية الضرائب، فأشهرها طريقة

---

١. الأوقية= ٣،٢٠ كيلو غرام، يُنظر: ملحق الأوزان في كتاب حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي، ١٨٦٩- ١٩١٤، البصرة، ١٩٨٠، ص٤٩٠.

٢. العزاوي، عباس، العراق بين احتلالين، المصدر السابق، ج٨، ص٨.

٣. فردوس عبد الرحمن كريم، المصدر السابق، ص٢٠٢.

٤. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص١٠٦١.

٥. العزاوي، عباس، تاريخ الضرائب العراقيّة، ص٤٥.

٦. جريدة الزوراء، العدد ١٠١٠.

الالتـزام وهي أنّ تعهـد إلى بعض المتنفذين من شـيوخ العشـائر بجبايتها من الفلاحين وإرسـالها إلى مراكز الألوية، وعلى الملتـزم أنْ يدفع مبلغ قدره يعادل ضريبة سـنة من الضرائب المقرّرة على المنطقة، أمّا أسـاليب الجباية فكانت هي الأخرى غـير عادلة، لاعتماد الموظّفين المعنيين أسـلوب التخمين والعد، الأمر الـذي جعـل الفلاحين – في أحيـانٍ كثيرة – يتذمـرون عن دفعهـا، ممّا يضطر الحكومة إلى استخدام القوة في جبايتها[١].

١. للمزيد من التفاصيل ينظر

Lady Ann Blunt, Bedouin Tribes Of the Euphrates, p.196.

ب– جريدة الزوراء، العدد، ١٠١٠.

ج– المصدر نفسه، ١٠٨٧.

د– أحمد رفيق، الذرعة، مجلة لغة العرب، ج٨، ص٤٢٤.

المبحث الرابع
الأوضـاع الاجتماعيـة

أ- المجتمع الريفي

إنّ الطابع القبلي هو أبرز الصفات التي كانت تميّز المجتمع السكاني في حوض دجلـة وعلى نحوٍ كبير، الأمر الذي جعل تلك الصفة تكون الركيزة الأساسـيّة التي استند عليها المجتمع الريفي هناك، فعلى أساسها قاد الشيخ عشيرته[١]، كان المجتمع الريفي يضمّ المجتمع القبلي كافّة بما فيه البدو الرحّل والمستقرّون وشبه المستقرين[٢].

فعشـيرة بني لام مثلًا كانت تنقسم إلى جزأين؛ الأوّل مثَّل البدو الرحّل، في حين مثَّل الآخر العشائر شبه المستقرّة والمستقرّة، وانطبق الحال نفسه على عشيرة البو محمد وعشائر اللواء الأخرى التي شكّلت أحلافًا مع العشيرتين المذكورتين، في حـين أكّدت بعض المصادر، إنّ المجتمع في هـذا الجزء من العراق (العمارة)، كانوا من السـكّان المستقرّين، وقد اسـتندوا في ذلك إلى أدلة الاستقرار المتمثّلة بالزراعة وتدجين الحيوانات[٣].

---

١. بكنغهام، جيمس، رحلتي الى العراق، ترجمة سليم طه التكريتي، ج٢ ص١٧١.

٢. العبودي، سـتار نوري، الحياة الاجتماعيّة في العراق في مرحلـة الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣٢) ص٥.

3. Henry Field, The Lower Euphrates, Tigris Region, Part (1), P.260.

ب- المجتمع الحضري (المدينـة)

انحصر المجتمع الحضري (المدينة) في العمارة، بفئةٍ قليلةٍ من سـكّانها تمثّلت بقلة من المسلمين وأخرى بالطوائف غير المسلمة من نصارى ويهود وصابئة[١].

كان منشأ المدينة في العمارة منشأً عسكريًّا، فقد باشرت الحكومة العثمانيّة ببناء الثكنات العسكريّة لقواتها بعد تمكّنها من تهدئة الأمر المضطرب هناك[٢]، وعندها قام سكّان الأهالي ببناء البيوت حول هذه الثكنات، وذلك طلبًا للأمان[٣].

أمّا العامل الثاني الذي سـاعد على تطور المدينـة في العمارة، فتمثّل بالعامل التجاري، فبناء المحطّات التجاريّة على ضفاف نهر دجلة، جعل من هذه المنطقة سـوقًا رائجًا للتجار الأجانب، الذين كانـوا يقصدونه لغرض إجراء المبادلات التجاريّة مع عشائر العمارة[٤].

أمّـا العامل الثالث الذي كان له الـدور الواضح في تطوّر المدينة في العمارة، فقد تمثّل بالتعليم، وعلى الرغم من مسـتواه المنخفض في مجتمع العمارة حينذاك، فإنّ وجوده كان له دورٌ واضحٌ في بروزها؛ فالمدارس الإسلاميّة المتمثّلة بالمساجد التي كان يديرها الملالي، والمدارس التبشيريّة، والمدرسة الرشديّة [٥] العثمانيّة جميعها

---

1. Cuint, OP. Cit.P.285.

لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، المصدر السابق، ص٨٩.

٢. يراجع هامش (٤) من صفحة (٢) من هذه الرسالة.

٣. الخيّاط، جعفر، المصدر السابق، صص٣٣٩-٣٤٠.

٤. الحسني، عبد الرزاق، العراق قديمًا وحديثًا، ص١٠٢.

٥. وهي مكاتب تعليمية تعادل الدراسـة المتوسطة في الوقت الحاضر، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات. ينظـر: الهلالي، عبد الرزاق، تاريخ التعليم في العـراق في العهد العثماني (١٦٣٨-١٩١٧)، ص١٥٥-١٥٦.

أسهمت في استقرار السكّان في المدينة[١]، فضلًا عن وجود بعض المدارس الأهليّة التي كان أصحابها يمارسون مهنة التعليم في البيوت[٢].

غير أنّ نسبة السكّان المئوية في المدينة وفي العراق بشكلٍ عام لم تكن تشكل سوى ٢٤٪، في حين كانت الأخرى (نسبة الريف) تشكل ٧٦٪، وهو أمرٌ برز بشكلٍ واضحٍ في العمارة[٣].

ممّا تقدّم نستنتج أنّ المجتمع في العمارة كان مجتمعًا ريفيًّا - كما ذكرنا سلفًا - وقد انعكس ذلك بشكلٍ واضحٍ على طبيعة مواجهة التطوّرات والمتغيرات السياسيّة والاقتصاديّة التي طرأت في اللواء، فقد كانت هذه المواجهة مبنيةً على هذا الأساس - الريفي -، فضلًا عن بقاء الأساس نفسه في مواجهة التغيّرات المذكورة في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني (١٩١٥-١٩٣٢)، ممّا كان له الأثر الواضح في ضعف مستوى المواجهة [٤] قياسًا مع المدن العراقيّة الأخرى مثل بغداد والبصرة وفي كلا العهدين العثماني والبريطاني.

١. بغداد ولايتي سالنامة سي، (دفعة٣)، ١٢٩٩، ص١٠٢.

٢. مقابلة شخصية مع الأستاذ جبار عبد الله الجويبراوي، بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠٠٠.

٣. الوردي، علي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص١١٩.

٤. المقصود بضعف مستوى المواجهة هو استجابة اللواء على المستوى الثقافي، وكذلك مستويات المواجهة الأخرى التي تعتمد هي الأخرى على الثقل الثقافي، إذ عادةً ما تكون المراكز والمدن الثقافية والتي تحمل إرثًا ثقافيًّا ودينيًّا (مراكز ومدن مقدسة) كالنجف وكربلاء والكاظمية، ذات إمكانياتٍ واضحةٍ على صعيد مراكز القيادة والتعامل مع الأحداث السياسيّة.

الفصل الثاني
العمارة في سنوات الحرب العالميّة الأولى
١٩١٥- ١٩١٨م

المبحث الأول
احتلال لواء العمارة

أ- أسباب الاحتلال البريطاني للعمارة

لم تكن فكرة احتلال بريطانيا للعراق وليدة الحرب العالميّة الأولى، بل كان لها جذورٌ عميقةٌ تمتدّ إلى أوائل القرن التاسع عشر، في الوقت الذي أصبح فيه العراق ضمن المخططات الإستراتيجية البريطانيّة التي هيّأت لها من خلال الحركة التجاريّة في المدة المذكورة[١].

ويعزى سبب هذا الاهتمام إلى مبرراتٍ عدة، كان من أهمّها تأمين طرق المواصلات المؤدية إلى الهند -التي كانت إحدى محاور الصراع الدولي آنذاك- وما يهددها من مطامع الدول المتنافسة الأخرى، ولا سيّما فرنسا، ومن ثم ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر[٢]، وحصلت الأخيرة على امتياز سكّة حديد بغداد - برلين عام ١٨٩٩، ضمن اتفاقيةٍ رسميةٍ عقدتها مع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)، فازداد اهتمام بريطانيا بشكلٍ أكبر في الحفاظ على مصالحها في المنطقة[٣]، وجاء اكتشاف النفط في منطقة الأحواز العربية عام ١٩٠٨م، ليعزز هذا الاهتمام؛ إذ إنّ البريطانيين أصبحوا واثقين من وجود النفط في الأراضي العراقيّة، ولا سّيما المحاذية منها للأحواز[٤]، وقد تحوّل هذا الاهتمام

---

١. العُمَر، فاروق صالح، حول السياسة البريطانيّة في العراق (١٩١٤-١٩٢١)، ص٦.

2. A. L Haldane, The insurrection in Mesopotamia, p.24.

٣. دافيد. هـ. فيني، بترول الصحراء، ص٦٨.

٤. البرقاوي، أحمد رفيق، العلاقات السياسيّة بين العراق وبريطانيا (١٩٢٢-١٩٣٢)، ص١٣.

إلى قلقٍ عميقٍ ساور الحكومة البريطانيّة في الهند، وظلّ مستمرًا إلى حين بدء الحرب العالميّة الأولى[١]، فعمدت إلى احتلال البصرة، ثم العمارة والناصريّة (ذي قار حاليًا)، وبعدها سيطرت على العراق كلّه[٢].

إنّ لواء العمارة كان جزءًا من ولاية البصرة العثمانية وهو من الناحية الإستراتيجيّة يقع على خطّ المواصلات الذي يربط بين بغداد والبصرة، وهو بذلك هدفٌ مهمٌ فيما إذا تم احتلال البصرة؛ لأنّه يمثّل خطًّا دفاعيًّا يضمن سلامة المصالح المكتسبة في المنطقة، ومن الناحية الاقتصاديّة هو أقرب منطقة إلى الأحواز الغنيّة بالنفط -إذا استثنينا البصرة - وعلى أساس هذا القرب الجغرافي ولأهميّة موقعه قدرت بريطانيا الأهميّة الإستراتيجيّة للعمارة[٣].

وعند اندلاع الحرب العالميّة الأولى في آب ١٩١٤، وجدت بريطانيا المبرر المطلوب لتحرّكها العسكري، وبخاصّة بعد دخول الدولة العثمانيّة إلى جانب ألمانيا في ٥ تشرين الثاني ١٩١٤، فكان احتلال بريطانيا للبصرة في ٢٢ تشرين الثاني من العام نفسه بقيادة الفريق سير آرثر باريت، وعلى إثر ذلك دار نقاشٌ بين المسؤولين البريطانيين حول حركة الاحتلال في ضوء المصالح البريطانيّة، واستقر رأي القيادة العسكريّة على أنّ هدف الحملة العسكريّة لا يتحدّد بمكانٍ معيّنٍ في البصرة، بل إنّ المطلوب هو تحقيق السيطرة على القسم الجنوبي من العراق، وهذا يعني ضمنًا احتلال كلٍّ من لوائي العمارة والمنتفك؛ لتأمين خطٍّ دفاعيّ متقدّمٍ لحماية القوات العسكريّة والمصالح البريطانيّة المكتسبة في البصرة[٤].

---

١. الجعفري، ماهر إسماعيل، ضياء أحمد جمعة، ص٧٦.

2. Crutt Well, A history of the Great war, p343.

٣. العُمَر، فاروق صالح، المصدر السابق، ص١٧.

4. E. W. C. Sandes, In Kut and Captivity With the sixth Division, p12.

وبعد النصر العسكري الذي أحرزته القوات البريطانيّة المحتلّة على القوات العثمانية وسرايا المتطوّعين المجاهدين من العشائر المنضوين معها في الشعيبة[١]، تقرر الاستمرار في السير شمالًا لتأمين احتلال البصرة، بالسيطرة على الجزء الجنوبي من العراق بما في ذلك العمارة والمنتفك والأحواز العربيّة، وعد احتلال هذه المناطق أمرًا ضروريًّا لتثبيت الأمن والاستقرار لصالح المحتلين[٢].

إنّ هذه الأسباب والدوافع التي أدّت إلى احتلال القوات البريطانيّة للواء العمارة هي ليست كلّ المبررات للاحتلال؛ بل إنّ هناك أسبابًا أخرى مضافة حدت ببريطانيا إلى تأكيد سيطرتها الفعليّة على المنطقة الجنوبيّة حماية لمصالحها، ومنها ما قامت به عشيرة الباوي[٣]، – وكان يتوزع سكانها إلى الشرق من نهر الكارون ونهر الجراحي في الأحواز العربية وينتشر قسمٌ منهم في العراق – عندما أقدمت على التعرّض لحقول وأنابيب النفط في الأحواز العربيّة في شباط ١٩١٥، بتحفيزٍ من أحد الجواسيس الألمان، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى زيادة أعداد جنودها الذين هيئوا للتقدم شمالًا؛ لأنّ التوجه البريطاني كان منصبًّا على تثبيت وتقوية الوجود العسكري والسياسي لها في البصرة، وقد واجهت القوات البريطانيّة خلال تقدمها صعوبات جمة، كان من أبرزها المقاومة التي أبدتها عشائر اللواء[٤].

ويبدو أنّ ذلك كان سببًا مباشرًا لاندفاع القوات البريطانيّة نحو العمارة بعد

---

١. للتفاصيل حول معركة الشعيبة، ينظر Ibid, p.p.9-11

2. F. j. Moberly, official history, The campaign in Mesopotamia (1914-1918)، history of the Great War Based on official Document, His Majesty stationary office, P220.

٣. تعود عشيرة الباوي في أصولها إلى قبيلة ربيعة، رئيسهم الشيخ عناية بن ماجد، ينظر: العزاوي، عباس، عشائر العراق، ج٤، ص١٩١.

4. F. O. 371/2489/7/ M, letter from General Nixon, Basra,14th, June, 1915، p251.

أنْ عانت قلقًا عميقًا من جراء تجحفل القوات العثمانيّة ومعها قوات المجاهدين، الذين كان من ضمنهم أفراد عشائر اللواء.

ب- استعدادات القوات البريطانيّة للاحتلال

تبعًا للتصور العسكري الذي تكون لدى القيادة البريطانيّة المحتلّة من أنّ ضمان الحفاظ على حقول النفط وأنابيبها في الأحواز العربيّة والقاعدة العسكريّة في البصرة، يقتضي احتلال ولاية البصرة بأكملها؛ أخذت السلطات العسكريّة العليا في البصرة تُهيِّئ لاحتلال العمارة بصورة تمكّنها من نجاح العملية، دون الحاجة لطلب قوةٍ إضافيةٍ مساندةٍ وعليه أراد الفريق سيرجون نيكسون[١] أنْ يعتمد مبدأ الاقتصاد في القوة لأقصى حدٍّ ممكن[٢]، وانتدب لهذه المهمّة اللواء تشارس طاوزند[٣]، الذي تسلم قيادة الفرقة السادسة[٤]، في الثاني والعشرين من نيسان عام ١٩١٥[٥]، غير أنّ اللواء طاوزند عارض ما طرحه عليه الفريق نيكسون بخصوص مبدأ الاقتصاد في القوة، وعلى حساب الفرقة السادسة، التي كان يقودها، فقد كان الأول ينظر إلى المهمّة التي ألقيت على عاتقه بأنّها صعبة

---

١. تولى الفريق سير جون نيكسون قيادة القوات البريطانيّة بعد احتلال البصرة، وتحديدًا في اليوم التاسع من شهر نيسان سنة ١٩١٥، ينظر: التميمي، حميد أحمد حمدان، المصدر السابق، ص٢٣٨.

٢. رسل برادون، حصار الكوت في الحرب بين الإنكليز والأتراك في العراق سنة ١٩١٤-١٩١٨، ج١، ص٤٩.

٣. ولد الفريق تشارس. ف. ف. طاوزند عام ١٨٦١م، وخاض غمرات الحرب في أوربا بين عامي ١٨٩٩-١٩٠٠، وبعد انتهاء الحرب العالميّة الأولى وتحديدًا عام ١٩٢٠ انتخب نائبًا في مجلس العموم البريطاني، وفي العام نفسه توفي في باريس، يراجع الصفحة الأخيرة من كتاب تشارس طاوزند، مذكرات الفريق طاوزند.

٤. للنظر في معرفة مكونات هذه الفرقة، ينظر: التميمي، حميد أحمد حمدان، المصدر السابق، ص ص١٦٤-١٦٥.

٥. ويلسون، سير أرنولد. تي، بلاد ما بين النهرين ولاءين، خواطر شخصيّة وتاريخيّة، ص٦٨.

وتحتاج إلى قواتٍ عسكريّةٍ إضافيةٍ مساعدة، وبخاصّة في أرضٍ لم يعتدها الجيش البريطاني كميدان قتال من قبل؛ لذلك اقترح اللواء طاوزند أنْ تكون عملية التقدّم مصحوبةً بمساعدة الفرقة الثانية عشر بقيادة اللواء غورنج[١]، وذلك بأنْ يقود رجال فرقته نحو الشرق في بلاد فارس والسير شمالًا، ثم الانحراف غربًا عبر أراضٍ سهلةٍ خاليةٍ من الفيضانات باتجاه نهر دجلة، وضرب قوات العشائر المجاهدة ــ التي لبّت دعوة الجهاد ــ من الخلف[٢].

لكن الفريق نيكسون عارض هذا الاقتراح مؤكّدًا على الاكتفاء بالقوة الموجودة في القرنة، التي هي بأمرة اللواء طاوزند - مصمّمًا في ذلك على ما سبق ذكره من تطبيق مبدأ الاقتصاد في القوة - سعيًا منه في إبعاد منطقة فارس عن ميدان الصراع؛ لتكون حقول النفط وخط الأنابيب في منطقة الأحواز العربيّة في مأمنٍ منه، إذ كان في تلك المنطقة الكثير من أفراد العشائر، التي كان يخشى البريطانيون أنْ تتعاطف مع عشائر لواء العمارة، التي كانت في الوقت نفسه تخوض صراعًا مع المحتلّين ضمن قوات المجاهدين المشتركة مع الجيش العثماني[٣].

ساندت الحكومة البريطانيّة في الهند ما طرحة نيكسون من آراءٍ ومقترحاتٍ بشأن خطّة التقدّم شمالًا بعد القرنة باتجاه العمارة، أي الاعتماد على القوات

---

١. للمزيد من التفاصيل حول حركات هذا القائد، ينظر على سبيل المثال: ويلسون، المصدر السابق، ص٩٩، شكري محمود نديم، حرب العراق (١٩١٤-١٩١٨)، ص٣٧.

٢. رسل برادون، المصدر السابق، ص٤٩، شارك أفراد عشائر اللواء جميعهم بتلك الدعوة وهي كل من، بني لام، البو محمد، البهادل، السواعد، السودان، البو دراج، آل زيرج وعشائر أخرى، مقابلة مع الشيخ مهاجر شيخ عشيرة السواعد (فرع الكورجة) بداره الواقعة في ناحية المشرح في محافظة ميسان، بتاريخ ١٣/ ٣/ ٢٠٠٠.

٣. رسل برادون، المصدر السابق، ص٤٩، أنعام مهدي علي السلمان، حكم الشيخ خزعل في الأحواز (١٨٩٧-١٩٢٥)، ص٤٤.

الموجودة تحت إمرة طاوزند دون الاعتماد على قوات غورنج، وانحصرت مهمّة الأخير حسب الخطة التي وضعتها القيادة العليا في الهند في الحفاظ على حقول وأنابيب النفط في الأحواز العربية دون التقدم نحو الغرب[١].

ولم يكتفِ الفريق نيكسون بذلك، بل حاول اقتطاع جزءٍ من الفرقة السادسة لتبقى في حصن (الدريهمية)[٢]، بهدف تقوية دفاعات البصرة، الأمر الذي أثار غضب طاوزند، وقد تمثّل هذا عندما أخذ يقارن بينه وبين نابليون بونابرت، عندما أخذ يقول: «حتى بونابرت لا يمكن أنْ ينجح بأساليب كهذه»[٣].

استقرت المشاورات بين حكومة الهند والفريق سير جون نيكسون، على تقدم اللواء طاوزند بقواته في القرنة من موقع (أبو عران) [٤] نحو الشمال باتجاه مدينة العمارة[٥].

ولتسهيل عملية التقدم قام طاوزند بتهيئة ما تحتاجه القوات من مستلزمات كان منها (٣٧٠) زورقًا نهريًّا ووضع في كلّ زورقٍ عشرة من الجنود بقيادة ضابط صفٍّ، وكان بعض هذه الزوارق مدرّعًا بصفائح معدنيّةٍ ضدّ الرصاص[٦].

وفي الإطار نفسه، اهتمت القوات المحتلّة بشكلٍ كبيرٍ بالعُدد والأدوات

---

١. المصدر نفسه، ص٤٩.

٢. الدريهمية هي منطقة تقع ضمن حدود منطقة الزبير في البصرة، وتحتل مكانة إستراتيجية لدفاعات البصرة آنذاك.

٣. المصدر نفسه، ص٤٩.

٤. تقع هذه المنطقة في القرنة وتحديدًا في الجنوب الغربي منها، تنظر الخارطة التي أوردها: التميمي، حميد أحمد حمدان، المصدر السابق، ص٢١٠.

٥. للاطلاع على أهميّة هذه المنطقة عسكريًا ينظر: Moberly, op cit. Vol.1، p263;

A. J. Barker, Thr Neglected War, Mesopotamia (1914-1918), p263.

٦. رسل برادون، المصدر السابق، ص٥١.

التي من شـأنها أنْ تدعم العملية العسكريّة في بيئة كبيئة الأهوار، وأهمّها الحبال والأعمـدة والمجاديف والمعاول وأدوات سـدّ الشـقوق التي قـد تتعرّض لها الزوارق النهريّة من جـراء إصابتها بالرصاص، وقد كان طاوزند دقيقًا ومتابعًا حريصًا لكلّ جوانب المهمّة الموكّلة إليه بهدف إنجاحها بالشكل المطلوب[١].

فبـوشر بتدريب الجند على كيفيّـة قيادة الزوارق واسـتخدام (المردي)[٢] في ذلك، فضلًا عن توفير أطواق خشـبيّةٍ تسـتخدم لنقل مدافـع الهاون ومدفعية البطرية الجبليّة[٣]، كما سـعى لتنظيم خـط للمواصلات يؤمن الاتصال بينه وبين ضبّاط فرقته، فضلًا عن تأليف أسطولٍ نهري صغيرٍ شمل ثلاثة مراكب شراعيّة صغيرة، بما في ذلك الزوارق التي كانت تستخدم لنقل الخيل وسحب المدافع.

اسـتغرقت عملية الإعـداد والتدريب للحملة العسـكريّة مدةً امتدت من أواسط شهر نيسان إلى أواسط شهر أيار من عام ١٩١٥، بعدها أصدرت حكومة الهند إيعازًا الى الفريق نيكسون ببدء العمليات العسكريّة، وبدوره أصدر أوامره إلى اللـواء طاوزند لينفذ مهمته، وقد شرع الأخـير بالتقدّم، ولم يقتصر طاوزند باستخدام الزوارق والسـفن الشراعيّة لإتمام تقدمه، بل استخدم أيضًا المراكب الحربية «اسبيكل، وكلايو، وأودن، والسـاحبتان لويس بيللي وسمانة بالإضافة إلى المركب (شيطان)»[٤].

---

١. المصدر نفسه، ص٥١.

٢. وهو عصا طويلة من القصب الغليظ تستخدم لدفع الزورق، ويختلف (المردي)، عن المجداف من حيث الاستخدام، فإنّ الأول يجعل الزورق ينساب بسرعة أكثر بكثير عما هو عليه لو استخدم المجداف.

٣. المصدر نفسه، ص٥١.

٤. طاوزند، المصدر السابق، ص١٠٥.

ج- احتلال لواء العمارة

تقدّم اللواء طاوزند شمالًا في ١١ أيار ١٩١٥ لاحتلال مدينة العمارة لتكون خطًّا دفاعيًّا للهيمنة البريطانيّة في البصرة والأحواز العربيّة، وقد اتّخذ طاوزند المركب سبيكل مقرًّا لقيادته، وجّه منه سير عمليّة التقدّم[١]، وقد أطلق نيكسون على هذه العمليّة اسم (سباق طاوزند للزوارق)[٢].

كانت أولى مهمّات القوات المتقدّمة هي ملاحقة القوات العثمانيّة وسرايا المجاهدين من العشائر بهدف عدم فسح المجال أمام تلك القوات لإعادة تنظيمها وتقوية دفاعاتها الأمر الذي يؤدّي إلى عرقلة تقدّم القوات البريطانيّة[٣].

اعتمدت القوات البريطانيّة المتقدمة نحو العمارة أسلوب القصف المكثّف، وهو أمرٌ كان منسجمًا مع حالة التقدّم السريع للقوات المذكورة، وقد أصيبت بذلك القصف السفينة العثمانية (الموصل)، ومركب حربيّ آخر هو (مرمريس) - كان مهمّة الأخير الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة حوض دجلة - وقد وقعت تلك الإصابات في منطقة (العزير حاليًا) - على وفق المسافة التي قدرها اللواء طاوزند في مذكراته - وقد أسرت القوات البريطانيّة المتقدّمة خلال هذه المرحلة من الحملة ما يقارب المائتين إلى الثلاثمائة أسيرٍ ما بين ضابط وجندي من القوات العثمانيّة المتراجعة، كما استولت على ثلاثة صناديق كبيرةٍ مملوءةٍ بالذخائر الحربيّة فضلًا عن ثلاثة مدافع وصندوق مملوءٍ بالألغام[٤]، وأصدر طاوزند في الأول من حزيران ١٩١٥ أوامره إلى العميد غامبل بجمع وحدات الفرقة

---

١. المصدر نفسه، ص١٠٥.

٢. ويلسون، المصدر السابق، ج١، ص١٦٣.

٣. طاوزند، المصدر السابق، ص١٠٥.

٤. المصدر نفسه، ص ص١٠٥-١٠٦.

المتفرقــة في القرنة لتعزيز قواته المتقدمة والاســتفادة منها عند الحاجة في الوقت الذي واصل فيه المركب ســبيكل تقدّمه نحو العــمارة، الذي كان فيه إلى جانب طاوزند كلٌّ من النقيب (بيل)، والنقيب (باستو)، وهم من ضباط أركان الفرقة السادسة.

واجهت عمليّة التقدّم نحو مدينة العمارة بعد احتلال منطقة العزير صعوبات تمثلت، بضيق نهر دجلة وكثرة انعطافاته ممّا أعاق سير المركب سبيكل، فضلًا عن ضحالــة مياه النهر في تلك المنطقة[١]. اســتمر تقدّم المركب الحربي ســبيكل دون مقاومــةٍ تذكر ســواء من القوات العثمانيــة أم المجاهدين - ومــن ضمنهم أبناء اللواء - وفي الوقت نفســه كان نيران المركب الحربي (كلايو) تنهال على القوات المنسحبة، لاســيما المركب الحربي (مرمريس)، الذي تركه من كان فيها هربًا من القوات البريطانيّة المتقدمة، إذ كان مســيره قد تعثر بســبب ضحالة المياه، وكثرة التــواءات نهر دجلة، فأســتولى عليه البريطانيون، وكانت النــيران تضطرم فيه، وقــد وصله كلٌّ من اللواء طاوزند ومعــه النقيب البحري (نن)، وهم على ظهر الزورق الحربي الخفيف (كوميت)، في حين تركوا المركب سبيكل والسفن الحربية الأخرى ورائهم بسبب صعوبة السير في نهر دجلة[٢].

اســتأنف طاوزند والنقيب نن ســيرهما شــمالًا بالزوارق الحربية (كوميت وشيطان)، وفي النهر وجدا الســفينة العثمانية (الموصل) راسيةً، وقد نُشر فوقها راية الاستسلام، وفيها بعض من ضباط القسم الطبي والجرحى العثمانيين، وبعد استراحةٍ قصيرةٍ واصلت القوات المحتلّة مسيرها، وبدأت تدنو من منطقة قلعة

١. المصدر نفسه، ص١٠٦.

٢. المصدر نفسه، ص١٠٧.

صالح، وفي عصر يوم ٢ حزيران ١٩١٥م، وصلها الزورق الحربي كوميت، ولم يرد في المصادر المتوفّرة ما يشير إلى وجود مقاومةٍ تذكر في المنطقة، على الرغم من وجود سرية مشاةٍ عثمانيّةٍ وعددٍ من الخيّالة فيها[١]، استخدم اللواء طاوزند حين وصوله إلى منقطة قلعة صالح أسلوب المخادعة، وذلك عندما أوحى إلى أحد شيوخها، بأنّ وراءه قوات يصل تعدادها إلى خمسة عشر ألف جندي، وأنّ على الأهالي تهيئة أرزاقٍ لها، ويبدو أنّ طاوزند حاول إدخال الرعب في نفوس القوات العثمانيّة والمتعاونين معها، كي يضعف من عزيمة المدافعين، إذ كان يريد أنْ تصل هذه الأخبار إلى القوات العثمانيّة، وبالفعل أدّت هذه المحاولة النتيجة المرجوة منها، إذ إنّها تضافرت مع عوامل أخرى وأدّت إلى ضعف المقاومة على طول خط القتال الممتد من قلعة صالح حتى مدينة العمارة[٢].

في صبيحة يوم ٣ حزيران ١٩١٥ انطلقت الزوارق الحربية (كوميت وشيطان) وتساندهما الساحبتان (سمانة ولويس بيللي) متوجهتان لاحتلال مدينة العمارة، وقد أنجز احتلال المدينة في اليوم ذاته من دون مقاومةٍ تُذكر[٣]. ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الموقف العسكري للقوات المحتلّة لم يكن يدعو للاطمئنان، ولا سيّما في الأيام التي تلت الاحتلال العسكري للعمارة؛ إذ عزت بعض المصادر البريطانيّة وبضمنها قائد الحملة نفسه، السبب إلى قلة القوات البريطانيّة، يقابلها انسحاب القوات العثمانيّة من الأحواز العربيّة[٤]، والقوات المنسحبة من القرنة باتجاه مدينة العمارة[٥].

---

١. المصدر نفسه، ص١٠٧.

٢. طاوزند، المصدر السابق، ص١١١.

٣. المصدر نفسه، ص١٠٨- ١٠٩.

4. Moberly, op.cit, Vol,1، p.263.

٥. طاوزند، المصدر السابق، ص١١٢.

غـير أنّ وصول قواتٍ إضافيّـةٍ في الوقت المناسـب أدّى إلى تعزيز الوجود العسـكري للبريطانيـين في المنطقـة[١]، ووصل المدينـة قادمًا مـن البصرة في ٦ حزيران الفريق سـير جون نيكسـون ومعه بعض ضباط أركانه بهدف الاطلاع على الأوضاع العسكريّة لقواته في العمارة[٢].

قدّرت المصادر البريطانيّة خسائرهم أثناء التقدم واحتلال اللواء بأربعة قتلى وواحدٍ وعشرين جريحًا، في حين قدّرت الخسـائر العثمانيّة بمائة وعشرين ما بين قتيل وجريح و(١٧٧٣) أسيرًا، كما استولت القوات المحتلّة على عددٍ من مدافع الميـدان، وعددٍ آخر من البنادق بالإضافة إلى مجموعةٍ من القنابل والألغام، التي تركها الجيش العثماني المنسـحب، فضلًا عن عددٍ من الـزوارق المحلّية (الأيام) والسفينتين (مرمريس والموصل) [٣].

إنّ سـهولة وسرعة الاحتلال البريطاني للعمارة تعود إلى أسـباب عدة، لعلّ من أبرزها هو خطة التحشد العسـكري العثماني، إذ إنّ القيادة العثمانية سحبت أغلب قوّاتها العسكريّة الموجودة في العمارة ونقلتها باتجاه جبهات القتال لتعزيز الخطوط الدفاعية في البصرة والأحواز [٤]، وقد شـارك في قوات المجاهدين التي التحقت بالقوات العثمانيّة المحاربة عند جبهات البصرة مجاميع من أبناء العشائر العربيّة في العمارة برئاسـة كلٍّ من الشيخ فالح الصيهود (أحد شيوخ عشيرة البو محمد)، والشـيخ عبد الكريم زبون الفيصل (أحد شيوخ عشيرة بني لام)، وقد بلغ الحماس بأحد شيوخ العشيرة الأخيرة وهو غضبان البنية إلى حدّ الإعلان عن

1. Moberly, op.cit, Vol,1، p.263.

2. Ibid, p.230.

3. Ibid, p.265.

٤. السيد محمد رؤوف السيد طه الشيخلي، مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها، ج١، ص٢٧٧.

تخصيص جائزةٍ لكلّ من يأتيه برأس محاربٍ بريطانيّ أو هنديّ - إذ إنّ البريطانيين كانوا يستخدمون الهنود في الجهد الحربي البريطاني كونها تحت حكمهم، وهكذا مع بقية الجنسيات الأخرى في شبه القارة الهندية - [١]، هذا بالنسبة إلى جبهة دجلة، أمّا جبهة الأحواز فقد كان الأمر مشابهًا لذلك، إذ قام الشيخ شياع الحسن (أحد شيوخ عشيرة السواعد) مع أفراد عشيرته بتلبية دعوة الجهاد المذكورة، منضمًا في ذلك للقوات العثمانيّة المحاربة[٢].

لقد أسهمت هذه المشاركة بالمواقع القتاليّة المتقدّمة بمواجهة البريطانيين في خلخلة قوة الدفاع المتواجدة في مدينة العمارة نفسها، وزاد في ضعف الموقف الدفاعي للعثمانيين ممّا أدّى إلى الانسحاب العثماني غير المنظّم[٣]، للإفلات من القصف المكثّف للمراكب العسكريّة، والقوات البريطانيّة الأخرى المتقدمة باتجاه العمارة[٤]، إنّ هذه الأسباب جميعها أدّت إلى نجاح العملية العسكريّة البريطانيّة لاحتلال لواء العمارة بمدةٍ قياسيّةٍ استغرقت ثلاثة أيام فقط. إنّ مسألة احتلال مدينة العمارة من قبل البريطانيين عام ١٩١٥ لم يكن بمدةٍ وجيزةٍ وقياسيّةٍ كما ذكرت المصادر التي تحدثت عن الاحتلال، وتُعدّ هذه المسألة من المغالطات التاريخية، خاصّة إذا ما علمنا أنّ مرحلة الإعداد والتهيئة لاحتلال المدينة استغرق ما يقارب الشهر وبشهادة قائد الحملة نفسه عندما ذكر - في سطور سابقة من الدراسة - أنّها استمرت من أواسط نيسان حتى أواسط أيّار،

---

١. غافن يونغ، المصدر السابق، ص٧٦.

٢. مقابلة مع الشيخ مهاجر، شيخ عشيرة السواعد (فرع الكورجة)، بتاريخ ١٣/ ٣/ ٢٠٠٠.

3. Moberly, op.cit, Vol,1، p.264.

٤. غافن يونغ، المصدر السابق، ص٧٨، طاوزند، المصدر السابق، ص١١١، محمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسيّة، المجلد الأول، ج٣، ص١٠٨.

أي ما يقارب الشـهر فضلًا عـن مرحلة التقدّم التي تضمنـت الأيام الباقية إلى يـوم ٣/ حزيران/ من عام ١٩١٥م، أي بمعنى أن إجمالي مدّة الإعداد والتقدّم هي ٤٥ يومًا، وهي مدةٌ ليسـت بالقليلة بحسب القياسات العسكريّة. فمن أين جاءت فكرة تحديد المدة الزمنية التي تم من خلالها احتلال مدينة العمارة بـ ثلاثة أيام؟ الأمر الذي يقود إلى أنّ المصادر الأجنبية وتحديدًا (البريطانيّة) منها حاولت تزييف الحقائق والاستفادة إعلاميًّا من هذه المغالطات التاريخيّة.

د- موقف السكّان من الاحتلال البريطاني

١- موقف العشائر

انضمّ العديد من أبناء العشـائر في اللواء - كما سبق ذكر ذلك - إلى القوات العثمانيّة، خلال المعارك التي دارت بينهما وبين القوات البريطانيّة المحتلّة، وعلى كلا الجبهتـين الغربية (جبهة دجلة) والتي كانت بإمرة القائد العثماني حليم بك، والشرقية (جبهة الأحواز) التي كانت تحت قيادة محمد فاضل باشا الداغستاني، حيث أبلى مجاهدو عشـائر اللواء في تلك الجبهتين بلاءً حسنًا، وذلك تلبيةً لنداء الجهاد الذي أطلقه علماء الدين أواخر عام ١٩١٤م.

مثّلت المشـاركة في حركة الجهاد النواة الحقيقيّة لمواقف أبناء عشـائر اللواء المعادي لقوات الاحتلال البريطاني، بعد دخولها العمارة في ٣ حزيران ١٩١٥م، وقد اتّخذت أشـكالًا عدة، كان أبرزها الغـارات الليليّة والهجمات المفاجئة على نقاط ضعف العدو بهدف شلّ قدراته العسكريّة [١].

واجهت القوات المحتلّة صعوبـات جمّة في ردع مثل تلك الهجمات؛ إذ كان

1. Moberly, op.cit, Vol,1، p.263.

المحتلون يبذلون جهدًا كبيرًا في صدّها، معتمدين في ذلك بشكلٍ كلّي على لواء الخيّالة السريع في القضاء على هذه التحرّكات، غير أنّ ذلك لم يحل دونها، فقد استمرت العشائر في شنّ الهجمات الواحدة تلو الأخرى على المناطق التي يتمركز فيها العدو[١]، وفضلًا عمّا ذكر كلّه، عملت قوات العشائر وبهدف مواجهة القوات المحتلّة على اتّباع أساليب أخرى استهدفت عرقلة سير تقدّم القوات المحتلّة بشكلٍ أكثر تأثيرًا، فعمدت إلى مهاجمة خطوط مواصلاتها بما فيها قطع خطوط التلغراف بين مدينتي العزير وقلعة صالح؛ ممّا زاد في نفقات القوات المعادية، وإحداث إرباكٍ في عملها، ودفعها إلى اتّخاذ إجراءاتٍ وقائية اتّسمت بالعنف ضدّ العشائر الرافضة للاحتلال[٢].

ولم يقف جهد أبناء عشائر العمارة عند هذا الحد، بل تعدّاه إلى العمل على عرقلة طرق المواصلات البريّة والنهريّة، التي كانت المؤن والأرزاق تصل عن طريقها إلى الجيش البريطاني؛ ممّا حدا بالضباط البريطانيين إلى متابعة الأمر بأنفسهم لمواجهة هذه التحديات التي استهدفت وجود الاحتلال البريطاني[٣]، لا سيما أنّ هذه شملت أيضًا هجمات سريعة على السفن المحملة بالإمدادات العسكريّة[٤]، وغالبًا ما كان المجاهدون يحصلون على ما في داخل هذه السفن، وقد أفزعت هذه الأوضاع قائد الحملة العسكريّة على العمارة اللواء طاوزند حتى أنّه كتب في مذكراته ما نصه: «كان عرب العمارة يضمرون العداء لنا»[٥].

١. عبد الله الفياض، الثورة العراقيّة الكبرى ١٩٢٠، ص١٦٤، طه الهاشمي، حرب العراق، ج١، ص١٦٦.
٢. طاوزند، المصدر السابق، ص١١٣- ١١٤.
٣. فلانين، الحاج ريكان، عرب الأهوار، ص١١٨- ١٢١.
٤. المس بيل، المصدر السابق، ص١٨.
٥. طاوزند، المصدر السابق، ص١١٤.

إنّ حركة المقاومة ضدّ الاحتلال البريطاني في لواء العمارة لم تتسم بالانغلاق على نفسها، بل يبدو أنّه كان لبعض الشيوخ صلاتٌ بحركات المقاومة على مستوى العراق ككل، وتمثّل هذا بمراسلاتٍ تمت بينهم وبين مولود مخلص[١]، إذ كان الأخير يرسل بعض الرسائل إلى شيوخ العمارة[٢]، موضّحًا فيها ما آل إليه الحال في منطقة دير الزور[٣]، حيث كان العراقيون يشنّون هجماتٍ ضدّ المحتلّين البريطانيين، وفي الوقت نفسه كانت تلك الرسائل تتضمن تحريضاتٍ تحثّ هؤلاء الشيوخ وتشجّعهم على التصدّي للقوات المحتلّة[٤]. ومن خلال ما تقدّم يتّضح أنّ هناك نوعًا من العمل العسكري الموحّد بين جبهات القتال سواء أكان ذلك على المستوى المحلّي أم العربي كذلك، وأنّ ارتباط شخصيّةٍ كشخصيّة مولود مخلص المعروف بانتمائه للفكر القومي العربي، يدلّ على الروح الرافضة للقوات

١. وهو أحد الضبّاط العراقيين الذين شاركوا في معارك العثمانيين ضدّ البريطانيين في البصرة، في نيسان سنة ١٩١٥م، التي كان يتحلّى بها سكّان مدينة العمارة بمعركة الشعيبة، ثم انقلب على العثمانيين، الأمر الذي جعله يغادر العراق ليشارك بأحداث الثورة العربيّة سنة ١٩١٦م، ثم عاد إلى العراق خلال الحكم الملكي فيه، واحتلّ مناصب عدّة، للمزيد من التفاصيل يُنظر: الزبيدي، محمد حسين، مولود مخلص.

٢. لم تحدد المصادر التاريخيّة المتوفرة أسماء هؤلاء الشيوخ، وهنا يرى الباحث أنّ من غير المستبعد أنْ يكون الشيوخ الذين راسلهم مولود مخلص هم الشيوخ أنفسهم الذين رفضوا الاحتلال البريطاني والسياسة التي تمخضت عنه، خلال المرحلة الأولى منه، وهم كلٌّ من محمد الحطّاب شيخ عشيرة البو دراج، وغضبان البنية شيخ عشيرة بني لام، وعلي شياع شيخ عشيرة السواعد. ويبدو أنّ بُعد هؤلاء الشيوخ عن مسرح الأحداث المتمثّلة بالحركة الوطنيّة المعارضة للاحتلال وبساطة وعيهم السياسيّة جعلا موقفهم غير واضح؛ إذ لم يرد في المصادر التاريخية أيّ شيءٍ عن ذلك، وفي الوقت نفسه لا يُستبعد أنّ موقف هؤلاء الشيوخ كان مؤيّدًا ومساعدًا للقضيّة الوطنيّة، إذ من غير المعقول أن يقوم بإرسال مثل هكذا رسائل وهي بطبيعة الحال تحتاج إلى أموالٍ ووقتٍ وجهدٍ كبير لإيصالها دون محاكاةٍ إيجابيّةٍ بين الطرفين.

٣. للتفاصيل حول قضية دير الزور ينظر: أمين سعيد، الثورة العربيّة الكبرى، ج٢ ص٣٢.

٤. ويلسون، آرنولد. تي، الثورة العراقيّة، ١٩٧١، ص٢٨، المس بيل، المصدر السابق، ص١٤.

البريطانيّــة التي كان يتحلّى بها ســكّان مدينة العمارة، فضــلًا عن إيمانهم بالعمل الإسلامي والعربي التحرري.

من خلال ما تقدّم يتّضح أنّ عشــائر العــمارة كان لها ثقلٌ واضحٌ في مقاومة القوات البريطانيّة، والتصدّي لها باتّخاذ أساليب عدة، قضَّت مضاجع البريطانيين، ودفعت بهم إلى عدم الاستهانة بقوتهم على الرغم من الفارق الكبير بين الطرفين من حيث التسلّح والتدريب، وأنّ جل ما اعتمدت عليه عشائر اللواء في مقاومتها للقوات المحتلّة هو توفر عنصرَي الشجاعة والجرأة عند أفرادها.

٢- موقف شيوخ عشائر العمارة من السلطة المحتلّة وسياسة المحتلّين تجاههم

انصبّ اهتمام الســلطات البريطانيّــة إثر احتلال المناطق العشــائريّة ومنها لواء العمارة، على إيجــاد نمطٍ خاصٍّ لإدارة تلك المناطق، فقرّرت في بداية الأمر تطبيق نظامٍ يقوم على أساس التنظيم العشائري، وعلى احترام العادات والتقاليد والأعراف العشائريّة، وعلى دعم الشــيوخ وإسنادهم بوصفهم أدواتٍ تنفيذيّة لسياستهم تلك [١].

غــير أنّ الشيء الوحيد الــذي وقف أمام هذه السياســة في بداية الأمر، أي بعد احتلال القوات البريطانيّة للواء في ٣ حزيران ١٩١٥، هو أنّ بعض شــيوخ العمارة كانــوا قلقين وغير متيقنين من مســتقبل علاقاتهم مع الســلطة الجديدة والغريبة عليهم في كلّ شيء، ولم يألفوا بعد سياستهم الإداريّة والضريبية، ولكن إدراك السلطة المحتلّة لأهميّة العشائر السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، جعلها تسرع في العمل على إيجاد صلاتٍ لها معهم، بوســائل شتى، ونجحت في ذلك،

١. سلوكليت، بيتر، التفسير الطائفي للسكان في العراق، ص٧.

من خلال بناء أسس تعاونٍ مبنيٍّ على أساس المصالح بين الطرفين [١]. وقد وصل الأمر في ذلك الى منح كلّ من يقوم بالتعامل معهم تكريمًا خاصًّا وتفضيلًا يميّزه عن الآخرين [٢].

لقد أقدم بعض شيوخ لواء العمارة على التعامل مع البريطانيين وذلك بعد أنْ أدركوا استقرار الأوضاع للقوات المحتلّة، وأنّ عودة العثمانيين مرةً أخرى أصبحت أمرًا بعيدًا، وبالمقابل نجحت السلطة المحتلّة في الاستفادة من قناعة الشيوخ بالتعامل معهم فأصبحوا فيما بعد مديري نواحٍ في مقاطعاتهم، وحققت بذلك فائدة كبيرة منهم، لا سيّما بعد أن أُسندت لهم مهمّة حراسة طرق المواصلات[٣]، والمشاركة في بعض الأعمال الإداريّة والقضائية، إذ نسب لهم في إطار الأعمال الأولى صلاحية جمع الضرائب، وانخراط بعض رجال العشائر في وحدات الشرطة المحلّية، التي أُطلق عليها تسمية (الشبانة)[٤]، وقد حقّقت السلطة المحتلّة من زج شيوخ هذه العشائر في هذه الأعمال الكثير من النتائج في المجال الإداري، كان من أهمّها تسهيل مهمّة السلطة المحتلّة في إدارة المنطقة، وفي الناحية الأخيرة – القضائيّة – أبيح لشيوخ العشائر النظر في بعض القضايا الصغيرة التي تدخل ضمن مشاكل عشائرهم ينحوٍ لا يؤثر على مصالح المحتلّين[٥].

---

1. F.O/ 371/ 2489/ X/ M/ 07115، Letter from General Nixon to Simle, p.251.

٢. يونغ، غافن، المصدر السابق، ص٧٩.

٣. د.ك.و. ملفات وزارة الداخلية، الموضوع تقارير إدارية، لسنة ١٩١٦ – ١٩١٨، رقم الملف ٣٢٠٥٠/ ٢٠٩٩ و٥٠، ص٤٨، ص٥٣.

٤. كلمة من أصل فارسي تعني – حارس الليل –، ينظر، ويلسون، بلاد ما بين النهرين، المصدر السابق، ج١، ص١٤٧.

٥. ل.ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحريريّة في العراق، ص١٢٤.

إنّ سياسة السلطة المحتلّة تجاه العشائر كانت سياسة جذبٍ لهؤلاء الشيوخ، مقابل دعمٍ سلطويّ قليل، بنحو لا يمكن لهؤلاء الشيوخ أنْ يقفوا بوجه السلطة المحتلّة فيما إذا أراد أيٌّ منهم أنْ يخرج عن فكرة التعامل معها وبهذه السياسة استطاع البريطانيون أنْ يحافظوا على الاستقرار داخل لواء العمارة طوال مدّة الاحتلال.

وتأكيدًا لما تقدّم، عدَّت السلطة البريطانيّة الأرض العنصر الوحيد الذي يعبّر عن قوة الشيخ وعشيرته، وقد استغل البريطانيّون هذا الجانب بنحوٍ كبيرٍ من أجل تحديد وتثبيت العلاقة بالشيوخ، وقد بذل الحكّام العسكريّون في هذا الصدد جهدًا كبيرًا خلال السنوات الأولى للاحتلال[١]، إذ أنجزوا العديد من التسويات كان الهدف منها تقوية سياسة التعامل مع بعض الشيوخ الذين تعاملوا مع سلطات الاحتلال وإضعاف الآخرين الذين لم يتعاملوا معهم فعلى سبيل المثال لا الحصر، قامت السلطة المحتلّة بتوزيع الأراضي على الشيوخ الذين تعاملوا معها إداريًّا واعتمدت في ذلك نظام (اللزمة) القديم[٢]، ومن جانبٍ آخر قامت بطرد الشيوخ الآخرين من أراضيهم لمواقفهم المناوئة كليًّا للسلطة المحتلّة.

إنّ ما يمكن الخروج به ممّا ذكر آنفًا وعلى وجه التحديد ما يعرف بالسياسة العشائريّة التي طبقتها السلطات البريطانيّة في العمارة، هو أنّ السلطة البريطانيّة في العراق بشكلٍ عام والعمارة بشكلٍ خاص قد اتبعت السياسة المعهودة لبريطانيا والمعروفة بـ(فرّقْ تَسُدْ)، وكذلك عرفت ضمن نطاق هدف (بذر النزاع)، الذي

١. الجواهري، عماد أحمد، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق (١٩١٤- ١٩٣٢)، ص١٣٠.

٢. نظام الالتزام: نظام أوجدته الحكومة العثمانية، وكان يترتب من خلاله للشيوخ حق التصرف بالأراضي التي يلتزمونها بطريقة المزايدة، مدة ثلاث سنوات، ينظر في هذا الصدد

Peter Sluglet, Britain in Iraq (1914- 1932), p317.

يقوم على مبدأ التفضيل بين الشيوخ وربما يصل ذلك الأمر إلى الإخوة إذا اقتضى الأمر؛ لذا عملت على دعم الشيوخ الذين تعاملوا معها من خلال كلّ ما يزيد من قوتهم وسطوتهم، وإضعاف الشيوخ المعارضين للوجود البريطاني والحطّ من مكانتهم الاجتماعيّة بشتى الوسائل والطرق[1].

لم تقف السياسة البريطانيّة إزاء العشائر عند هذا الحد من الإجراءات التي هدفت إلى دعم سياستها في المنطقة، بل عمدت إلى تطبيق إجراءاتٍ مضافة لدعم موقفها وتوظيفها بالشكل الذي يؤمّن مصالحها، وذلك من خلال ما قامت به من أعمالٍ صاحبت الاحتلال العسكري للواء.

1. C.O. 696/3 " Administration Report, Amara Division 1920"

نقلًا عن وميض عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠، المصدر السابق، هامش ص٢٨٣.

المبحث الثاني
الإجراءات المصاحبة للاحتلال البريطاني
(الإدارة البريطانيّة)

أ- الإجراءات الأمنيّة والقضائيّة

١- الشبانة

سعت السلطات البريطانيّة المحتلّة في لواء العمارة بنحوٍ جادٍّ إلى تثبيت السيطرة العسكريّة وتأمين الاستقرار لصالحها -خاصّة أنّ القوات المحتلّة عزّزت بكتيبة خيالةٍ وبطريةٍ جبليةٍ وتصحبها ثلاثة أفواجٍ من لواء المشاة الثاني عشر في الرابع عشر من شهر حزيران١٩١٥-[١]، فكانت الخطوة الأولى التي أقدم عليها طاوزند هي العمل حثيثًا على نشر مفارز (حاميات) عدة في مختلف أقضية اللواء والنواحي التابعة له، والتي تقع ضمن الخطوط الاستراتيجية المهمّة لجيش الاحتلال مثل قضاء قلعة صالح وناحية المشرَّح، وانحصرت مهمّة هذه المفارز بالحفاظ على خطوط المواصلات وفرض الاستقرار داخل اللواء[٢].

حري بالذكر أنّ أوّل إجراءٍ أمنيّ قامت به سلطات الاحتلال البريطاني بعد استقرار وضعها العسكري في اللواء، وفرض هيمنتها بشكلٍ كاملٍ عليه، هو نشر

---

١. يراجع: التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال، ص٢٥٣.

٢. د.ك.و.، بغداد، ملفات وزارة الداخلية، تقارير إدارية، لسنة ١٩١٦- ١٩١٨، رقم الملف ٢٠٩٩/ ٣٢٠٥٠، و٥، ص٤٨، ص٥٣، طاوزند، المصدر السابق، ص١١٤.

شرطةٍ محلّيةٍ أُطلق عليها اسم (الشبانة)، وكان أغلب الذين عملوا ضمن هذه القوة من أبناء العشائر الذين انصاعوا لرغبات بعض الذين ارتبطوا بمصالح اقتصاديّة مع المحتلين في هذه الوظيفة الجديدة، فضلًا عن بعض الفلّاحين الذين انصاعوا لهذه القوة تحت ضغط الظروف الاقتصاديّة الصعبة بعد أنْ سئموا حياة الفلاحة التي لم تكن تدر سوى النزر اليسير؛ بسبب العلاقات الإقطاعيّة السائدة آنذاك، عمل هؤلاء الفلّاحون كشبانة بأمر الحكام العسكريين بشكلٍ مباشرٍ، وكانوا أدواتٍ تنفيذيّة لأوامرهم، ولا سيّما في القضايا العشائريّة التي كانت السمة للحياة الاجتماعيّة حينذاك والمتمثلة بالنزاعات والخصومات بين أفراد العشائر[١]، كما كانت هذه القوة (الشبانة)، تمارس مسؤولية أداء الواجبات التي كانت المفارز العسكريّة التي نشرها طاوزند تقوم بها، وهي أعمال الحراسة الليليّة والحفاظ على مصالح القوات المحتلّة في اللواء، ولم يقتصر هذا الأمر على مركز اللواء فحسب بل شمل الأقضية والنواحي في اللواء بهدف ترسيخ الوجود الاستعماري فيه.

وجدير بالذكر أنّ قوة الشبانة قدّمت خدماتٍ كبيرةً للمحتلّين بما حقّقته من فوائد ظاهرةٍ للعيان؛ إذ إنّ نجاح هذه القوة في أداء مهمتها في البصرة بعد احتلالها في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ التي تبنى تنظيمها والإشراف عليها العقيد (بيرسي كوكس) كان دافعًا لإعادة التجربة نفسها في لواء العمارة في ضوء أسسٍ رصينةٍ، وتنسيقٍ منظَّم[٢]، وصارت هذه القوة إحدى أدوات الضغط التي استخدمتها القوات المحتلّة بوجه شيوخ عشائر اللواء مقابل إعطائهم السلطة والدعم والأرض.

---

١. ويلسون، بلاد ما بين النهرين، المصدر السابق، ج١، ص١٥١.

٢. المصدر نفسه، ج١، ص١٤٧- ١٥٢.

وعـلى وفق ما أشـارت إليه المصادر بهذا الشـأن، نجـد أنّ واجبات قوات الشبانة في العمارة قد تجاوزت الحدود التي رسمت لها من قبل الحاكم العسكري – النقيـب مكفرسـن (Macpherson)[١] ، وأخذت هذه القـوات تمارس عملية قمع السكّان الذين كانوا يبدون تذمرًا من الوجود البريطاني والسياسة التعسفية المتبعة آنذاك[٢].

كما أخذت واجبات الشبانة تزداد اتساعًا لتأخذ مهمات لم تكن سابقًا في صلب عملها عند بداية تأسيسها مثل جباية الضرائب، الأمر الذي جعلها – أي الشبانة – موضع سخطٍ واشمئزازٍ لدى سكّان اللواء الذين اتخذوا من مقاطعتهم وسيلةً لإظهار مقتهم وكرههم الشديد لأفرادها الذين شبهوا لدى العامة (بالكفّار)[٣].

يلاحظ من خلال ما تقدّم أن قوات الشـبانة، قد أسـهمت إلى حدٍّ كبيرٍ في ترسـيخ وتثبيت سياسة السلطة المحتلّة في العمارة، سواء أكان ذلك على الصعيد العسكري أم على الصعيد السياسي.

---

١. اشتغل النقيب مكفرسن في بداية الأمر في شركة كري مكنزي لمدة عشر سنواتٍ تقريبًا وكان يجيد اللغة العربيـة، والأمر الذي يفسر لنا دور الشركات التجارية ووظيفتها في ترسـيخ الوجود الاسـتعماري في المنطقة فيما بعد. ينظر في ذلك:

P.Graves ، The life of sir Percy Cox . P. 185.

والتميمي، حميد أحمد حمدان، المصدر السابق، ص٦٥٠.

٢. ل. ن. كوتلوف، حركة التحرّر الوطني في العراق قبيل ثورة العشرين، ص١٥٦– ١٥٧.

3. India Office, Library and Records; Administration Report of the Qal'at Salih District for the year 1916-1917 (March 1916- march1917) L/ P & S /10/617، 463، P.106.

وثيقة محفوظة في مركز دراسـات الخليج العربي، تقرير سري لدائرة الاسـتخبارات البريطانيّة عن العشائر والسياسة، ترجمة عبد الجليل الطاهر، بغداد، ١٩٥٨، ص٨.

٢- القضاء

حظي القضاء باهتمامٍ كبيرٍ من قبل السلطات العثمانيّة؛ لما له من دورٍ واضحٍ في استقرار الأوضاع الاجتماعيّة؛ لذا أقامت في كلّ لواءٍ وقضاءٍ محاكم كانت مهمتها تسيير الأمور القانونيّة[١].

كانت المحاكم على نوعين؛ عرف الأوّل بالمحاكم الشرعيّة، وأُطلق اسم المحاكم النظاميّة على النوع الثاني منها، وقد مارس كلا النوعين من المحاكم المذكورة أعمالها في اللواء حسب اختصاصها، فبالنسبة إلى النوع الأوّل من المحاكم كانت تهتم بالقضايا الشرعيّة مثل (الزواج، والطلاق، وشؤون الإرث... الخ)، وكان يرأسها قاضٍ ويساعده في ذلك المفتي الشرعي. أمّا النوع الثاني فكان يتألّف من محكمة البداءة، وهي محاكم موجودة في كلّ قضاء، وتتألّف من الرئيس والنائب والقائم بمهمّة القضاء الشرعي، وكاتب عدلٍ وأربعة من الأعضاء المنتخبين، وكانت تنقسم هذه المحاكم إلى أربعة فروع: مدنية، وتجارية، ومحاكم البوليس، والجنائية، وكانت تهتم بالقضايا المرفوعة لها من محاكم الصلح، الموجودة في كلّ ناحية، التي يقوم بإصدار أحكامها المجالس الإداريّة فيها، غير أنّ الأخيرة كانت تحسم فض النزاع بين المتخاصمين، إذا كانت القضية المرفوعة إليها صغيرة، وذلك عن طريق فرض غراماتٍ صغيرةٍ أو الحكم بالسجن لمدّةٍ لا تزيد عن يومٍ واحد، عدا القضايا التي هي من اختصاص النوع الأوّل، فضلًا عن هذه المحاكم كان هناك نوع ثالث من (القضاء)، وهو القضاء العشائري، الذي كان أغلب سكّان اللواء يفضلون الركون إليه دون مراجعة المحاكم الرسميّة،

١. العابد، محمد صالح جاسم، النظام الإداري من الاحتلال المغولي حتى عهد السلطة العثمانية ٦٥٦-٩٤١هـ (١٢٥٨-١٥٣٤)، ص٢٩.

وهو أمرٌ تتطلبه طبيعة المجتمع العشائري في العمارة[١].

لقد شـهدت الأعمال القضائيّة في اللواء توقفًـا، تزامن مع احتلال القوات البريطانيّة له، وقد خضع هذا النشاط إلى تغييراتٍ انساقت ضمن إطار السياسة البريطانيّـة الجديـدة التي رسـمتها لإدارة المناطق العراقيّـة المحتلّة، حيث جاء تطبيقها بشـكلٍ تدريجي، فقـد كانت الحالات التي عالجتها السـلطة المحتلّة في بداية الأمر مقصورةً على القضايا البسـيطة التي شـملت السرقة، والسطو على الدور والأسواق (اللصوصيّة)، وكانت السلطة المحتلّة شديدة في معاقبة كلّ من يقوم بمثل هذه الأعمال بغية نشر الأمن والاسـتقرار في المنطقة، حيث كان ذلك أمرًا ضروريًّا تحتاجه السـلطة في تقوية موقفها العسكري[٢]، واستمر هذا النشاط القضائي طيلة الشهرين الأولين من الاحتلال لمدينة العمارة، وأنيطت هذه المهمّة بنحوٍ مؤقّتٍ بالحاكم العسـكري في اللواء يسـاعده في مهمتـه ضابط عدلي، أمّا الأقضية فقد درجت على إحالة تلك القضايا إلى مساعد الحاكم العسكري.

وسعيًا وراء تحقيق نظامٍ قضائيّ أكثر فائدة للقوات البريطانيّة المحتلّة، أصدرت في الأول من آب ١٩١٥ قانونًا جديـدًا للمناطق العراقيّة المحتلّة أطلقت عليها اسـم –The Iraqi Occupied Territories Code 1915– (قانـون المناطق العراقيّة المحتلّة لسنة ١٩١٥)[٣] استنادًا إلى القانون المذكور خضعت السلطة القضائيّة في العمارة إلى سلطت القائد العام في البصرة إداريًّا، غير أنّها بقيت مستقلةً في قضايا

١. للمزيد من المعلومات حول القضاء العثماني في لواء العمارة وفروعه والدوائر والوظائف الملحقة به ينظر، فردوس عبد الرحمن كريم، المصدر السابق، ص٤٩- ٥٢.

2. India Office, Library and Records; Administration Report of the Amara District for the year 1916-1917 (March 1916- march 1917) L/ P & S/ 10/ 617، 493، P.96.

3. Ibid.P. 96.

الخصومات الصغيرة غير القابلة للاستئناف، التي تمثّلت بالخصومات والسرقة والسطو، تاركين حلّها للمحكمة التي شكلت في العمارة طبقًا للقانون الذكور، والتي أطلق عليها اسم (محكمة العمارة للدعاوى الصغيرة) Amara Court of– small Case في حين أنيطت القضايا الاستئنافيّة الكبيرة بالحاكم القضائي الأقدم –Senior judicial officer– في البصرة[١].

وقد جاء هذا القانون الذي شمل ولاية البصرة كلّها بما فيها لواء العمارة، بنصوصٍ قانونيّةٍ جديدةٍ وأنظمةٍ تختلف عمّا كانت عليه في العهد العثماني، حافظت على جوهرة السياسة البريطانيّة في المناطق العراقيّة المحتلّة– وذلك من خلال وضع نصوصٍ خاصّةٍ راعت فيها المذاهب الإسلاميّة والطوائف الأخرى غير المسلمة[٢].

وسعيًا وراء سياسةٍ عشائريّةٍ أكثر انسجامًا مع متطلبات السياسة البريطانيّة في المنطقة، عملت الأخيرة على إصدار نظام دعاوى العشائر المدنيّة والجزائيّة لعام ١٩١٦، وقد خصّ هذا النظام بشكلٍ واضحٍ كلّ المناطق العراقيّة المحتلّة ذات الطابع العشائري، وأعطى الشيوخ صفةً شرعيّةً في إصدار بعض الأحكام القضائيّة بقدر ما يتعلّق الأمر بعشائرهم.

غير أنّ إلقاء نظرةٍ على ما جاء بجوهر هذا القانون نجد الأمور التالية:

١ – قسّم هذا النظام جميع سكّان العراق ومن ضمنهم – سكّان لواء العمارة –

1. India Office, Library and Records; L/ P & S /10/618، the General officer commanding-in-chief under section 7 and 14 of the Iraqi occupied Territories code 1915 and the Presidency small cases court act xv of 1882, P 78.

٢. للمزيد من المعلومات حول هذا النظام ينظر، التميمي، حميد أحمد حمدان، المصدر السابق ص٣٠٠– ٣١٢.

على قسمين مختلفين، الأول عشائري يعتمد في تركيب أعماله وتمشية أموره وفق النظام المذكور، والآخر مدني خاصّ بسكّان المدن الذين خُصّصت لهم محاكم نظاميّة يراجعونها عند الحاجة.

٢- أعطى النظام صلاحياتٍ واسعةً للضباط السياسيين الذين كانوا يملكون مفاتيح الحلّ والعقد ولهم حق الموافقة وعدمها على الأحكام الصادرة من المجالس العشائريّة ممّا هيّأ لهم الفرصة للتدخّل بشكلٍ علني لصالح بعض الشيوخ الموالين لسلطة الاحتلال، وبهذا افتقد النظام تحقيق العدل والمساواة بين أفراد العشائر.

٣- عزّز هذا النظام النظام القبلي، الأمر الذي أدّى إلى ترسيخ وإرساء العلاقات الإقطاعية وزيادة نفوذ العشائر[١]، وحري بالذكر أنّ السلطة البريطانيّة المحتلّة في العمارة سارعت إلى تأسيس محكمة صلح، وذلك بعد أنْ فرضت هيمنتها بشكلٍ كامل على العراق عام ١٩١٨، سعيًا منها في ترسيخ حالة الأمن والاستقرار في المنطقة[٢].

ب- الإجراءات التموينيّة

أدت الأوضاع السياسيّة المرتبكة التي نجمت عن الاحتلال العسكري للمنطقة إلى اضطراب الأوضاع الاقتصاديّة في اللواء لا سيّما فيما يتعلّق بمسألة

١. البزّاز، عبد الرحمان، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص٨٢ وجدير بالذكر أنّ هذا النظام ظلّ ساري المفعول حتى ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ يُنظر: التميمي، حميد أحمد حمدان، المصدر السابق، هامش ص٣١٩.

٢. للمزيد من التفاصيل حول هذه المحاكم يُنظر: التميمي، حميد أحمد حمدان، التطوّر التاريخي لهيكل القضاء العثماني وأثره في العراق (١٨٣٩- ١٩١٤)، ص٢٧٠- ٢٧١.

البيع والشراء للمواد الغذائيّة، فقد اعتمدت القوات البريطانيّة على سدّ حاجتها من السوق المحلّي بشكلٍ كبير[١]، وقد أسندت هذه المهمّة إلى دائرةٍ خاصةٍ تُعنى بهذه المهمّة وهي (دائرة الموارد المحلية) التي يشرف عليها الضباط السياسي في اللواء بمساعدة شيوخ عشائر المنطقة -الذين انصاعوا بالترغيب والترهيب- إلى أوامر السلطة المذكورة[٢]، وأصبحت هذه الدائرة مسؤولةً أمام الدائرة السياسيّة العليا في البصرة[٣]، وقد عنيت هذه الدائرة بتوفير مختلف أنواع المواد الغذائيّة للجيش البريطاني الموجود في المنطقة التي شملت الحنطة والتمور ولحم البقر الضأن والخضر والحليب والبيض وعلف الحيوانات، وفي هذا الصدد أعرب هيجكوك Hedgcock مساعد الحاكم السياسي في قلعة صالح لسنة ١٩١٧، عن ارتياحه الشديد للجهد الذي بذله ضابط الموارد المحلّية في جمع كمياتٍ كبيرةٍ من الموارد الغذائيّة الأساسيّة خلال المدة الواقعة بين حزيران وكانون الأول من عام ١٩١٧م، التي شملت، ١١٥ طنًا من الشعير، و١٥ طنًا من الحنطة، و١٥ طنًا من الرز، و٩ أطنان من الذرة، و١٦ طنًا من التمر، و٦ أطنان من الملح، ٧٤ طنًا من الخضراوات، ٥٥٧٠ رأس غنم، ٣٢٦ رأسًا من مختلف أنواع المواشي، و١٥١٩٢ بيضة[٤]، وفي ضوء أهميّة هذا الدور الذي يلعبه الجانب التمويني في

١. د.ك.و. بغداد، ملفات وزارة الداخلية، الموضوع تقارير إدارية لسنة ١٩١٦-١٩١٨، رقم الملف ٢٠٩٩/ ٣٢٠٥٠، و٥٣، ص٣٤١؛ علي الوردي، لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، ج٤، ص١٢٢.

٢. د.ك.و. بغداد، ملفات وزارة الداخلية، الموضوع تقارير إدارية، لسنة ١٩١٦- ١٩١٨، رقم الملف ٢٠٩٩/ ٣٢٠٥٠، و٥٠، ص٤٨-٥٣.

٣. ويلسون، بلاد ما بين النهرين، المصدر السابق، ج١، ص٢٩٢.

٤. د.ك.و. بغداد، ملفات وزارة الداخلية، الموضوع تقارير إدارية لسنة ١٩١٦-١٩١٨، رقم الملف

ترسيخ الحالة التعبويّة لجيش الاحتلال في المناطق المحتلّة حينذاك أصدرت وزارة الحرب البريطانيّة في شهر أيار ١٩١٦، أمرًا تضمن مدّ سكّة حديدٍ تمتد بين القرنة والعمارة اللتين تقدر المسافة بينهما ب(٧٥) ميلًا، وبوشر العمل في المشروع في شهر تموز ١٩١٦، وأنجز في ٢٨ تشرين الثاني من العام نفسه، وبلغ مقدار الحمولة المارة عبر هذا الطريق ما يتراوح بين ٢٠٠- ٣٠٠ طنٍ من المواد التموينيّة[١]، واستمر هذا الخط بالعمل إلى سنة ١٩١٩م[٢].

ساعد الخطّ المذكور على تخفيف المتاعب عن كاهل السلطة المحتلّة، في نقل المواد التموينيّة لجيش الاحتلال في اللواء، ومنها تعرّجات نهر دجلة الكثيرة التي تبطئ من حركة النقل النهري التي كثيرًا ما كانت سببًا في تأخر وصول المواد في الوقت المطلوب[٣].

كانت أغلب الموارد التي تنقل بوساطة هذا الخطّ إلى العمارة هي نفسها التي كانت ترد إلى لواء البصرة، ضمن خطّة الاستيراد الخاصّة التي وضعتها السلطة المحتلّة، لتلبية حاجات الجيش الأساسيّة، وأهمّها المنسوجات، والسمن، والسكر، والتبغ، والخشب، والمشروبات الكحولية، والشاي، والقهوة والبضائع الحديديّة، ويبدو أنّ وصول تلك المواد قد أثّر على الحالة الاقتصاديّة في لواء العمارة؛ وذلك لازدياد المعروض فيها في السوق المحلّية ممّا أدّى إلى انخفاض الأسعار بالشكل الذي ينسجم مع رغبة السلطة المحتلّة، والتي بذلت جهدًا كبيرًا

٢٠٩٩/ ٣٢٠٥٠، و٥٠، ص٤٨-٥٣؛ د.و.ك، بغداد، ملفات الاحتلال البريطاني، الموضوع تقارير حول زيادة الطلب على الخضروات، لسنة ١٩١٥- ١٩١٧، رقم الملف ٢/ ٩٠٩، و١٧، ص١٢.

١. ويلسون، بلاد ما بين، المصدر السابق، ج١، ص٣٧٢.

٢. ينظر الفصل الأخير من هذه الرسالة، موضوع (طرق المواصلات) في المبحث الاقتصادي.

٣. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال، المصدر السابق، ص٥٠٢.

بهدف الاستفادة من منتجات أراضي اللواء ولا سيّما الحبوب، حتى أنّ وارادت ضرائب أراضي مقاطعات العمارة، قد فاقت جميع واردات ألوية الولاية الأخرى بشكلٍ كبير، ويوضح الجدول الآتي تلك الحقيقة[١].

واردات الأراضي الزراعيّة لولاية البصرة لسنة ١٩١٨م

اللـــــــواء	قيمة الواردات
البصرة	١٨١٥٩١١٠ روبيّة
العمارة	٧٧١٧٤١٠٠ روبيّة
الناصريّة	٧٥٠٠٠ روبيّة

ولقد أشار التقرير الإداري للشؤون الزراعيّة في العراق لسنة ١٩١٩ إلى أنّ السلطة المحتلّة، قد شجّعت الملتزمين على التوسّع في زراعة الحبوب والخضروات في لواء العمارة – لا سـيّما المقاطعات الجنوبيّة – بزراعة ٥٠ أيكر[٢] بالخضراوات فضلًا عن الحبوب التي هي المحصول الرئيس في تلك المنطقة[٣].

وجديـر بالذكر أنّ الطريقة التي درج عليهـا المحتلّون للحصول على المواد التموينية بشكلٍ عام، هي طريقة التعاقد مع ممّولين محلّيين، يأخذون على عاتقهم هـذه المهمّة على وفق أسـعار يتّفق عليها الطرفان بالشـكل الذي يخدم مصالح القوات البريطانيّة[٤].

1. Collection of Fortnightly Reports to secretary of state For India by Civil Commissioner. M.E.F from june 1ST 1918 To October 1ST 1918،Vol. 11، P.9.

٢. الايكر: وحدة قياس مساحة تساوي ٤٠٠٠ متر مربع.

3. Administration Report of the Agriculture directorate for the year1919، P.P.11.12.

٤. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال، المصدر السابق، ص٥٠٠.

ج- الإجراءات الماليّة

١- العملة

بعد أنْ فرضت القوات البريطانيّة هيمنتها التامّة على ولاية البصرة سعت جاهدةً لإيجاد نظامٍ مالي جديدٍ يضمن لها إدارة الأمور بنحوٍ طبيعي ومستقر، فأقدمت على استبدال العملة العثمانيّة – الليرة – بالعملة الهنديّة –الروبيّة–[١]، وأخذت السلطة المحتلّة تطبيق هذا الإجراء في جميع المناطق العراقيّة التي احتلّتها عسكريًّا بعد البصرة، إذ أصبحت جميع المعاملات التجاريّة الخاصّة بالبيع والشراء، والضرائب وما أشبه ذلك من الأمور في العمارة تعامل بالروبيّة[٢].

إنّ طرح العملة الجديدة في الأسواق كان إجراءً سياسيًّا قبل أنْ يكون اقتصاديًّا، الغرض منه التمهيد لضمّ جنوب العراق إلى الهند[٣].

٢- الضرائب

اهتمت السلطة المحتلّة بالضرائب الماليّة التي فرضتها على الأهالي، فقد باشر الحكّام العسكريون، بادئ ذي بدء، بدراسة أنواع الضرائب وتحديدها بشكلٍ دقيق، وبخاصّة تلك التي كانت تُجبى في العهد العثماني، بغية الاستفادة منها.

كان للسياسة الضريبيّة التي وضعتها السلطة المحتلّة في العراق، أثرها الكبير في دعم نظام المشيخة في العمارة، فقد كان الشيوخ الوسيلة الرئيسة لتحقيق وإنجاح

---

١. الروبيّة: عملة هنديّة تساوي (٧٥) فلسًا في حدود ذلك الزمان.

2. India office Library Records L/P & S/10، Report A.O.O. Amara Northern Diistrict of the Month of December, P. 154.

٣. للمزيد من المعلومات حول السياسة المالية للسلطة المحتلة ينظر:

W.P. Ireland, Iraq, Astudy in Political Development, P. 101.

السياسة الضريبيّة، فقد اعتمد المحتلّون بشكلٍ كبيرٍ على شيوخ عشائر اللواء في جباية الضرائب من الأهالي، وكان ذلك أمرًا مساومًا عليه فبعد أن قدّم بعض من تعامل مع الحكومة المحتلة عروض المصالح المتبادلة من اجل تمشية الأمور الضرورية للحياة اليومية سمح لهؤلاء بمهام إضافية كجمع الضرائب وغيرها من الجوانب الإدارية التي تعد من ضرورات إدارة المدينة في اللواء[١]، وبدورهم كان الشيوخ يسلمون مبالغ الضرائب إلى موظّفي الإيرادات لقوات الاحتلال، وقد مُنح هؤلاء الموظّفون سلطات واسعة في جباية الضرائب، غير أنّ الشيوخ الذين انتخبوا لهذه المهمّة واجهوا صعوبات عسيرة في تعاملهم معهم؛ وذلك لأنّ أغلب هؤلاء لم يكونوا يجيدون اللغة العربيّة؛ لأنّهم كانوا من البريطانيين والهنود، فضلًا عن أنّ السياسة الجديدة، التي اتّبعها المحتلّون في جباية الضرائب، لم تكن مألوفةً بالنسبة لهم، حيث كان العثمانيون من قبلهم يعتمدون على موظّفين خاصّين لهذه المهمّة دون الاعتماد على الشيوخ[٢] .

اتّخذت سلطة الاحتلال إجراءاتٍ عدّة، بغية تنظيم الضرائب وتنويعها من أجل توفير الموارد الماليّة، وفي الصدد نفسه عملت على زيادة أنواع الضرائب، ووضعت المبررات والحجج التي اتّخذتها ذريعة لاستمرار فرض الضرائب وتنوّعها على الأهالي، وشملت الضرائب الماليّة التي كانت السلطة المحتلّة تجبيها من السكان الأنواع التالية:

١ – ضريبة الدور والبناء، وهي ضريبةٌ كانت تؤخذ عن المباني والدور السكنيّة.

٢ – ضريبة مياه السقي.

---

1. F.O. 371/2489/X/M/, secret Department, Telegrams, From General, Nixon, Basra14th, june. 1915 to foreign and chief, of General staff, P.251.

٢. كوتلوف، المصدر نفسه، ص١٢٤.

٣- ضريبــة المجازر، كانت تؤخذ من الســكّان بحجة الحفاظ على الصحّة، وهي بدل الكودة العثمانيّة.

٤- ضريبــة الإجــازات - Licences وهي ضريبةٌ كانــت تفرض على منح إجازات رخصة حمل السلاح.

٥- ضريبة الجسور والمعابر.

٦- ضريبة العمولة - Brokerage

٧- ضريبة تنظيف المجاري.

٨- ضريبة الحراسة.

٩- فضــلًا عن ضريبــة الغرامات Fines- التي كانــت تفرضها على كلّ من يخالف القوانين المرعية الخاصّة بالضرائب.

ومن خلال ملاحظة قائمة الضرائــب التي كانت الإدارة المحتلّة تجبيها من الســكان، نجد أنّ ما كسبته السلطة من خلالها من موارد، قد فاقت ما كان يُجبى في العهد العثماني، وهو أمرٌ طبيعي إنساق مع زيادة أنواع الضرائب المفروضة[١] .

اعتقد الفلّاحون أنّ مجيء البريطانيين قد يخفّف عن كاهلهم حمل الضرائب العثمانيّــة، إلا أنّ ما اتّضــح بعد مدةٍ قصيرةٍ من الاحتــلال خالف ذلك؛ حيث مارس البريطانيّون سياســةً ضريبيّة أقســى بكثيرٍ من العهد السابق، وذلك من خلال إبقاء الضرائب العثمانيّة وزيادة أنواعها، وكان البريطانيون يصفون الناس - تبريرًا لسياســتهم الضريبيّة - بأنّهم غــير متعاونين معهم، الأمر الذي يجعلهم يوسعون من هذه السياسة [٢].

١. د.ك.و، بغــداد، ملفات الاحتلال البريطاني، تقارير عامة عن الضرائب. لســنة ١٩١٦-١٩١٧، ملف ٥٦٧/ ٢و٩، ص٥، المصدر نفسه، ص٣٤.

2. Special Report by his Majesty “s Government in the United Kingdom of Great Britain

ظلّت شـؤون الضرائب تُدار من قبل الحاكم العسكري في اللواء حتى عام ١٩١٧، ففي هذا العام أسّسـت السـلطة المحتلّة في البصرة دائرة تبنّت شـؤون الولاية الماليّة بأكملها، أُطلق عليها اسـم (دائرة قسم الإيرادات Revenue De-– partment)، وعُيّن لهذه الدائرة موظّفون خاصّون يعملون على جمع الضرائب في اللواء، بمساعدة الشيوخ، ومنهم تنقل الأموال إلى تلك الدائرة [1].

والواضـح أنّ مـا قامت بـه السـلطة المحتلّة في اللـواء، بخصوص فرض الضرائب وجبايتها، قد تركت أثارًا اجتماعيّةً بارزةً، إذ إنّ تخويل الشيوخ بجمع الضرائـب جعل الأخيرين ينظـرون إلى علاقاتهم بأفراد عشـائرهم من منطلقٍ جديد، وكان هذا بداية لتحوّل بعضٍ منهم إلى إقطاعيين كبار.

د- الإجراءات البلديّة

تكمـن أهميّة الإجراءات البلديّة بشـكلٍ عامّ في شـموليّة المهام التي كانت تقوم بها في اللواء، سـواءً أكان ذلك في عهد الاحتلال العثماني أم عهد الاحتلال البريطاني؛ لذا أولت السلطات وخلال العهدين اهتمامًا كبيرًا لهذا القطاع المهم، وتجـلّى ذلك من خلال إصدار الأنظمة والقـرارات التي كانت تنظم عمل هذه المؤسّسة.

كانت الشـؤون البلديّة خلال العهد العثماني تُدار من مجلسٍ منتخبٍ عرف باسـم (مجلس البلدية)، وهو مؤلّفٌ من رئيس المجلس وأربعة أعضاء منتخبين وكاتب، وقد وضعت شروطًا يجب توفّرها في كلّ ناخبٍ ومنتخَبٍ لهذا المجلس،

---

and Northern Ireland to the Council of the League of Nation on progress of Iraq during the period 1920-1931، p112.

1. P. W. Ireland op cit, P113.

وقــد وجب على الثــاني دفع ما لا يقلّ عن (١٠٠) قــرش للدولة عن الضرائب والالتزامات، و(٤٠) قرشًا بالنســبة للأول، وكان المجلس يعني بشؤون إدارة المدينة، مثل تنظيف الطرق، وأمور الصحة العامة في اللواء، فضلًا عن الأشراف على مراقبة الأسواق.

وبهدف تغطية نفقات المجلس ألزم القانون جباية تلك النفقات من الأهالي على شكل ضرائب مختلفةٍ تُؤخذ مقابل ما يؤدّى على شكل خدمات للأهالي مثل الحراسات الليليّة، وعن المقاهي والحمّامات العامّة، كما تؤخذ مبالغ حراسةٍ عن السفن الراســية في نهر دجلة في حدود بلدية المدينة [١]، فضلًا عن الضرائب التي تفرض على بعض أصحاب المهن كالقصابين مثلًا[٢]، أو الغرامات التي تفرض عن مخالفة القوانين المرعبة آنذاك، وقد اســتخدم مبدأ الالتزام لجباية تلك الضرائب والرســوم من قبل أشخاص يختارهم المجلس المذكور[٣]، كانت المبالغ عادة تنفق بوســاطة مجلس البلدية على صيغة رواتــب للموظفين أو أعمال وخدمات تقدم للأهالي أو كمشــاريع لإقامة المقابر في المدينــة [٤]، غير أنّ الوضع لم يبقَ على حاله بعد احتلال القوات البريطانيّة لمدينة العمارة؛ إذ أقدمت على إلغاء الجهاز الإداري القديم بأكمله بعد أنْ وضعت برنامجًا خاصًّا يهتم بشــؤون البلديّة في كلّ منطقةٍ تفرض ســيطرتها المباشرة عليها، وبموجب هذا البرنامج بات الجهاز البلدي في العمارة يخضع لسيطرة وإدارة الحاكم العسكري في اللواء [٥].

١. الدستور، المجلد (١)، المصدر السابق، ص٣٦٥.

٢. جريدة الزوراء، العدد ١٢١٩.

٣. الكسندر أدموف، المصدر السابق، ج١، ص٨٠-٨١.

٤. الدستور، المجلد (١)، المصدر السابق، ص٣٦٦.

5. India Office, Library and Records; Administration Report of the Qal, at Salih District for

أدركت سلطات الاحتلال البريطاني أهميّة الخدمات البلديّة منذ الأيام الأولى لاحتلالها المناطق العراقيّة؛ وذلك لأهميتها ولحاجة السكّان الماسة إليها – حيث تقوم بذلك لأغراضٍ سياسيّةٍ تخدم فيها وجودها الاستعماري – لذلك استمرت هذه الخدمات في اللواء، وعدّتها ضرورةً لا بدّ منها في ديمومة السيطرة العسكريّة على اللواء، وتمثّلت هذه الخدمات بالحراسة الليليّة، وإنارة الشوارع ومراقبة الأسواق، وأعمال التنظيف، وصيانة الطرق والجسور والمعابر، وكلّ ما يتعلق بشؤون الصحّة العامّة لمنع تفشي الأمراض بين صفوف القوات المحتلّة، يلاحظ أنّ سلطات الاحتلال قد حذت حذو ما قامت به في البصرة إبّان احتلالها في هذا الخصوص[١].

أخذت دائرة الحاكم العسكري – التي أسست في العمارة إبّان الاحتلال– على عاتقها مسؤوليّة إدارة الشؤون البلديّة الى جانب واجباتها الأخرى، ومارس الحاكم العسكري الميجر ماكفرسن [٢] معظم صلاحيّات المؤسّسة البلديّة، وأصبحت جميع القرارات الخاصّة بهذا الشأن تصدر عنه [٣] كما عنيت دائرة الحاكم العسكري في اللواء – وضمن الإجراءات البلديّة – بجباية الضرائب، كما مرّ أنفًا.

كما أسندت لهذه الدائرة مهمّة العناية بالصحّة العامّة، وإنشاء المستوصفات، وذلك بمساعدة معاون الجرّاح المدني في اللواء الطبيب مامندي (D. Mamendi).

وفي الصدد نفسه أنشأت إدارة القوات المحتلّة عام ١٩١٧ مستوصفًا في

---

the year 1916-1917 (March 1916-march 1917) L/P& S/10/617، 462, P.10.

محفوظة في مركز دراسات الخليج العربي.

١. رجب بركات، بلدية البصرة ١٩٦٩–١٩٨١، ص ص١٨٤–١٨٥.

٢. أول حاكم عسكري للواء (ينظر: مجلة وادي الرافدين، الجزء الخالص بلواء العمارة، ص٩٠).

٣. رجب بركات، المصدر السابق، ص٢٨٣.

العمارة، وآخر في قلعة صالح، وممّا تجدر الإشـارة إليه أنّ المستوصف الأخير قد سبق بناء مستوصف العمارة، لأغراضٍ عسكريّةٍ أهمّها:

١- تمركز القوات البريطانيّة في قلعة صالح، لا سـيّما في الأشـهر الأولى من الاحتلال.

٢- بعد المسافة بين مدينتي قلعة صالح والقرنة، التي تبلغ نحو ٦٠ كم، وهي تخلو من أيّ مستوصفٍ، غير أنّ هذه المستوصفات كانت خاصّةً لمعالجة القوات المحتلّة، أمّا الأهالي فلا يجوز لهم ذلك، وتشـير بعـض الوثائق البريطانيّة إلى أنّ الشـيخ فالح الصيهود شيخ عشيرة البو محمد في قلعة صالح، قام بدفع (٤٥٠) روبيّة كمشـاركة لإنشاء المسـتوصف، وتعهد بدفع مبلغ الأدوية للمستوصف نفسه[١].

هـ- الإجراءات الإداريّة

أولت السـلطة المحتلّة الجانـب الإداري أهميّةً خاصّة؛ لما لـه من دورٍ بارزٍ في اسـتقرار الوضع العـام في المناطق العراقيّـة المحتلّة، فبعد اسـتقرار الوضع العسكري لصالح القوات البريطانيّة في العمارة، طرأ بعض التغيّر على الأوضاع الإداريّة المتعلّقة بإدارة اللواء وتشكيلاته الإداريّة[٢].

وأهمّ ما يمكن ملاحظته على تلك التغييرات هو أنّ التشكيلات الإداريّة في اللواء، خلال الحقبة الممتدة بين عامي (١٩١٥- ١٩١٩) اقتصرت على قضائي قلعـة صالح وعلي الغربي، إضافة إلى مدينة العمارة نفسـها- مركز اللواء -، مع

١. د.ك.و، بغداد، ملفات الاحتلال البريطاني، بلديات، لسنة ١٩١٦-١٩١٧، ص٣٦؛

Administration report of the Qal, at Salih District, op. cit. P. 106.

2. Special Report, op. cit. p.48.

إهمال الصفة الإداريّة لباقي التشـكيلات الأخرى (النواحي، القرى) في اللواء، مكتفيةً بذكر كلمة (مقاطعة)، ومنها الكحلاء، المجر الكبير[١] .

فبعد أنْ اكتفت السلطة المحتلّة بالتقسيم المذكور، جعلت على رأس كلّ قضاءٍ ضابطًا عسـكريًّا برتبة نقيب (Captain)، يشغل صفة مساعد الضابط السياسي (A.P.O)، عـدا – مركز اللواء – فقد كان يديره ضابط عسـكري يدعى الضابط السـياسي ((P.O وهو في الوقت نفسـه يشـغل منصب نائب الحاكم العسكري في اللواء، وفي الجدول الآتي أسـماء الضبّـاط الذين حكموا لواء العمارة في بداية احتلاله[٢].

اسم الضابط	المنصب الذي كان يشغله	تاريخ أول تعيين
١ – الرائد ماكفرسن (C.F, (Macpherson	(M.G) حاكم عسكري (العمارة)	١/ ٩/ ١٩١٦
٢ – العقيد هاول (E.B., (Howell	(p.o) ضابط سياسي (العمارة)	١٣/ ١٠/ ١٩١٦
٣– النقيب بيرسن (A.C.)، Pearson	(A.P.O) مساعد الضابط السياسي (العمارة)	٢٢/ ٥/ ١٩١٧
٤ – الرائد هايلس (M.O.B.E. Hiles)	(A.P.O) مساعد الضابط السياسي (قلعة صالح)	١٨/ ٥/ ١٩١٦
٥ – الرائد باريت (C.C.J. Barrett)	(A.P.O) مساعد الضابط السياسي (علي الغربي)	١/ ٩/ ١٩١٦

1. Administration report, Amara Division, for the year 1918. op. cit, p. 321.

٢. للمزيـد من المعلومات عن أسـماء الضبّـاط الذين حكموا لـواء العمارة والأقضية التابعة له من سـنة (١٩١٦–١٩٢٠) براجع، ملحق الرسالة، وهو مأخوذٌ من كتاب ويلسون، الطبعة الإنجليزية.

كان مساعدو الضابط السياسي في الأقضية يتمتعون بسلطاتٍ واسعة، وهم مسؤولون أمام الحاكم العسكري في اللواء بكلّ ما يتعلّق بشؤون المدينة وغيرها، وممّا يلاحظ أيضًا أنّ بعضهم كانوا يشغلون مهامًا عسكريّة أخرى، إضافة إلى مهامهم المذكورة كمساعدين للضابط السياسي والحاكم العسكري في اللواء، وهذا ما يمكن ملاحظته عند النقيب تايلر (Taylor.J.M.)، فقد كان يشغل بالإضافة إلى عمله، منصب ضابط الحصار (Blocade.O.)، وهي دائرةٌ تهتم بغلق منافذ التموين عن القوات العثمانيّة، وكان يساعده في هذه المهمّة، كاتب وعشرة أشخاص من الشبانة[1].

وبذلك يمكن القول بأنّ التقسيم الإداري في لواء العمارة خلال سنوات الاحتلال البريطاني ظلَّ على وضعه السابق - العهد العثماني - سوى تسلّم الضبّاط العسكريين إدارة شؤون المدينة.

و- التعليم

لم ينل التعليم حظًّا وافرًا من لدن السلطة العثمانيّة في العراق بشكلٍ عامّ، والمناطق العشائريّة بشكلٍ خاصّ، وهي سياسةٌ مقصودةٌ وقصيرة النظر في الوقت نفسه، وتدلّ على تخلف المؤسّسات العثمانيّة.

وفي سياق السياسة المذكورة أهمل التعليم في لواء العمارة بشكل يكاد أنْ يكون تامًا في كلّ ما يتعلّق بشؤونه من حيث عدد المدارس وعدد العاملين فيها سوى بعض المدارس المحدّدة التي شملت المدارس الإسلاميّة التي كان يديرها

1. Wilson, A, T, Loyalties, Mesopotamia (1919-1920)، Vol.11. P.P.368-390;

د. ك. و، بغداد، تقارير وزارة الداخلية، الموضوع تقارير إدارة، ص٣١.

الملالي ومدرسة (الأليانس) التبشيريّة ومدرسة رشيديّة[١]، وبعض المدارس الأهليّة التي كان يمارس أصحابها مهنة التعليم في البيوت[٢].

وعند احتلال القوات البريطانيّة لواء العمارة، لم تهتم هي الأخرى بشؤون التعليم، وهذا ما أكّده تصريح السير برسي كوكس عندما قال: «التعليم يجب أنْ يؤجل لحين تحقيق أهدافنا العسكريّة»[٣]، إذ أخذت السلطة المحتلّة بادئ ذي بدء، الاهتمام بالأمور التعبوية للقوات الغازيّة، فقد حوّلت مدرسة المدينة إلى مستوصفٍ عسكري، وحوّلت مباني مدنيةً أخرى كانت في اللواء، مثل دائرة الكمرك إلى مخزنٍ عسكري[٤].

تجلّى اهتمام السلطة المحتلّة بشؤون التعليم في اللواء في بداية سنة ١٩١٧م؛ إذ دفع استقرار الأوضاع في اللواء بالسلطات المحتلّة إلى الشروع في إقامة عددٍ محددٍ جدًا من المدارس لخطب ودّ الأهالي الذين أسهموا في جمع الأموال اللازمة لتحقيق هذا الغرض، وتسديد كلف البناء، وما يتعلّق أيضًا بأمور الدراسة، فأنشأت أول مدرسةٍ ابتدائيةٍ نظاميّةٍ في قضاء قلعة صالح وكان ملاكها اثنين من المعلمين[٥]، وفي عام ١٩١٩ أنشأت السلطة مدرسةً في مركز اللواء أُطلق عليها

١. للمزيد من المعلومات حول التعليم في لواء العمارة خلال العهد العثماني ينظر، فردوس عبد الرحمن كريم، المصدر السابق ص١٥١ – ١٥٢.

٢. مقابلة شخصية مع الأستاذ جبار عبد الله الجويبراوي، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٠.

٣. إبراهيم خليل أحمد، تطوّر التعليم الوطني في العراق، ص٨٥.

٤. د.ك.و، بغداد، ملفات وزارة الداخلية، الموضوع الأبنية الحكوميّة المشتركة المشغولة من قبل سلطات الاحتلال البريطاني، ص٢٢.

٥. إبراهيم خليل أحمد، المصدر السابق، ص٨٥.

اسم (مدرسة تذكار مود)، وقد استعانت بتبرعات الأهالي في جمع كلف البناء[١].

فضلًا عن ذلك، عملت السلطة المحتلّة على مساندة الطوائف غير المسلمة في اللواء في ممارسة نشاطها التعليمي فيه، فأنشأت مدارس خاصة بالمسيح في كلٍّ من علي الغربي وقلعة صالح[٢].

وممّا هو جدير بالذكر أنّ جميع المدارس التي أقيمت خلال حقبة الاحتلال البريطاني كما أشارت إلى ذلك التقارير والمصادر التاريخيّة نفسها كانت تشمل مرحلة الابتدائيّة فقط، كما يلاحظ من خلال المصادر ذاتها، أنّ وجود المدارس انحصر بالأقضية فقط دون باقي التشكيلات الإداريّة الأخرى (النواحي).

أمّا بالنسبة إلى المناهج الدراسيّة التي وضعتها السلطات المحتلّة للتدريس، فقد حرصت على أنْ تكون تلك المناهج منسجمةً مع كافة الانتماءات الدينيّة، وبخاصّة في المدارس الرسميّة التي تسمح لكلّ أبناء المدينة – على مختلف أديناهم – بالانضمام إليها[٣].

كانت الكتب المنهجيّة المعتمدة في تلك المدارس، هي نفسها التي تم تدريسها في مصر، وقد استمر استخدامها مدة ست سنوات، كما ركزت السلطات المحتلّة على أنْ تكون اللغة الإنجليزيّة هي الأساس في المناهج الدراسيّة وتأتي بعدها اللغة العربيّة[٤].

«كما فرضت السلطات المحتلّة على كلّ طالبٍ أجورًا مدرسيّةً قدرها روبية

1. India Office Library and Records, L/P&S/10/op. cit P.58.

2. Ibid. p. 58.

٣. المس بيل، المصدر السابق، ص٣١٠.

٤. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال، المصدر السابق، ص٣٦٤.

واحدة تدفع عند رأس كلّ شهر، وأبيح للضابط السياسي في المنطقة أنْ يعفى ولي أمـر الطالب من هذه الأجور في حالة كونه فقـيرًا»[١]، يتضح ممّا تقدّم أنّ العملية التعليمية التي اتّبعها المحتلون كانت موجّهةً بشكلٍ واضحٍ لخدمة مصالحهم في المنطقة، إذ ابتغت منها خلق جيلٍ جديدٍ قادرٍ على العمل في دوائرها الرسميّة.

١. المصدر نفسه، ص٣٦٥.

المبحث الثالث
أثر الاحتلال البريطاني على الأنشطة الاقتصاديّة[1]

أ- أثر الاحتلال على صادرات اللواء

لعبت التجارة دورًا كبيرًا في تنمية موارد الاقتصاد المحلّي للواء، التي تأتي بالدرجة الثانية من حيث الأهميّة بعد الزراعة، وقد كان ذلك يعود إلى أسبابٍ عدّة جعلت من النشاط التجاري يتبوأ تلك المكانة المهمّة على الصعيد الاقتصادي، وفي مقدمتها توفّر طرق المواصلات النهريّة في اللواء[2]، وارتباط اقتصاد العراق بشكلٍ عامّ بالسوق الرأسماليّة منذ القرن التاسع عشر، فضلًا عن افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م[3].

ذلك كلّه جعل من تجارة العراق في مختلف مناطقه ذات سعةٍ كبيرةٍ نوعًا ما

---

١. اقتصر الحديث هنا على أثر الاحتلال البريطاني على الأنشطة الاقتصاديّة، التي شملت (صادرات وواردات) اللواء، التي تخرج وترد إليه من خارج حدوده الإداريّة، أمّا الأنشطة الاقتصاديّة الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر، تغير العملة السائدة حينذاك، وتأثر السوق المحلّية والصناعات الحرفيّة بالاحتلال، فقد تم التطرق إليها في صفحاتٍ أخرى من الرسالة (الفصل الثاني)، وذلك لما تقتضيه منهجية البحث العلمي من دقة وترابط الأحداث التاريخيّة وتسلسلها وتكاملها، إذ تم عرض الجانبين الأولين ضمن مبحث (الإدارة البريطانيّة في عهد الاحتلال البريطاني)، وتم عرض الجانب الأخير ضمن فصل الرسالة الأخير، الذي جاء تحت عنوان (الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعية في عهد الانتداب البريطاني)، وبصورةٍ تحمل أفكارًا جديدةً اعتمدت طريقة المقارنة.

٢. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، المصدر السابق، ج١، ص٨٩.

٣. غنيمة، يوسف رزق الله، تجارة العراق قديمًا وحديثًا، ط١، ص٨٩.

في الفعّاليّات التجاريّة الاقتصاديّة، وبخاصّة المناطق التي تحتلّ مراكز الصدارة في إنتاج الحبوب[١]؛ لذلك كان لواء العمارة من أهمّ المناطق العراقيّة التي تعتمد عليها الحكومة العثمانيّة لإعانة صادراتها من الحبوب لتحقيق موردٍ ماليّ مهمٍّ للدولة، ولم تقتصر صادرات اللواء على غلات الحبوب فحسب، بل شملت الحيوانات ومنتجاتها، فضلًا عن المنتجات الحرفيّة الأخرى التي كان يصدر بعضها إلى ولايات العراق الأخرى، وبعضها الآخر إلى دولٍ مجاورةٍ مثل دولة فارس (إيران) ، فضلًا عن الدول التي ارتبط سوق العراق بسوقها مثل بريطانيا ومستعمراتها، وبخاصّة الهند، وذلك من خلال محطاتٍ تجاريّةٍ انتشرت على طول نهر دجلة[٢].

عند احتلال القوات البريطانيّة لواء العمارة اختلفت الأوضاع عمّا كانت عليه قبل ذلك، فقد شُلّت حركة السوق التجاريّة؛ إذ أخذت السلطات المحتلّة في إطار سعيها لتوفير ما أمكن لجيشها من مواد غذائيّة ومنتجاتٍ حيوانيّة ومواد تموينيّةٍ أخرى، وقد أدّى هذا إلى إضرار بالسوق وارتفاع أسعار بضائعه؛ بسبب توافد أعدادٍ كبيرةٍ من جيش الاحتلال إلى العمارة[٣].

وقد انعكس هذا الأمر بشكلٍ واضحٍ على كميّة ونوع صادرات الحبوب؛ فقد شهدت الحبوب والرز منها بشكلٍ خاصّ انخفاضًا ملحوظًا في صادراتها، في حين اقتصرت الصادرات الأساسيّة على المنتجات الحيوانيّة مثل الصوف

---

١. الكسندر أدموف، المصدر السابق، ج١، ص١٧٨.

٢. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، المصدر السابق، ج١، ص٩١، جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي (١٨٧٦-١٩٠٩)، ص٢٩٦، ديولافوا، رحلة ديولافوا إلى العراق سنة ١٨٨١، ص١٦٧، سيروواليس بج، رحلات إلى العراق، ج١، ص٢٣.

3. Ireland, op. cit, p. 75.

والجلود، وقد عزت الوثائق البريطانيّة السبب في ذلك إلى تزايد أعداد القوات المحتلّة من جانب، ودفع أعدادٍ كبيرةٍ من الفلّاحين إلى السخرة التي كانت السلطة المحتلّة تجبرهم عليها من جانب آخر[١]، فضلًا عن قلّة المياه التي كانت تستخدم لإرواء حقول زراعة الحبوب وبخاصّة الرز؛ وذلك بسبب تعرّض بعض السدود إلى التخريب أثناء العمليات العسكريّة؛ ممّا أدّى إلى هبوط الإنتاج الزراعي بشكلٍ كبير، وعلى سبيل المثال لا الحصر كانت عشائر السواعد وخاصّة بيت زامل الكورجة تدفع للحكومة العثمانيّة ٣٠٠٠ طغار بصري[٢]، من محاصيل الحبوب كبدلات، وهبطت في عهد الاحتلال البريطاني إلى النصف ممّا كانت عليه في السابق[٣].

وحري بالذكر أنّ صادرات اللواء من الحيوانات هي الأخرى قد لحقتها أضرار من جرّاء الاحتلال، غير أنّها كانت بنسبةٍ أقلّ من تلك التي تعرّضت لها صادرات اللواء من الحبوب، وهنا يشير ويلسون إلى ذلك إذ يقول «وبيع ما لا يقلّ على (٥٠٠٠٠) رأس من الأغنام إلى جيش الاحتلال، خلال سنتي (١٩١٧- ١٩١٨)، وهو رقم يفوق فيضها السنوي المعتاد فكانت النتيجة أنّ النعاج الولود عُدّت غير كافيةٍ للحفاظ على الأعداد التي عرفها اللواء فيما قبل الحرب؛ لذلك ذهب الوكلاء الى (بشتكوة ولورستان)[٤] لجلبها.

ويذكر فلبي الضابط السياسي للواء العمارة سنة ١٩١٧، بأنّ حاجة الجيش

١. لتأكيد ذلك تُنظر (الاجراءات التموينية من هذا الفصل)؛ ومحمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقيّة، العوامل الاقتصاديّة في الثورة العراقيّة الأولى، ص٢.

٢. الطغار البصراوي يساوي ١٥٤٠ كيلو غرام، ينظر ملحق الأوزان في، حسين محمد القهواني، المصدر السابق، ص٤٩٠.

٣. د. ك. و، بغداد، ملفات الاحتلال، الموضوع حقول العمارة، لسنة ١٩١٦- ١٩١٧، ص٢.

٤. ويلسون، بلاد ما بين النهرين، المصدر السابق، ج٢ ص١٣٥.

البريطاني في العمارة للموادّ الغذائيّة، لا سيّما اللحوم قد دفعته إلى اتّباع طريقتين في آنٍ واحد، تمثّلت الأولى بمحاولة التقرّب إلى بعض شيوخ العمارة، ومنهم غضبان البنية شيخ عشيرة بني لام، والأخيرة تمثّلت باتباع أسلوب الضغط في حالة فشل الطريقة الأولى، فقد لوّح باستخدام سلاح الأرض كأسلوبٍ للضغط من أجل تحقيق ذلك، واللجوء إلى استخدام القوة إذا تطلّب الأمر ذلك، ولم يكن أمام الشيخ من خيارٍ سوى الموافقة على منح السلطات المحتلّة (١٠٠٠٠) رأس غنم[١].

ويلاحظ الباحث من خلال ما تقدّم أنّ الضرر الذي أصاب الصادرات المحليّة قد تفاوت من نوعٍ إلى آخر على وفق الحاجة الماسّة للمواد الغذائيّة، وتبعًا لأهميّة استخدامها من قِبل قوات الاحتلال، فالحبوب مثلًا، مثل الرز والحنطة والشعير، قد شهد تصديرها انخفاضًا ملحوظًا؛ بسبب أعداد الجيش البريطاني المحتلّ، في حين كانت المنتجات الحيوانيّة لا يمكن مقارنة انخفاضها بذلك الذي أصاب صادرات الحبوب[٢].

ب- أثر الاحتلال على واردات اللواء

كانت أغلب واردات لواء العمارة التي ترد إليه من مناطق مختلفة، هي نفسها التي ترد إلى العراق بشكلٍ عام[٣]، فكانت الأقمشة والسكر والشاي ترد اللواء من أوربا، في حين كان بعضها يرد له من سوريا، مثل الخيوط التي تستخدم في صناعة العباءات العربيّة[٤].

وفي إثر احتلال القوات البريطانيّة، حدث تغييرٌ ملحوظٌ في نسبة واردات

١. حمادة، خيري، أعمدة الاستعمار البريطاني في الوطن العربي- عبد الله فلبي-، ص٤٤- ٤٥.
٢. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال، المصدر السابق، ص٥٠٤.
٣. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، المصدر السابق، ج١، ص٩١.
٤. فردوس عبد الرحمن كريم، المصدر السابق، ص١٩٣.

اللواء، إذ إنّ استقرار الوضع العسكري انعكس إيجابيًّا عليها، فقد شهدت تطوّرًا واضحًا في المواد المستوردة، وبخاصّة التي كان يحتاجها المحتلّون في الدرجة الأولى، ومن أهمّها المنسوجات والسمن والسكر والقمح والتبغ والخشب والمشروبات الكحولية والقهوة[١]، فقد شكّلت هذه المواد نسبةً كبيرةً من واردات اللواء، التي كانت تأتي عن طريق البصرة.

وجاء في المصدر التاريخي، أنّ الاحتلال البريطاني قد أثّر سلبًا في ارتفاع الأسعار، فهي الأخرى قد شهدت ارتفاعًا ملحوظًا خلال سنوات الاحتلال البريطاني، لا سيّما الأشهر الأولى منه، وقد كان ذلك نتيجةً طبيعيّةً لما تعرض له اللواء من ندرة في المواد الغذائيّة المعروضة في السوق، وزيادة الطلب عليها بشكل كبير[٢].

يتّضح ممّا سبق، أنّ لواء العمارة تأثّر وأثّر على الاقتصاد العراقي بشكلٍ أو بآخر خلال سنوات الاحتلال، وهو أمرٌ يعود إلى تميّز اللواء ببعض الخصائص البيئيّة التي جعلته ينفرد دون باقي الألوية العراقيّة بها، فعلى سبيل المثال، زراعة الحبوب وبخاصّة الرز، حيث كانت أراضي اللواء تتمتّع بكلّ الصفات البيئيّة لنجاح زراعته فيه.

١. الكسندر ادموف، المصدر السابق، ج١، ص١١٠.

٢. جريدة الأوقات البصريّة، العدد ٢٧٤، ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٩.

الفصل الثالث
العمارة في سنوات الانتداب البريطاني
١٩٢٠- ١٩٣٢م

المبحث الأول
الأوضاع السياسيّة

أ- التطوّرات السياسيّة في العمارة قبل ثورة العشرين

شــهد العراق عقب انتهاء الحرب العالميّة الأولى أحداثًا مهمّةً شغلت حيزًا واســعًا في تاريخه السياسي الحديث، كان فيها إقدام السلطات البريطانيّة المحتلّة في ١١ كانون الثاني ١٩١٩ على إجراء اســتفتاءٍ خاصٍّ بشــأن مستقبل الحكم في العراق ومستقبل الإدارة البريطانيّة فيه؛ فقد اقترح أرنولد تالبوت ويلسون (A. T. Wilson)، وكيل الحاكم المدني البريطاني في العراق على إجراء مثل هذا الاستفتاء، الذي هدف من ورائه فيما يبدو إلى إسباغ نوعٍ من الشرعيّة على الوجود البريطاني في العراق، للوصول إلى نتيجةٍ تضمن صيانة المصالح البريطانيّة عن طريق تفويض تجابه به الدعوات القوميّة للعراقيين العاملين في سوريا من جهة، ولمقاومة بعض الاتجاهــات الليبراليّة البريطانيّة التي كانت تدفع باتجاه منح العرب شــكلًا من أشكال الاستقلال[١].

١. كانت السياسة البريطانيّة في المنطقة العربية خلال الحقبة الممتدة بين الأعوام (١٩١٥- ١٩٢١م) تخطط لها، وتعمل بها أكثر من جهة مسؤولة تبعًا لجوانب اختصاصها، فكانت هناك سياساتٌ خاصّةٌ بحكومة الهند البريطانيّة، ووزارة الخارجيّة، والمكتب العربي بالقاهرة، ووزارة المستعمرات، بصورةٍ عامةٍ برزت سياسات هذه الجهات من خلال نشاطات قطبين، مثلًا في السياسة البريطانيّة في المنطقة بشكل عام، كما أنّ هذين القطبين عرفا بــ(مدرستي الهند والقاهرة)، وكانت الأخيرة تعارض ما أراده ويلسن من فرض إدارةٍ بريطانيّةٍ مباشرةٍ على العراق على العكس من الأولى التي أبرز من مثّلها (المستر فلبي)، فقد كانت تطالب بإقامة جمهوريةٍ تخضع لوزارة المستعمرات البريطانيّة، للتفاصيل حول ذلك ينظر:

M. V. Stone, Williams, Britain and the Arab state, Survey of Anglo- Arab Relations, 1920 -1948، London, 1948، P.P. 18-19.

وفي هذا الخصوص، بذل ويلسون جهدًا كبيرًا، لتحقيق الصورة التي طالما راودت مخيلته بشأن فرض حكمٍ بريطاني مباشرٍ على العراق، وقرار المصالح البريطانيّة فيه، ومن أجل ذلك وعند استفتاء حمل ثلاثة أسئلةٍ موجّهة إلى العراقيين تضمنّت ما يأتي:

١- هل تريدون حكومةً عربيّةً مستقلّةً تحت حكومة بريطانيا، تمتدّ من الحدود الماليّة لولاية الموصل إلى خليج البصرة؟

٢- هل تريدون أنْ يترأس الحكومة أميرٌ عربي؟

٣- من تختارونه لرئاسة هذه الحكومة؟[1] .

لم يعمم ويلسون الاستفتاء على المناطق العشائرية، وربما نظر إلى الشيوخ بأنّهم أصغر بكثيرٍ من الإجابة عن الأسئلة المذكورة، ولكنّه قام بزيارة إلى تلك المناطق في أواخر سنة ١٩١٨، أي قبل مدةٍ من إجراء الاستفتاء رسميًّا، وشملت زيارته المناطق العشائريّة في جنوب العراق كافّة، ومنها لواء العمارة وأراد من زيارته معرفة رأي الشيوخ المتنفذين مباشرة بالاستفتاء وتأكيد رأيه عليهم، وقد لخّص ما توصّل إليه من أفكار برسالةٍ بعث بها إلى (مونتاكيو) وزير المستعمرات في الهند في ٢٢ كانون الأول ١٩١٨ جاء فيها: «يجب أنْ تتحد ولايتا البصرة والموصل مع ولاية بغداد، وإنّ وضع (الحكّام السياسيين البريطانيين) على ما هو عليه الآن، وأنّ العلاقات بينهم وبين الشيوخ، والعلاقات بين الشيوخ وقبائلهم

وتسمّى المدرسة الأولى أيضًا بالمدرسة الإنجليزيّة - الهندية، أو مدرسة بلاد العرب الشرقيّة أو المدرسة السعوديّة، أما المدرسة الثانية فكانت تسمّى أيضا بالمدرسة الإنجليزيّة - المصريّة أو مدرسة بلاد العرب العربيّة أو المدرسة الهاشميّة.

1. P. W. Ireland, OP. Cit, P. 101:

الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ص ٤٩-٥٠، عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطيّة في العراق، ج١، ص٢٠.

تبقى من غير تغيير. إنّ القوم يضيفون إلى ذلك أنّهم لم يقبلوا بالفرنسيين ولا بالأمريكان، ويستتبع هذا محادثات طويلة عن احتمال وجود أمير عربي. إنّ الرأي العام بصدد هذه القضية: هو أنّه سائغ من الوجهة النظريّة، أمّا من الناحية العمليّة فلم يعثر على مرشحٍ لائقٍ بعد، لقد كانت هناك محادثاتٌ طليقةٌ بشأن المرشّح ابن شريف مكة، لكنّهم رفضوه على القطع، وفي اليوم نفسه، وتجاهلًا للقرار المتّخذ في العمارة... ومهما تكن الحال دخل الحاكم السياسي في نقاشٍ حرٍّ صريحٍ جدًا بشأن الموضوع مع الشخصيّات البارزة، وحرّر آراءها الشخصيّة على انفراد. إنّ الرأي يجمع على تحبيذ الإدارة البريطانيّة المباشرة، مشفوعة بغاية قصوى، وعلى غرار ما تعرفه الهند، هي تدريب العرب على فنّ الحكم»[١].

من خلال الرسالة، يتّضح بأنّ شيوخ العمارة البارزين، الذين التقى بهم ويلسون أو وكلاؤه بالمنطقة تؤكّد على أنّهم كانوا يرغبون بأيّ حكم، بشرط أنْ يكون تحت إشراف الإدارة البريطانيّة المباشرة، وفي الوقت ذاته لم تكن آراء هؤلاء الشيوخ – الذين هم في الحقيقة ممّن ارتبطت مصالحهم الاقتصاديّة مع السلطة المحتلّة – تحمل في ثناياها ثقلًا سياسيًّا يجعل من الاستفتاء حقيقةً واقعةً وناجحة، إذ لم يكن يمثّل رأي عامة الشعب.[٢]

ب- ثورة العشرين

إنّ المدّة التي سبقت أحداث الثورة ١٩٢٠ في العراق، وتحديدًا بين عامي ١٩١٨-١٩٢٠، شهدت أحداثًا كان لها الدور الكبير في قيام الثورة العراقيّة، حتى شمل أوارها معظم أنحاء العراق سوى القليل من أرجائه، ولا شك

١. ويلسون، بلاد ما بين النهرين، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٦٤.

2. Ireland, OP. Cit, p. 172.

في إنّ أبرز تلك الأحداث المشار إليها، هو الانتداب البريطاني[١]، الذي فرضه مؤتمر سان- ريمو على العراق في نيسان ١٩٢٠، وما سبقه من تزييفٍ متعمّدٍ لإدارة الشعب العراقي عن طريق الاستفتاء الذي أجراه ويلسون، ونتائجه التي كانت قد ألّبت العراقيين ضدّ الوجود البريطاني، وقد عُدّت من أهم أسباب ثورة ١٩٢٠، وما رافقها من سياسة التعسّف التي مارستها السلطة المحتلّة بحقّ سكّان العراق[٢].

شملت الثورة معظم مناطق العراق واشتركت فيها معظم العشائر تحت شتّى الأسباب والدوافع، وممّا يلاحظ هو عدم اشتراك أهالي العمارة في أحداث الثورة، وقد ذكر حسين جميل ما نصّه: «وحتى ثورة العشرين في العراق سمعت بها مجرد سماع، فقد كنت عند نشوبها في العمارة، ولم يشارك ذلك اللواء في الثورة، ولم يقع فيها شيءٌ من أحداثها... وكانت العمارة إلى جانب ذلك في شبه عزلةٍ في ذلك الحين، فلم نكن نرى جريدة، ولم يكن الراديو قد وصل بعد، كما لم أسمع من والدي شيئًا عن الثورة[٣]»، وربما يعود السبب في عدم مشاركة اللواء في الثورة، إلى أمورٍ يمكن حصرها على النحو الآتي:

١ - إنّ نجاح تطبيق السياسة العشائريّة في لواء العمارة، كان له الدور البارز في

---

1. Emma Peters Smith, World history: The struggle for civilization, P.632.

٢. للاطلاع على تفاصيل الثورة هنالك الكثير من المصادر العربية والأجنبية التي تناولتها منها: الحسني، عبد الرزاق، ثورة العراق الكبرى، ط٦، بغداد، والفيّاض، عبد الله، الثورة العراقيّة الكبرى سنة ١٩٢٠، بغداد ١٩٦٣، وكتولوف، المصدر السابق؛ ومن الكتب الأجنبية كتاب

Haldane, The Insurrection in Mesopotamia & Abid A Al-Marayati, A Diplomatic History of Modern Iraq, P.18.

٣. حسين جميل، العراق شهادة سياسية (١٩٠٨-١٩٣٠)، ص٢٦؛

Naval Intelligence Division, Iraq and the Persian Gulf, P.524.

عدم مشاركة أو المشاركة المحدودة للأهالي في الثورة بحكم تأثير الذين ارتبطت مصالحه مع السلطة المحتلة، ممّا جعل الأخيرة تمنح الامتيازات والإغراءات للذين تعاملوا معها، وبالتالي أسهمت تلك الأمور في عدم فعالية المشاركة في الثورة. كما استثمر المحتلّون الأموال مقابل إرساء الأمن في المنطقة[١].

٢- الجهد الكبير الذي بذله الحكّام السياسيّون البريطانيّون في التأثير على بعض شيوخ العمارة، وكسبهم بأساليب شتّى، ففي الشهور المضطربة التي سبقت الثورة عزّز الحكام السياسيّون تحرّكهم نحو بعض الشيوخ؛ لغرض استثمار إمكاناتهم الواسعة عند الحاجة لضرب العشائر الأخرى في المنطقة، ففي الثالث عشر من أيار ١٩٢٠، مثلًا استعان الكابتن هيجكوك بقوةٍ من رجال العشائر المتعاونة قوامها مائتا مسلّحٍ عندما قصد قلعة صالح لإرساء حالة الأمن هناك[٢].

إنّ هذه الصلات وحجم العلاقات بين بعض رؤساء بعض العشائر والبريطانيين قد حقّقت فعلها ونتائجها، فلم تكن الثورة ذات فعاليةٍ في المدينة كما هو الحال في باقي مدن العراق في ثورة ١٩٢٠، و كما فعلت عشائر العراق في مناطق الفرات الأوسط وفي باقي مناطق العراق الأخرى[٣].

٣- أشارت بعض المصادر إلى أنّ النزاعات العشائرية التي كانت تسيطر سلوك العشائر في المدينة إبّان الثورة كان الأثر الواضح على نسبة مشاركة في الثورة خاصةً تلك التي كانت تتعلق بتوزيع المياه، وقد يكون للجانب البريطاني

١. زكي صالح، مقدمة في دراسة تاريخ العراقي المعاصر، ص١٥.
٢. عبد الجليل طاهر، العشائر العراقيّة، ج٣، ص٢٦٦.
٣. كتولوف، المصدر السابق، ص٦١.

دورٌ في هذا الأمر[١].

العشيرة	الشيخ	عائدات الأراضي المطلوبة من عام ١٩٢٠	عائدات الأراضي المطلوبة من عام ١٩٢١
البو محمد	محمد العريبي	356000	412000
البو محمد	مجيد خليفة	31322	363220
إزيرج	سلمان المنشد	153404	188404
إزيرج	شواي الفهد		
البو محمد	عثمان الياسر	121125	188404

٤- استخدمت السلطة البريطانيّة المحتلّة الضريبة سلاحًا من أجل إنجاح سياستها وغايتها في المنطقة، فقد انسحب ذلك الأمر على خنق الثورة ومنع انتشارها على طول المناطق العشائريّة القاطنة على ضفاف دجلة، وقد استخدمت من أجل إنجاح هذا الأمر المادة لاسيما أسلوب الإعفاء من الضرائب مقابل منع الثورة في تلك الجهات من العراق[٢].

٥- حرصت السلطات البريطانيّة المحتلّة على أنْ تكون المناطق الاستراتيجيّة

١. يمكن الإفادة من هذا الجدول في معرفة أهميّة أراضي العمارة الاقتصاديّة بالنسبة للحكومة، لكن الباحث ارتأى أنْ يستفيد منه لمعرفة مدى العلاقة المصلحيّة المتبادلة بين الطرفين، ممّا أدى إلى اندراس دور أهالي اللواء في الثورة.

٢. زكي صالح، مقدمة في دراسة تاريخ العراق المعاصر، المصدر السابق، ص٣١.

بعيدةٌ عن أيّ انتفاضةٍ أو ثورةٍ يقوم بها الشعب، لا سيّما المناطق التي لها خصوصيّةٌ في التأثير على الخطوط التموينيّة كالعمارة والبصرة؛ حيث بذل البريطانيون جهدًا كبيرًا من أجل الحفاظ على هذه الخطوط منذ اللحظة الأولى للاحتلال، فقد ألزمت القوات المحتلّة قبيلة البو محمد مسؤولية الحفاظ على خطوط المواصلات التي تمرّ من خلال اللواء؛ وذلك لأهميّتها العسكريّة والاستراتيجيّة[١].

٦- خشية البريطانيين المحتلّين من أنْ تكون العمارة والمناطق القريبة من أراضي الأحواز العربيّة ضمن مجال الثورة، الأمر الذي قد يؤدّي إلى تعاطف القبائل العربيّة الموجودة في تلك المناطق مع سكّان اللواء، فيما إذا انتشرت الثورة هناك[٢].

٧- كشفت السلطات البريطانيّة المحاولات التي قام بها بعض شيوخ اللواء لا سيّما الشيخ علي شياع شيخ عشيرة السواعد، الذي حاول من خلالها الوقوف إلى جانب أبناء العشائر في مناطق الفرات الأوسط التي كانت تتخذ من الرسائل الخطّيّة المتبادلة بينه وبين الشيخ (عبد الواحد الحاج سكر) أحد كبار شيوخ آل فتلة وسيلةً لترويجها؛ إذ تضمنت هذه الرسائل عباراتٍ تستنهض همم رجال اللواء وشيوخها، غير أنّ مضمون هذه الرسائل كان يكشف لدى السلطات المحتلّة قبل وصولها إلى الطرفين، بوساطة مجسّاتها الاستخباراتيّة التي أظهرت اهتمام القوات البريطانيّة المحتلّة المفرط في المنطقة بشكلٍ عام، ومدينة العمارة على وجه الخصوص[٣].

---

1. India office Library and records L/P and S/10، OP Cit, P.282.

2. Matti Moosd, The Iraq- Iran War; Historical Analysis, p. 89.

وهو بحثٌ نشر باللغة الإنجليزيّة في كتاب (الأبعاد الإستراتيجية للحرب العراقيّة الإيرانية)، وهي ندوةٌ علميّةٌ في مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة بالتعاون مع مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٨م.

٣. مقابلة مع الشيخ مهاجر علي الشياع شيخ عشيرة السواعد (الكورجه) الواقعة في ناحية المشرَّح بمحافظة ميسان بتاريخ ٣١/ ١/ ٢٠٠٠.

مــن خلال ما تقدّم يتضح أنّ ضعف مشــاركة أهالي اللواء في أحداث ثورة العشرين جاء لأســبابٍ عدة، منها أســبابٌ عســكريّةٌ، وأســبابٌ استراتيجيّة، وأســبابٌ سياســيّة، تبلــورت جميعها فكوّنت حاجــزًا يعيق انتشــارها في تلك المنطقــة، رغم محاولة بعضٍ من أبناء عشــائر اللواء المشــاركة فيها، وبخاصة أنّ هــؤلاء قد أعلنوا موقفهم المعارض للبريطانيــين منذ اللحظة الأولى لاحتلالهم البصرة، الذي تمثّل بتلبيتهم نداء الجهاد، وقد قُتل العديد من أبناء اللواء في هذه العمليات وفي منطقة تدعى (المنجور)[١].

فالمــدة الزمنيــة التي كانــت تفصل بين أحــداث ثورة العشريــن ومراحل الاحتــلال البريطاني للواء عام ١٩١٥م هي ليســت بالكبيرة إلى درجة اختلاف المواقف وتبدّلها، لا ســيّما إذا مــا علمنا أنّ لواء العمارة هــو كباقي ألوية العراق الجنوبيّة من حيــث تأثّره وانتمائه للنظام الديني والقبــلي؛ إذ إنّ هذين المحفّزين همــا من أكثر العوامل تحفيزًا ودفعًا للقاعدة الشــعبيّة آنذاك لمواجهة الســلطات البريطانيّــة المحتلّة، وهي ذاتها كانت موجودةً إبّان ثورة العشرين في العراق، فما الذي اختلف حينها لتندرس معالم الثورة في اللواء بشــكلٍ لا ينسجم مع طبيعة مواجهة سكّان اللواء للقوات المحتلّة عام ١٩١٥م، الأمر الذي يقودنا الى نتيجة مفادها أنّ البريطانيين كانوا يخشــون مــن وصول أوار الثورة على نحوٍ متميّزٍ الى مناطــق اللواء لدواعٍ اســتراتيجيّةٍ وعســكريّةٍ، وحتى اقتصاديّــة، ودخولهم في مشاكل لا قبل لهم عليها .

ثــم إنّ ما خلّفته المعارك التي جرت في اللــواء وحدوده كانت تتحدّث عن مواجهاتٍ بين الإنجليز وســكّان هذه المدينــة فـ(مقبرة حرب العمارة) - هكذا

١. المصدر نفسه.

سـميت من قبل البريطانيين أنفسهم – ضمّت جثث القتلى من الجيش البريطاني الـذي من بينـه جنود من شـبه القارة الهنديّـة بمختلف الديانات الهندوسـيّة، والسيخيّة، وديانات سـماويّة أخرى، أعطت دليلًا واضحًا على مواجهة سكّان اللواء التواجد البريطاني في المدينة[١].

ج- قيام الحكومة المؤقّتة ١٩٢٠م والاستفتاء ١٩٢١م وأثرهما في العمارة

لقـد أعطت ثورة العشرين لبريطانيا دواعي إعادة النظر في سياسـتها حيال حكم العراق[٢]، ففي الوقت الذي كانت الثورة فيه قائمةً في معظم أرجاء العراق أقدمت الحكومـة البريطانيّة على خطواتٍ هدفت من ورائها القضاء على الثورة بطريقتين؛ الأولى عسـكريّة، تمثّلت باسـتمرار الضغط العسـكري واستخدام القوة[٣]، والثانية سياسيّة، عندما أعلنت في حزيران من عام ١٩٢٠م، إعادة سير بيرسي كوكس من فارس إلى العراق ليحلّ محلّ أرنولد ويلسـون المندوب المدني في الإدارة البريطانيّة في العراق، وقد وصل إلى بغداد في تشرين الأول ١٩٢٠م، وكان وصولـه موضـع ترحيبٍ في بعض الأوسـاط العراقيّـة، بحكم علاقاته الوطيدة مع بعض شـيوخ العشـائر العراقيّة، وقد اختط كوكس سياسةً جديدةً تختلف عن سياسـة سلفه بهدف تهدئة الأوضاع ودراسة الأسباب التي أدّت إلى الثورة وتداركها[٤]، لا سـيّما أنّ الثورة العراقيّة كانت مسـتمرةً في بعض المناطق

١. زيـارةٌ ميدانيّةٌ قام بها الباحث لتلـك المقبرة والاطلاع على (اللوحات الصخريّـة) التي عرّفت الجنود المشاركين وأصنافهم العسكريّة، ومعلومات مفصّلة أخرى ودقيقة عنهم.

٢. كاظم نعمة، الملك فيصل الأول والإنجليز والاستقلال، ص٤٩.

٣. المصدر نفسه، ص ٤٧.

٤. خدوري، مجيد، نظام الحكم في العراق، ص٨.

رغم تلاشي حدّتها[١]، وبهدف السيطرة على الثورة والقضاء عليها - سياسيًّا - عمل كوكس على إجراء لقاءاتٍ مع كبار الملاكين والمتنفذين والشيوخ في العمارة والبصرة وقلعة صالح[٢]، وأتمّها بلقاءاتٍ أخرى أجراها مع شيوخ بغداد والموصل[٣]، وهي بطبيعة الحال كانت إجراءاتٌ وقائيّةً لمنع الثورة بتلك المناطق.

ارتأى سير بيرسي كوكس على إثر المداولات المذكورة، تأليف حكومةٍ مؤقّتةٍ لحين عودة الأمور إلى نصابها الطبيعي بشكلٍ يضمن للبريطانيين التصرّف بدقةٍ حيال مستقبل العراق السياسي، فعرض الأمر على نقيب بغداد عبد الرحمن النقيب ليؤلف حكومة تسير على وفق النهج الذي حدّده كوكس والمتضمن ترتيب أوضاع السياسة الداخليّة للعراق، وبخاصة ما يتعلّق باحتواء الثورة التي كانت متواصلةً في بعض مناطق الفرات الأوسط[٤].

وبناءً على طلب سير بيرسي كوكس ألّف النقيب وزارة عرفت بـ(الحكومة المؤقّتة)، وتألّفت من ثمانية عشر وزيرًا، حمل ثمانية منهم حقائب وزاريّة، بينما العشرة الآخرون من دون وزارة، وقد صدر بيانٌ رسميٌّ في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠م، تضمّن أسماء أوّل حكومةٍ وطنيّةٍ مؤقّتة، بعد أنْ أعلن كوكس أنّ قيام حكومةٍ دائمةٍ ستكون من مهمّات المؤتمر العام، الذي لا يمكن عقده في مثل هذه الظروف بسبب عدم توفّر إمكانيّة إجراء انتخابات في البلاد؛ لأنّ عدم الاستقرار

١. النفيسي، عبد الله فهد، دور الشيعة في تطور العراق السياسي، ص١٦١-١٦٥.

٢. حاول الباحث بعد الاطلاع على المصادر أنْ يجد إشارةً مباشرةً إلى أسماء هؤلاء الشيوخ إلّا أنّه لم يستطع الحصول على ذلك، ومن غير المستبعد أنّ هؤلاء الشيوخ هم أنفسهم الذين تعاملت معهم السلطة المحتلة من قبل، الذين تم ذكر أسمائهم في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

٣. جريدة العراق، العدد (١٢)، بغداد، ١٢ تشرين الأول، ١٩٢٠م.

٤. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج١، ص٩.

كان السمة المميزة للأوضاع الداخليّة في العراق بشكل عام، ولا يمكن الاعتماد في عقد المؤتمر فقط على المدن والمناطق التي كانت هادئةً إبّان الثورة مثل بغداد والبصرة والموصل والعمارة، وإنّ هذا الأمر يحتاج إلى مدةٍ طويلةٍ تشتمل على لقاءاتٍ مع الشخصيّات البارزة والشيوخ لأخذ آرائهم بصدد إتمام عقد المؤتمر[١].

صدر بيان تأليف الوزارة الذي تضمّن تحديد عمل المستشارين البريطانيين، الذي كانت لهم اليد الطولى في تنظيم عمل الوزارة، الذي أوجب على كلّ وزيرٍ عراقي الأخذ بآراء ومقترحات هؤلاء المستشارين وعدّها أمرًا لا يمكن مناقشته، كما حدّد أيضًا توضيح العلاقة بين مجلس الوزراء والمندوب السامي، وقد صيغ ذلك كلّه بمنهاج عملٍ عُرف باسم (لائحة التعليمات للهيئة الإداريّة العراقيّة)[٢]، وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ كوكس كان شديد الحرص على أنْ يتمّ اختيار الوزراء في الحكومة المؤقّتة من الشخصيّات ذات النفوذ الاقتصادي والاجتماعي[٣]، فتم اختيار أحد وجهاء مدينة العمارة وهو الحاج نجم البدراوي وزيرًا بلا وزارة، تأكيدًا لما تم ذكره، وتحسبًا لتأثير مثل هذه الشخصيات في الرأي العام العراقي، واستغلال هذا الأمر إعلاميًّا ليكون وسيلةً لتحقيق مأرب السياسة البريطانيّة[٤].

وفي إثر تأليف الحكومة المؤقّتة في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠م، برئاسة عبد الرحمن النقيب[٥]، انصب اهتمام المسؤولين البريطانيين في العراق على إنجاز مسألةٍ

---

١. جريدة الاستقلال، العدد (٧)، بغداد، ٧ تشرين الأول، ١٩٢٠.

٢. البصير، محمد مهدي، القضية العراقيّة، ج٢، ص ص ٣٥٤-٣٥٨.

٣. التميمي، حميد أحمد حمدان، المصدر السابق، ص ٦١٨.

٤. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج١، المصدر السابق، ص١٠.

٥. للمزيد من المعلومات عن عبد الرحمن النقيب يُنظر: الخطّاب، رجاء حسين حسني، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة وآراؤه السياسيّة وعلاقته بمعاصريه، بغداد، ١٩٨٤م.

احتلت أهميّةً قصوى في حسابات البريطانيين السياسيّة، وهي اختيار الشخصيّة التي تشغل عرش العراق المقترح، التي تتطلّب أمرين في آنٍ واحد؛ الأول أنْ تحتلّ هذه الشخصية موضع رضا لدى العراقيين، والثاني وهو الأهم، أنْ يكون أمينًا على ترجمة المخططات البريطانيّة في العراق، وينفذ رغباتهم بشكلٍ لا يثير ضجّةً سياسيّةً في الداخل، والواضح أنّها مسألةٌ عمليّةٌ كان قد تمّ الإعداد لها منذ أيام الاستفتاء الذي أجراه ويلسون نهاية عام ١٩١٨م، ومطلع ١٩١٩ م[١]، وظلّت تمثّل الشغل الشاغل للمسؤولين البريطانيين، وأصحاب النفوذ في ألوية العراق ومن ضمنهم شيوخ لواء العمارة، وقد عبر اللورد كيرزن وزير الخارجية البريطاني عن ذلك صراحةً عندما أشار في كلمةٍ له ألقاها على مجلس اللوردات في ٢٧ حزيران ١٩٢٠ [٢].

غير أنّ الإجماع على تنصيب ملكٍ يشغل عرش العراق المقترح، كان يصطدم بمن هو المرشَّح الذي يشغل هذا العرش وصفاته ومدى تطبيقه للسياسة البريطانيّة لا سيما أنّ قائمة المرشّحين كانت تضمّ مجموعةً من الشخصيّات السياسيّة من الداخل والخارج[٣].

---

١. التميمي، حميد أحمد حمدان، المصدر السابق، ص ٦١٩.

٢. حسين جميل، المصدر السابق، ص٥٦.

٣. ضمن قائمة المرشّحين لعرش العراق كلٌّ من (أ) السيّد طالب النقيب من الشخصيّات البصريّة المعروفة، (ب) عبد الرحمن النقيب رئيس الحكومة المؤقّتة العراقيّة، (ج) عبد الهادي العمري أحد الشخصيّات المعروفة في الموصل، أمّا المرشّحون من خارج البلاد فكانوا كلٌّ من (د) الأمير التركي برهان الدين وتسنده مجموعةٌ سكّانيّةٌ من أهالي كركوك وبعض المناطق التي تسكنها غالبيّةٌ تركمانيّةٌ أو الموظّفون العثمانيّون المتقاعدون الذين يحنّون إلى العهد العثماني، (هـ) غلام رضا خان والي بشتكوه الإيراني، (و) الشيخ خزعل، الذي كان على صلةٍ مباشرةٍ بالسكّان. للمزيد من المعلومات حول المرشّحين لعرش العراق يُنظر: البزّاز، عبد الرحمن، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص١٢١-١٢٤؛ النفيسي،

غير أنّ السلطات البريطانيّة أرادت أنْ تحسم الموقف النهائي بين المرشّحين لعرش العراق، وبالطريقة التي تضمن الحفاظ على جوهر سياستها الإداريّة في المنطقة، وقد تم ذلك المؤتمر الذي عقد بين المدة ١٢- ١٤ آذار ١٩٢١م، في القاهرة، الذي حضره المستر تشرشل وزير المستعمَرات البريطانيّة آنذاك، وبعض الشخصيّات البارزة التي كانت تمثّل الجانب العراقي وهم كلٌّ من المندوب السامي سير برسي كوكس، والقائد العام لقوات الاحتلال سير هولدين والمس بيل، التي كانت تمثّل أبرز الشخصيّات الاستخباراتيّة البريطانيّة المصاحبة الحملة البريطانيّة على العراق، ومن الحكومة العراقيّة المؤقّتة كلٌّ من وزير الدفاع جعفر العسكري، ووزير الماليّة ساسون حسقيل، وقد ناقش المؤتمر بعض القضايا المهمّة التي تتعلّق بالسياسة الداخليّة لمستقبل العراق السياسي، وكان من أبرزها مسألة اختيار ملك العراق، وفيه تم اختيار الأمير فيصل وبسعي بريطاني حثيث[١]، غير أنّ الموقف العام في العراق خلال المدّة التي عقد فيها المؤتمر لم تمر دون إعاقة للتوجيهات البريطانيّة الرامية إلى اختيار الأمير فيصل ملكًا لعرش العراق، ولا سيّما من بعض الأشخاص الطموحين، الذين كانوا يسعون إلى نيل تلك المرتبة، وأبرزهم السيّد طالب النقيب الذي كان ينظّم زياراتٍ خاصّةً للألوية الجنوبيّة، التي أرادها أنْ تختاره ملكًا للعراق، وشملت زيارته تلك العمارة التي زارها وهو في منصب وزير الداخليّة في حكومة النقيب[٢].

عبد الله فهد، المصدر السابق، ص١٧٦؛ وفلبي، هاري سنت جون، أيام فلبي في العراق، ص ٣٩-٤٠.

١. جريدة العراق، العدد ٢٦٦، بغداد، ١٣ نيسان١٩٢١م، وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ الأمير فيصل كان قد فقد لتوه عرشه في سوريا؛ ممّا أوضح للساسة البريطانيين بأنّه من غير الممكن أنْ يجرأ مرةً أخرى على معارضة السياسة البريطانيّة كي لا يتعرّض لذات المصير الذي تعرّض له في سوريا.

٢. حسين جميل، العراق شهادة سياسية، الصدر السابق، ص١٨؛ الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق

لكن الجهد الذي قام به السيّد طالب النقيب اصطدم بشكلٍ كاملٍ مع واقع التوجّهات البريطانيّة التي حاولت التقليل من شأن طموحات النقيب المذكورة، لا سيّما أنّ الترشيحات كانت في صالح الأمير فيصل بن الحسين لاعتباراتٍ عدّة، كان من أهمّها انتماؤه للأسرة الهاشميّة - الذي ربما كان لهذا الاعتبار التأثير الكبير على إضعاف موقف شيوخ العشائر في العمارة تجاه طالب النقيب، وتأييدهم لترشيح الأمير فيصل ملكًا لعرش العراق- فضلًا عن كونه من أبرز الشخصيّات التي عملت في المجال القومي، حيث شارك بشكلٍ فاعلٍ في الثورة العربيّة عام ١٩١٦م، وله أنصارٌ ومريدون من الضبّاط العراقيين الذين عملوا تحت إمرته في أحداث الثورة[١].

ولأجل تسهيل وتنفيذ هذا الأمر، أقدمت السلطات البريطانيّة في العراق على نفي السيّد طالب النقيب إلى جزيرة سيلان[٢]، لتضع حدًّا لمعارضته المستمرة لترشيح الأمير فيصل، وبالتالي قطع الطريق أمام من يريد الوقوف بوجه الرغبة البريطانيّة التي أُقرّت في مؤتمر القاهرة[٣].

بعد أنْ هيّأت السلطات البريطانيّة الأجواء المناسبة، وأصبح فيصلٌ المرشح الوحيد لعرش العراق، أقدمت الحكومة المؤقّتة وبدعم من السلطات البريطانيّة في العراق على اتّخاذ الإجراءات المناسبة لانتخاب الأمير فيصل ملكًا فشكّلت اللجان الخاصّة التي أوفد فيها لجنة إلى لواء العمارة فتم إملاء المضابط الخاصّة بالترشيح بعد أخذ الأصوات من أهالي اللواء، وهي بمنزلة تأييدٍ خطّي قام بتدوينه

السياسي الحديث، ج١، ص ١٧٦-١٧٧.

١. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج١، المصدر نفسه، ص٢١.

٢. للمزيد من التفاصيل حول نفي النقيب يُنظر: الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقيّة الكبرى، ص٤٢٣-٤٢٦.

٣. البصير، محمد مهدي، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٣٦-٣٣٧.

وجهاء اللواء المتمثّلون بشيوخه، وقد أرسلت هذه المضابط عن طريق اللجان المذكورة التي شكّلتها وزارة الداخليّة إلى العاصمة بغداد[١]، ويشير الحسني إلى أنّ لواء العمارة قدّم بهذا الصدّد سبع مضابط، وكانت جميعها منسجمةً مع تطلعات المساعي البريطانيّة التي كانت تهدف إلى ترشيح الأمير فيصل [٢]، ويبدو أنّ تأثير الضبّاط السياسيين الذين ما زالوا يهيمنون على حكم الألوية ومساعديهم على الأقضية قد أخذ مأخذًا في تحقيق تلك النتيجة.

وبعد عملية فرز الأصوات، ظهر أنّ نسبة التصويت كانت لصالح الأمير فيصل الذي حصل على ٩٧٪ من الأصوات[٣]، يتّضح من هذه النسبة بأنّها كانت منسجمةً مع رغبات الحكومة البريطانيّة بخصوص مستقبل العراق السياسي وعلاقته مع بريطانيا، ولا سيّما أنّها سعت في تحقيق ذلك، وفي ٢٣ آب ١٩٢١ تم تتويج الأمير فيصل رسميًّا ملكًا للعراق[٤]، وقد رحّب شيوخ لواء العمارة بهذا الأمر، من خلال ذهابهم مجتمعين إلى بغداد عن طريق نهر دجلة، ليعلنوا عن ولائهم وترحيبهم بالملك الجديد، وقد قام بهذه المهمّة السيّد عبد الرحيم السوداني، وهو أحد الشخصيّات الدينيّة ووكيل آية الله كاظم اليزدي في اللواء، حيث دعا جميع شيوخ عشائر لواء العمارة وحثهم على القيام بذلك[٥].

يلاحظ من خلال ما تقدّم أنّ انتخاب الملك فيصل لعرش العراق، وحمل

١. الأدهمي، محمد مظفر، المجلس التأسيسي العراقي، ص١٨٠.
٢. الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقيّة الكبرى، المصدر السابق، ص٤٤٣.
٣. الحسني عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج١، المصدر السابق، ص٢٢.
٤. دزدموند ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ص٢٥٩-٢٦٠.
٥. مقابلة مع المحامي خالد عبد الرحيم السوداني، صاحب جريدة صوت الأهالي الصادرة في العمارة عام ١٩٦١، وابن الشيخ عبد الرحيم السوداني في ١٣/ ٧/ ١٩٩٩.

الشعب العراقي بالموافقة على ذلك بالإجماع لم يأتِ دون تخطيطٍ مسبقٍ وإنّما كان بإرادةٍ بريطانيّةٍ وذلك للحفاظ على سياستها بالمنطقة، حيث كان للدور البريطاني الأثر الكبير في اندفاع شيوخ العمارة للموافقة على ذلك من دون أيّ اعتراض.

د-الموقف من المجلس التأسيسي

أُعلن الانتداب على العراق بموجب مقرّرات سان - ريمو في نيسان عام ١٩٢٠م، وقد ألزم الحكومة البريطانيّة بوضع قانونٍ أساسي بمشورة حكومةٍ وطنيّةٍ في مدّةٍ لا تتجاوز الثلاث سنوات، وفي إثر ذلك جاءت توجيهات الحكومة البريطانيّة في ١٧ حزيران ١٩٢٠م، بأنْ يلتئم مؤتمرٌ عراقيّ ممثّلٌ لجميع العراقيين يُنتخب أعضاؤه باختيارهم، وتُؤخذ استشارته في إقرار ذلك القانون، فأصبح عقد مؤتمرٍ عراقي قبلة أنظار العراقيين، وأطلق عليه فيما بعد اسم المجلس التأسيسي، واستنادًا إلى ذلك صادقت الحكومة المؤقّتة على نظام انتخاب المؤتمر العراقي في ١٦ كانون الأول ١٩٢٠م[١]، وقد حُدّدت مهمّة المجلس المذكور بثلاث نقاطٍ رتبت على وفق ما جاء في الإرادة الملكيّة الصادرة في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢م:

١- وضع دستور (القانون الأساسي) للمملكة العراقيّة.

٢- سنّ قانون انتخاب مجلس النواب.

٣- البتّ في المعاهدة العراقيّة البريطانيّة لسنة ١٩٢٢[٢].

استنادًا إلى ما تقدّم قسّمت عمليّة انتخابات المجلس التأسيسي في لواء

١. د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، الموضوع مقرّرات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٢، رقم الملف٢٤٣١/ ٣١١، ٨، ص١٩.

٢. د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، الموضوع مقرات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٢، رقم الملف ٢٤٤٥/ ١١، و٩ ص٤٦-٣٧.

العــمارة كبقية الألوية العراقيّة الأخــرى إلى مرحلتين، بدأت الأولى عند صدور الأمــر بإجراء الانتخابات في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢م، وحتى إيقافها من قبل الحكومــة في أواخر كانون الثاني ١٩٢٣م، اضطرارًا بعد صدور الفتاوى الدينيّة بتحريم الاشــتراك فيها، أمّا المرحلة الثانية فقد شرع العمل بها بصدور الأوامر الحكوميّة بإجراء الانتخابات في ١٢ تموز، وحتى إعلان نتائجها النهائيّة في شباط من العام التالي[١].

أصدرت وزارة الداخليّة أوامرها إلى متصرف اللواء السيّد صالح باش عيان بالشروع بإجراء انتخابات المجلس التأســيسي في تشرين الأول ١٩٢٢م، لتنفيذ مضمون الإرادة الملكيّة المذكورة[٢].

وأبلغ وزير الداخليّة عبد المحسن السعدون موظّفي الحكومة جميعهم باتّخاذ التدابير اللازمة التي تضمن نجاح الانتخابات بما يؤدّي إلى إنجازها على الوجه الأكمل، وعلى الفور بوشر بتسجيل أسماء الناخبين الأوليين للبدء بعملية إجراء الانتخابات، إلّا أنّ هذا اصطدم بمعارضةٍ واســعةٍ من قبل الحركة الوطنيّة التي هدّدت منذ تموز ١٩٢٢م، بمقاطعة الانتخابات إنْ أُجريت ما لم ترفض المعارضة الانتدابيّة ويضمن اســتقلال العراق، وتطلق حريّة الصحافة وتشــكّل حكومة وطنيّة، إلّا أنّ الإيعاز بإجراء الانتخابات قد جاء بعد التوقيع على معاهدة ســنة ١٩٢٢م، مــن قبل مجلس الوزراء في ٢١ تشرين الأول ١٩٢٢م، بأيامٍ قليلة، ممّا أدّى إلى الانتقال من مرحلة التلويح بالمقاطعة إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، ولا سيّما أنّ الســاحة السياسيّة في البلاد كانت قد أُفرغت قسرًا من زعماء الحركة الوطنيّة من السياســيين، ولم يبقَ من المعارضة الوطنيّة سوى علماء الدين، الذين تصدّوا

١. الأدهمي، محمد مظفر، المجلس التأسيسي العراقي، المصدر السابق، ص٢٦٦.

٢. الرديني، يوسف عبد الكريم، المجلس البلدي في البصرة ١٩٢١-١٩٣٢، دراسة تاريخيّة وثائقيّة، ص ١٠٢.

للأمر، وأصدروا الفتاوى الدينيّــة في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٢م، التي نصّت على مقاطعة الانتخابات وتحريم الاشــتراك فيها؛ ممّا أدى إلى عرقلة سير الإجراءات الانتخابيّة التي كادت أنْ تكتمل لولا تلك الفتاوى[١].

أوضحــت بعض الوثائق البريطانيّة مدى تأثير تلك الفتاوى على الســكّان ولا ســيما لواء العمارة، حيث انضمّ بعض شــيوخها إلى المقاطعة يتبعهم في ذلك أفراد عشــائرهم، الأمر الذي حدا بالحكومة العراقيّة ومستشــاريها البريطانيين لبــذل جهدٍ كبيرٍ للحيلولــة دون نجاح المقاطعة الشــعبيّة للانتخابات واتّخاذ ما يلزم بهدف منع انتشــار أثر تلك المعارضة، حيث قام صالح باش عيان متصرّف لواء العمارة يرافقه مستشاره البريطاني الميجر بولي (pulley) بجولاتٍ إلى مختلف مناطق اللواء؛ للتخفيف من أثر المعارضة الدينية، وحثّ الشيوخ في تلك المناطق على المشــاركة الفعليّة في الانتخابات، واســتخدم المذكورون في ذلك أســاليب الترغيب والترهيب تجاه العشائر[٢].

غير أنّ ذلك لم يجد نفعًا؛ نظرًا لاتساع المعارضة للانتخابات ممّا دفع بالحكومة إلى تأجيلها بشكلٍ رســمي، وفي إثر استقالة حكومة عبد الرحمن النقيب في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م، كلّف الملك فيصل الأول عبد المحسن السعدون بتشكيل وزارةٍ جديــدةٍ بعد أنْ تولّدت لديه القناعــة التامّة بضرورة وجود حكومةٍ قويةٍ تأخذ على عاتقها مهمّة انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي بعد استمرار المقاطعة

١. د.ك. و، بغداد، وزارة الداخليّة، الموضوع فتاوى النجف بتحريم الانتخابات لسنة ١٩٢٢-١٩٢٣، رقم الملف ٢٦١٩/ ٣٢٠٥٠، و٨، ص١٢-١٣؛ يُنظر كذلك: لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي، المعاصر، ص٧.

٢. د.ك. و، بغداد ملفات وزارة الداخليّة، الموضوع انتخابات العمارة، لسنة ١٩٢٣م، رقم الملف٢٦٢٢/ ٣٢٠٥٠، ص٦، التي سأشير لها في صفحاتٍ لاحقةٍ بـ(ملفة الانتخابات)، ملفة الانتخابات، و٩، ص١١.

الشـعبيّة له، الذي تحوّل إلى موضوع السـاعة الأكثر حساسيّةً وضرورةً بسبب متطلّبات المرحلة آنذاك، وقد عدّ السعدون اتّخاذ الإجراءات القانونيّة بحقّ من يُعرقل سير الانتخابات أمرًا منطقيًّا تتطلّبه مصلحة العراق ومستقبله[١].

ارتأت الحكومة العراقيّة ألّا مفرَّ لها من إجابة بعض مطالب الحركة الوطنيّة للتخفيف من زخم المعارضة للانتخابات، ومنها السماح لحزبي الوطني العراقي والنهضة بمزاولة نشاطها مجدّدًا في ٨ كانون الأول ١٩٢٢م، وعودة من تبقّى من زعـماء الحركة الوطنيّة المنفيين إلى العراق بعد أنْ وقَّع هؤلاء تعهّدًا يتضمّن عدم اشـتغالهم بالأمور السياسيّة، ووضع نظام التفتيش الإداري، الذي نصّت مادته الرابعة على أنْ يكون مقرّ المفتشين الإداريين البريطانيين في بغداد[٢].

ثـم جاء توقيع البروتوكـول الملحق بالمعاهدة العراقيّـة – البريطانيّة في ٣٠ نيسـان ١٩٢٣، الذي قلّصت بموجبه مدّة المعاهـدة من عشرين عامًا إلى أربعة أعوام ليكون عاملًا مساعدًا لإنهاء حركة المعارضة الشعبيّة للانتخابات[٣].

وضمن السـياق المذكـور آنفًا، أقدم الملك فيصـل الأول على زيارة العديد من الألوية العراقيّة لحشد التأييد الشعبي لاستئناف الانتخابات والحدّ من تأثير المقاطعـة لها، حيث زار لواء العـمارة في ٢١ حزيـران ١٩٢٣م، والتقى العديد من وجهاء المدينة وشـيوخها مناشـدًا إيّاهم ضرورة الاشتراك في الانتخابات، والإسراع في جمـع المجلس التأسـيسي، وعدّ ذلـك واجبًا وطنيًـا لا بدّ منه، كما أوضح أنّ الهدف الذي طالما سـعت إليه الحكومة هو الحصول على الاسـتقلال

١. جريدة العراق، العدد ١٢١٣، ٢٤ تشرين الثاني١٩٢٢م.
٢. الدراجي، عبد الرزاق عبد، جعفر أبو التمن ودوره في السياسة العراقيّة ١٩٠٨-١٩٤٥م، ص٢١٤.
٣. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٨٣-٨٤.

التام، وإيجاد نظامٍ جديدٍ لدولة تضمن لشعبها الحرية والاستقلال والمساواة[١].

وفضلًا عمّا ذُكر من أساليب حاولت فيها الحكومة ترغيب الشعب باتجاه نبذ المقاطعة وعدم الانصياع لها، أقدمت وزارة السعدون على إبعاد العديد من علماء الدين من ذوي النفوذ الواسع والتأثير الكبير في استمرار المقاطعة إلى خارج العراق[٢]، أسفرت تلك الإجراءات عن فرض سيطرة الحكومة على مجريات الأحداث في البلاد، وجعل زمام الأمور بيدها فنفذت السلطات الإداريّة في اللواء أوامر وزارة الداخليّة التي أصدرتها مجددًا في ١١ تموز ١٩٢٣م، التي ألزمت جميع متصرّفي الألوية العراقيّة على التهيئة للبدء بإكمال الانتخابات، والتنسيق والتحضير لها بشكلٍ يضمن إجراءها بعيدًا عن المعوقات، كما حددت يوم ١٢ منه موعدًا لذلك[٣].

وامتثالًا لحكومة السعدون، عجّلت السلطات الإداريّة في اللواء ممثّلةً بمتصرّف العمارة صالح باش عيان ومستشاره البريطاني الميجر بولي بحثّ الخطى باتجاه تنفيذ تلك الأوامر بشكلٍ دقيق، وقد استغرقت التحضيرات للانتخابات عشرين يومًا، وتضمّنت تلك الأوامر إلغاء الهيئات التفتيشيّة السابقة[٤] التي لم يكتمل عملها بسبب الفتوى الدينيّة بتحريم الاشتراك في الانتخابات، فشكّلت

١. جريدة العراق، العدد ٩٥٣م، بغداد، ٢ تموز ١٩٢٣م.

٢. ومنهم الشيخ محمد الخالصي وولداه وابن أخته وتلميذه سليمان القطيفي، يُنظر: ستيفن همسلي لونكرك، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ص٢٤٤-٢٤٥ وحول الأساليب التي اتخذتها وزارة السعدون في تحجيم مؤثرات الفتاوى الدينيّة على الانتخابات يُنظر: كاظم نعمة، المصدر السابق، ص١٢٧- ١٢٨.

٣. ملفة الانتخابات، و١٩، ص١٧.

٤. يبدو أنّ هذه اللجنة لم يكتمل نصابها، إذ لم يحصل الباحث على أسماء هذه اللجنة في ملفة الانتخابات، ولا في المصادر الأخرى التي تبحث في الموضوع، وكما لاحظ الباحث أنّ جزءًا من ملفة انتخابات العمارة قد فقدت لسببٍ أو لآخر.

هيآتٍ تفتيشـيّةً جديدةً بـدلًا عنها، وبناءً على تلـك التعليمات باشرت الجهات المختصّة بتعيين أسماء أعضاء الهيئة التفتيشيّة الرئيسة في العمارة، وقد ضمّت كلًّا من:

١- بهجت أفندي العبد القادر أفندي.
٢- السيّد علي الشابندر.
٣- إسماعيل جلبي المحمود.
٤- سيّد لطيف السمرلي[١].
٥- سيّد صالح السمرلي.
٦- نافع جلبي الخضيري.
٧- جمال أفندي.
٨- خضير جلبي الملة فرحان.
٩- نصوري حنا كاري كوز.
عبودي أفندي الطوكة.
١١- عبد العزيز المفتي[٢].

يلاحـظ من خلال التقريـر الإداري الذي رفعه الميجر بـولي إلى مرجعة في بغـداد، أنّ القسـم الأكبر من أعضاء الهيئة التفتيشـيّة في لواء العـمارة كانوا من ذوي النفـوذ الاقتصادي والاجتماعي الواسـع والمؤثّر، كـما ضمّت الهيئة أحد أفـراد الطائفة اليهوديّة وهو عبودي أفندي الطوكة[٣]، وقد حرصت السـلطات

١. السـمرلي لقـب كان يُطلق على الرجـال الذين وفدوا من سـامراء إلى العمارة، وهو يُطلـق عليه اليوم (السامرائي).
٢. ملفة الانتخابات، و٩، ص ١٧.
٣. ملفة الانتخابات، و٤، ص١٨ و١٩، ص١٧.

البريطانيّة كلّ الحرص على اختيار عناصر الهيئة التفتيشـيّة؛ لأنّها تتحمل العبء الأكبر في العمليّـة الانتخابيّة، فضلًا عن تدخّلها المبـاشر في العمليّة الانتخابيّة وبطريقةٍ تضمن فوز الأشـخاص الذين ترغب في انتخابهم، ليكونوا أداةً لها في تنفيذ أوامرها الإداريّة البريطانيّة[١].

كما يلاحـظ أنّ المجلس البلـدي في اللواء قد اضطلع بإنجـاز هذه المهمّة، وحمل على عاتقه إنجاحها بالشكل الصحيح، حيث كان عدد المنتخبين إلى الهيئة التفتيشيّة أحد عشر عضوًا من بينهم خمسة أعضاء من المجلس البلدي، وهم كلٌّ من: إسـماعيل جلبي رئيس المجلس البلدي، وسيّد لطيف السمرلي، نافع جلبي الخضيري، عبودي أفندي الطوكة، وعبد العزيز المفتي[٢].

اشترك الناخبون الأولون في الانتخابات، وكان يربو عددهم على (٧٢٨٥٦) ناخبًا أغلبهم من أفراد العشائر الذين بلغ عددهم (٦٧٦٩٣) ناخبًا، في حين كان عدد الناخبين الذين مثّلوا سكّان المدينة (٥١٦٣) شخصًا[٣].

وقد أسـفرت الانتخابات التي أجريت سـنة ١٩٢٣م، عن فوز المرشّحين الأولين، وهم كلٌّ من:

١- عبد الوهاب أفندي ١٧٢ صوتًا

٢- علي البصراوي ٤١٦ صوتًا

٣- محمود المحمد سعيد ٢١١ صوتًا

٤- محي السيد ٣٢٢ صوتًا

---

١. عن واجبات الهيئة التفتيشيّة يُنظر: الحكومة العراقيّة، العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٠- ١٩٢٢م، ص ١٩٢-١٩٤.

٢. ملفة الانتخابات، و١٤، ص ١٨.

٣. الأدهمي، محمد مظفر، المجلس التأسيسي، المصدر السابق، ص٣٩٩.

٥- زيارة المحي ٨٧٩ صوتًا
٦- صالح المحمود ١٩١ صوتًا
٧- سيّد حمود السيّد محمد ٢٧٠ صوتًا
٨- عبد عون الجاسم ٢٢١ صوتًا
٩- كاظم السدخان ٣٦٨ صوتًا
١٠- السيد شمخي السيد جبار ٦٤ صوتًا
١١- صالح المحمود ١٥١ صوتًا
١٢- فالح البنيان ١٠٠٠ صوتٍ
١٣- حبيب الشاطي ٤٨٩ صوتًا
١٤- جاسم الملّا ٥٠٧ صوتًا
١٥- محمود الصالح ٣٦ صوتًا
١٦- محمد العريبي ٤٤٥٨ صوتًا
١٧- فالح الصيهود ٥٣٣٧ صوتًا
١٨- غضبان البنية ٥٣٠٨ صوتًا
١٩- محمد الحطّاب ٥٨٢ صوتًا
٢٠- شاه علي الفيصل ٥٤١ صوتًا
٢١- مطشّر الفيصل ٢١٣٠ صوتًا
٢٢- شياع الفيصل ٥١١ [١] صوتًا
٢٣- مجيد الخليفة ٦٩٦٦ صوتًا

١. ملفة الانتخابات، و٨، ص٩-١٠.

٢٤- شبيب المزبان ٢٠٣٠[١] صوتًا
٢٥- السيّد صالح باش عيان
٢٦- سلمان الحميد
٢٧- إسماعيل المحمود[٢]

ويلاحظ من خلال قائمة الأسماء التي وردت في أعلاه أنّ أغلب الفائزين في الانتخابات الأولية قد كانوا من مرشّحي المجتمع العشائري في اللواء، ولا سيّما الشيوخ المتنفذين منهم؛ لأنّ طبيعة مجتمع اللواء آنذاك وسيطرة شيوخ العشائر كانت قد حتمت مثل هذه النتيجة.

سارت انتخابات الناخبين الثانويين بشكلٍ مرضٍ، واستطاعت الحكومة أنْ تقطع شوطًا بعيدًا قبل أنْ يقدّم السعدون استقالة حكومته في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٣م، وتولّى جعفر العسكري مكانه، فباشرت الحكومة الجديدة إكمال ما أنجزته الحكومة السابقة[٣]، والتهيّؤ للمرحلة القادمة من الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس التأسيسي فأبرقت وزارة الداخليّة إلى متصرّف الألوية في ٢٣ شباط ١٩٢٤م، محدّدة يوم الخامس والعشرين منه موعدًا نهائيًّا لانتخاب أعضاء المجلس، وقد بذلت الحكومة جهدًا كبيرًا لضمان فوز مرشّحيها في الانتخابات[٤].

نتيجة لفرز الأصوات في لواء العمارة، أسفرت عن فوز كلٍّ من:

---

١. ملفة الانتخابات، و٨، ص٩.
٢. جريدة الاستقلال، العدد٣٧٢ في ٢ آذار ١٩٢٤.
٣. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٦٩-٧٠.
٤. جريدة الاستقلال، العدد٣٥٩، بغداد؛ ١٥ شباط ١٩٢٤م، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي مجلد (١)، بغداد، ١٩٢٤م، ص٧؛ جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦م، بغداد ١٩٨٧م، ص ٨٧؛ لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ط٢ ص ٦٩-٧٠.

١- صالح باش عيان مدينة ٣١٧ صوتًا
٢- الشيخ شبيب المزبان (شيخ بني لام) مدينة ٢٦٨ صوتًا
٣- الشيخ محمد العريبي (شيخ البو محمد) مدينة ٢٥٨ صوتًا
٤- الشيخ فالح الصيهود (شيخ البو محمد) مدينة ٢٤٦ صوتًا
٥- إسماعيل المحمود مدينة ٢٣٩ صوتًا
٦- سلمان الحميد مدينة ٢٣٧ صوتًا

كان هؤلاء يمثّلون سكّان اللواء من أبناء المدينة، في حين فاز عن العشائر كلٌّ من:

٧- الشيخ غضبان البنية (شيخ بني لام) ٢٣٦ صوتًا
٨- الشيخ شواري الفهد (شيخ آل إزيرج) ٢٣٥ صوتًا[١]

وبعد أنْ أنهت حكومة العسكري الانتخابات في ألوية العراق كافة، وفاز من فاز بها، حدد يوم ٢٧ آذار ١٩٢٤م، موعدًا لافتتاح المجلس التأسيسي، وألقى الملك فيصل الأول خطابًا في ذلك اليوم تمنّى للحاضرين فيه النجاح في أعمالهم، محدّدًا مهام المجلس المذكور بالمهام الآتية[٢]:

١- البت بالمعاهدة العراقيّة- البريطانيّة لسنة١٩٢٢م.
٢- سنّ دستورٍ عراقيّ لتأمين حقوق الأفراد والجماعات، وتثبيت سياسة الدولة الخارجيّة.
٣- سنّ قانون انتخاب مجلس النواب[٣].

---

١. جريدة العراق، العدد ١١٥٧، بغداد، ١ أذار١٩٢٤، جريدة الاستقلال، العدد ٣٧٢ في بغداد ٢ أذار ١٩٢٤.

٢. مذكرات المجلس التأسيسي، المجلد (١)، المصدر السابق، ص٧.

٣. كان الملك فيصل ــ استنادًا إلى ما حدّده للمجلس التأسيسي العراقي من مهام ــ يعتقد بأنّ استقلال قد

وكانت هذه المهمّات مدار مناقشاتٍ ومداولاتٍ استغرقت أشهرًا طويلةً صاحبتها اختلافاتٌ في الرأي حملت في طيّاتها الكثير بالنسبة لمستقبل العراق وعلاقاته مع بريطانيّة[١].

وهكذا نرى أنّ انتخابات المجلس التأسيسي في العمارة قد تأثّرت كثيرًا بالمتغيّرات السياسيّة التي شهدها العراق خلال الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٢٢- ١٩٢٤م، التي تمثّلت بالحكومة العراقيّة، وما قامت به من إنجازاتٍ سياسيّةٍ على الساحة العراقيّة، وذلك لصدّ ما بدر عن مصدر التغيّرات الثاني المتمثّل بالحركة الوطنيّة[٢]، بمن فيهم علماء الدين في مناطق العراق.

هـ- انتخابات المجلس النيابي في العمارة ١٩٢٥م

بعد أنْ أنهى المجلس التأسيسي مناقشة كلّ ما يتعلّق بالمعاهدة العراقيّة - البريطانيّة لعام ١٩٢٢ وتصديقها، وإقرار القانون الأساسي للمملكة العراقيّة، تصدّى المجلس المذكور لمناقشة لائحة قانون انتخاب مجلس النواب، والذي تمت المصادقة عليه في ٢ آب ١٩٢٤م بعد مناقشاتٍ مستفيضةٍ، فصدر قانون انتخابات مجلس النواب في ٢٢ تشرين الأول من العام نفسه، وتقرر بموجب القانون أنّ مجلس النواب، هو بمنزلة هيئةٍ تمثيليةٍ تقوم على أساس أن يمثّل نائبٌ

وصل إلى مراحله الأخيرة وأنّ نهاية مراحله تلك سوف تتم بافتتاح المجلس التأسيسي.

١. وردت تفصيلاتٌ مسهبةٌ عن مختلف جوانب هذا الموضوع في العديد من المؤلّفات المعروفة؛ لذا لم نرَ داعيًا لتكرارها هنا، وآثرنا الاقتصار على الجوانب المهمّة التي لها صلةٌ مباشرةٌ وغير مباشرة بموضوع البحث.

٢. كان أبرز من يمثّل أقطاب الحركة (المعارضة) الوطنيّة حينذاك هما الحزب الوطني العراقي بزعامة جعفر أبو التمن، وحزب النهضة العراقي بزعامة أمين الجرجفجي.

واحدٌ عن كلّ عشرين ألفًا من السكّان الذكور البالغين عشرين عامًّا من العمر[١].

وتضمّــن كذلك أنْ تجري انتخابات المجلس بطريقةٍ غير مباشرة عن طريق الاقتراع الــسري، إذ عدّ جميع العراقيين الذين تتوفّــر فيهم شروط الانتخابات منتخبــين أوليين يحقّ لهم خــوض عمليّة الانتخاب في مرحلتــه الثانية، ويقابل كلَّ مُنتخــبٍ ثانوي مائتان وخمســون منتخبًا أوليًا، ويقــوم المنتخبون الثانويّون بانتخاب أعضاء مجلس النواب، ويحتفــظ كلّ نائبٍ بحقّه هذا طيلة مدة الدورة المقــرّرة إلى حين انتخاب نائبٍ جديد إذا دعــت الحاجة إلى ذلك الأمر، ولتنفيذ ما ذكر، بــدأت التحضيرات لإنجاز الانتخابات لاختيار أوّل مجلسٍ للنواب في العــراق، وعليه أصدرت وزارة الداخليّــة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٤ تعليماتها إلى متصرّف لواء العمارة، ومعها ســائر ألوية العــراق الأخرى ليتّخذ على عاتقه مهمّــة تأليف اللجان الانتخابيّة، المختصّة بإعداد جــداول الناخبين الأوليين[٢]، وعــلى الفور باشرت تلك اللجان عملها تحــت إشرافٍ مباشرٍ من قبل متصرّف اللواء لتحديد الإجراءات ووضع الترتيبات اللازمة لانتخابات المجلس النيابي العراقي[٣]، وبعد إجراء الانتخابــات بمرحلتيها التي جرت في ٢٥ أيار ١٩٢٥، فاز بعضويّة المجلس كلٌّ من:

١- الشيخ سلمان المنشد

٢- الشيخ علوان الجنديل

٣- الشيخ مجيد الخليفة

---

١. مــن شروط الناخب الأخرى أنْ يكون عراقي الجنســية، متمتعًا بحقوقــه المدنيّة، غير محكومٍ بجنايةٍ أو جنحــةٍ مخلّةٍ بالــشرف وألّا يكون مجنونًا أو معتوهًا، ولم يعلن إفلاســه، وأنْ يكــون من الذين يدفعون للحكومة أو البلدية ضريبةً قلّت أو كثرت.

٢. قانون انتخاب النواب، ص١ - ٨، وخدوري، مجيد، نظام الحكم في العراق، ص٤٩-٥٠.

٣. المصدر نفسه، ص٩-١٨.

٤- ياسين العامر

يلاحظ من خلال الأسماء المذكورة، أنّ ثلاثةً منهم ممّن كانت له تأثيراتٌ قويّةٌ في الجانب العشائري والإداري في لواء العمارة، وهم كلٌّ من الشيخ سلمان المنشد شيخ عشيرة آل إزيرج، والشيخ علوان الجنديل، وهو أحد شيوخ عشيرة بني لام، والشيخ مجيد الخليفة، وهو أحد شيوخ آلبو محمد، أمّا الشخصيّة الرابعة والأخيرة فقط كان من التجّار المعروفين في لواء العمارة، وحين أجريت الدورة الانتخابية الثانية في ٢٨ أيلول ١٩٢٨، فاز كلٌّ من:

١- الشيخ علوان الجنديل

٢- ياسين العامر

٣- الشيخ شواي الفهد

٤- عبد الرحمن المطير

أمّا الدورة الانتخابية الثالثة التي أُجريت في تشرين الثاني ١٩٣٠، فقد فاز فيها عن العمارة كلٌّ من:

١- عبد الكريم الديوان

٢- فالح الصيهود

٣- محمد العريبي

٤- معروف الرصافي

ويلاحظ في الدورة الأخيرة، أنّ هناك مَنْ مثّل العمارة وهو ليس من أهاليها ولا من العاملين فيها، وهو الشاعر العراقي (معروف الرصافي)، وكان للأخير مشاركاتٌ نقاشيّةٌ عديدة، ركّز فيها على الجوانب التعليميّة في العراق، وكيفيّة تطويرها[١].

١. يُنظر جدول رقم (١٤) من ملحق رسالة ستار نوري العبودي، المصدر السابق.

بشكلٍ عام، ومن خلال الاطلاع على أسماء نوّاب العمارة في الدورات الانتخابيّة المختلفة، نجد أنّ الحكومة العراقيّة ظلّت متمسكةً بفلسفتها السياسيّة الراميــة إلى تقريب شيوخ العشائر والإقطاعيين ومن تتوفّر لديهم الدعامة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، إذ إنّ تلك الاعتبارات قد أسبغت على أصحابها نفوذًا مؤثّرًا على مجتمع لواء العمارة، والذي كان بالأساس مجتمعًا عشائريًّا ينصاع لتلك الاعتبارات.

كما يتّضح، وهو أمرٌ لا يترك مجالًا للشك في أنّ قلّة بيانهم للآراء السياسيّة مقارنةٌ مع نوّاب باقي ألوية العراق، ويعود هذا الأمر إلى انشغال أغلب شيوخ العشائر بالقضايا الاجتماعية العشائرية والأمور المتعلّقة بالزراعة الموجودة في اللواء؛ ولذلك فإنّ مشاركة نوّاب العمارة كانت مشاركةً ضمنيّةً في كثيرٍ من المناقشات التي كانت تخصّ أمن العراق واستقلاله التام.

و- صدى المعاهدات العراقيّة البريطانيّة في العمارة

واجه الأمير فيصل بعد تتويجه ملكًا على العراق مهامًّا عدّة منها:

١- محاولة التخلّص من الانتداب البريطاني بأقرب فرصةٍ ممكنة، وإقناع البريطانيين بالتخلّي عن الحكم وتسليمه إلى العراق تدريجيًّا.

٢- الحفاظ على ولاية الموصل التي كانت تطالب بها تركيا آنذاك.

٣- العمل على إنشاء حكومةٍ عصريّةٍ بكامل تشكيلاتها وإداراتها ووضع دستورٍ حديث لها.

٤- إنقاذ البلاد من الجهل والمرض والخراب مع توطيد الوحدة الوطنيّة ومحاربة كلّ من يقف حائلًا دون التطوّر والإصلاح[١].

١. الجمّالي، محمد فاضل، العراق بين أمس واليوم، ص٢.

ففي إثر التتويج، قدّم المندوب السامي البريطاني مسودة المعاهدة العراقيّة البريطانيّة إلى الحكومة العراقيّة، التي كانت تعبّر عن وجهة النظر البريطانيّة والتي اعتبرت بديلًا عن صك الانتداب في تنظيم علاقاتها مع العراق بالشكل الذي لا يلحق الضرر بالمصالح البريطانيّة وبالعلاقات بين الطرفين.

وقد تقاطعت وجهتا النظر العراقيّة والبريطانيّة بشأن المعاهدة المذكورة، إذ كانت المعاهدة بالنسبة لبريطانية وسيلةً للإشراف والسيطرة، دون تبديل في موقفها تجاه عصبة الأمم، وقد جاء الموقف البريطاني ضمن تصريح فشر المندوب البريطاني في العصبة في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٢م، إذ أوضح أنّ المعاهدة البريطانيّة المقترحة ستقوم فقط بتنظيم العلاقات بين حكومة صاحب الجلالة كدولةٍ منتدبةٍ وحكومة العراق العربيّة، ولا يقصد بها أنْ تكون بديلًا عن الانتداب الذي يبقى وثيقة عمل تعيين الالتزامات التي اضطلعت بأعبائها حكومة صاحب الجلالة عن عصبة الأمم[١].

أمّا وجهة النظر العراقيّة، فقد كانت تريد أنْ تكون المعاهدة صيغةٌ جديدةٌ تحلّ محلّ الانتداب، وتحفظ للعراق استقلاله كدولةٍ مستقلةٍ وكملكٍ له هيبةٌ وكرامة[٢]، غير أنّ من يطلع على مواد المعاهدة المعقودة، يفهم أنّها جاءت ضمن ما رغبته الحكومة البريطانيّة تجاه علاقتها مع العراق[٣].

كان أبرز ما قام به المجلس التأسيسي من أعمال بخصوص المعاهدة العراقيّة البريطانيّة، هو تشكيل لجنةٍ تضطلع بمهمّة دراسة ومناقشة بنود المعاهدة العراقيّة البريطانيّة ١٩٢٢م، وقد أشار لذلك المشروع ناجي السويدي وتلقفه ياسين

١. لنشوفكي، جورج، الشرق الاوسط في الشؤون العالميّة، ج٢، ص١١.

2. Elizabeth Monroe, Britain's Moment in the Middle East 1914-1971, P.P. 77-78.

٣. للاطلاع على بنود المعاهدة ينظر: البرقاوي، أحمد رفيق، المصدر السابق، ص٢٠١-٢٠٦.

الهاشمي نائب رئيس المجلس وأحد أقطاب المعارضة البارزين في المجلس، وقد شكلت هذه اللجنة برئاسة الأخير مع أربعة عشر عضوًا كان يمثّل كلٌّ منهم أحد الألوية العراقيّة، وقد مثّل لواء العمارة فيها الشيخ فالح الصيهود أحد شيوخ عشيرة البو محمد[١]، وهو من أبرز شيوخ عشائر العمارة المعروفين.

عقدت اللجنة المذكورة تسعًا وثلاثين جلسة، وعشر جلسات خاصّة، فضلًا عن استشاراتها لبعض المتخصّصين في المجالات التي تضمّنتها المعاهدة المذكورة، كالحقوقيين والماليين، زد على ذلك المداولات التي دارت بينها وبين المندوب السامي البريطاني ومستشاريه، وذلك في ثلاث جلساتٍ متتالية، كما عقدت جلسات استثنائيّة بحضور الملك فيصل وتبادلت معه الآراء بشأن الأوضاع الداخليّة التي تتأثر وتؤثّر في المعاهدة، فضلًا عن اشتراك ياسين الهاشمي، رئيس اللجنة في جلستين من جلسات مجلس الوزراء، وبعد إجراء المشاورات والاتصالات، وضعت اللجنة بمشاركة كل أعضائها، ومن ضمنهم نائب لواء العمارة، تقريرها الذي تألّف من (٦٥) صفحة، وقد أوضح رأي العراقيين ورأي بريطانيا في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها[٢].

غير أنّ ما اتخذته اللجنة من قراراتٍ واجهت مواقف عده، وفي داخل المجلس التأسيسي نفسه، وقد تمثّلت بالآتي: اتجاه كان يريد تعديل المعاهدة قبل إبرامها، والاتجاه الآخر كان يريد إجراء التعديلات التي وردت في تقرير اللجنة على شكل اتفاقٍ ملحقٍ بها، وآخر كان يريد إعادة المعاهدة إلى الحكومة وإجراء مفاوضاتٍ جديدةٍ في ضوء ما جاء في لجنة تدقيق المعاهدة، في حين أراد الاتجاه

١. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقيّة، المصدر السابق، ج١، ص١٥.

٢. يراجع بصدد أبرز ما تضمنه تقرير اللجنة من نقاط، والأدهمي، محمد مظفر، المصدر السابق، ص٥١٢-٥٢٠.

الأخير إبقاء الانتداب ورفض المعاهـدة وملاحقها الثقيلة، وهناك اتجاهٌ طالب بـضرورة حلّ قضيّة الموصل قبل إبرام المعاهـدة وإزاء تلك الآراء والاتجاهات المتقاطعة، وبضغط من الحكومة البريطانيّة تم تصديق المعاهدة العراقيّة البريطانيّة في ليلة ١٠/ ١١ حزيران ١٩٢٤م، وقد أفصحت آراء نوّاب العمارة عن الموافقة عـلى إبرام المعاهدة، وفي ضـوء ما جاء به تقرير لجنة تدقيـق المعاهدة، التي كان أبرزها الاعتراف بحقوق العراق في الموصل، وكان النواب هم كلٌّ من:

١- شواي الفهد

٢- سلمان الحميد

٣- شبيب المزبان

٤- محمد العريبي

٥- فالح الصيهود[١].

كان من ضمن الموقّعين على الاقتراح المذكور السيّد صالح باش عيان، الذي مثّل لواء العمارة رسميًّا بصفته وزير الأوقاف، وكان معه مندوب الموصل ووزير الداخليّة، علي جودت الأيوبي، والمندوب الآخر عن الموصل ووزير العدلية أحمد فخري، ومندوب ديالى ورئيس الوزراء جعفر العسكري، ومندوب أربيل ووزير الأشغال صبيح نشأت، ومندوب بغداد ووزير الدفاع نوري سعيد[٢].

من خلال الاطلاع على محاضر مجالس النواب[٣]، وبقيّة المصادر التي تناولت

١. المذكرات، ج١، المصدر السـابق، ص ٤٤٠-٤٤١؛ والحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقيّة، المصدر السابق، ج١، ص ١٦٨-١٦٩.

٢. المذكرات، ج١، المصدر السابق، ص ٤٤٠-٤٤١.

٣. محاضر مجالس النواب، بغداد، للأعوام ١٩٢٥، ١٩٢٧، ١٩٣٠.

موضوع المعاهدات العراقيّة البريطانيّة[١]، اتّضح بأنّه لم يكن هناك أيّ رأيٍ منفردٍ أبداه نوّاب العمارة بخصوص المعاهدات العراقيّة البريطانيّة للأعوام ١٩٢٤، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٣٠م، التي كانت بالحقيقة امتدادًا لمعاهدة ١٩٢٢م، بل كانت الأخيرة أساسًا رئيسًا لها سوى الموافقة الضمنيّة، غير أنّ ذلك لا يعني غياب إسهامهم بالقضايا الوطنيّة تمامًا، بل كانت لهم مشاركاتٌ وآراءٌ سياسيّةٌ انسجمت مع الأجواء السياسيّة التي كانت سائدةً في مجلس النواب بشكلٍ عامٍّ، ومع الأغلبيّة التي كانت دائمًا تنساق إلى رغبات الحكومة العراقيّة، إذ كانت الأخيرة تبرر أعمالها، خاصّة بما يتعلّق بإبرام المعاهدات المذكورة والموافقة على توقيعها، بأنّها من أجل استقلال العراق ووحدة أراضيه، إذ كان أبرز ما يثار بتلك المعاهدات، هي مشكلة الموصل[٢]، التي احتلّت مكانةً مهمّةً لدى الحكومة العراقيّة ومجلسها البرلماني، وقد كانت آراء نوّاب العمارة بتلك القضية مساندةً لآراء النواب العراقيين وجهاته الرسميّة، فقد أكدوا مرارًا أحقيّة العراق بولاية الموصل، رغم أنّ بعض التقارير البريطانيّة أشارت إلى غرابة وخمول موقف سكّان اللواء حيال ذلك[٣]، غير أنّ من أشارت إليه المصادر العراقيّة لنوّاب ومسؤولي لواء العمارة بخصوص تلك القضية، كانت مخالفةً لما جاءت به تلك المصادر البريطانيّة[٤]، حيث كانت تؤكد أنّ أغلب نوّاب العراق ومن ضمنهم

---

١. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقيّة ج١، المصدر السابق؛ والعُمَر، فاروق صالح المعاهدات العراقيّة البريطانيّة وأثرها في السياسة الداخليّة ١٩٢٢-١٩٤٨، بغداد، ١٩٧٧م.

٢. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع يُنظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل، بغداد، ١٩٦٧م.

٣. د. ك. و، بغداد ملفات وزارة الداخليّة، الموضوع تقارير شهرية، لسنة ١٩٢٦، رقم الملف١/ ٣٢٠٥٠ و١، ص٤.

٤. يبدو أنّ بريطانية كانت تقصد من وراء ذلك إبراز موقفها وفضلها على العراق بخصوص تلك القضيّة حتى تكون هي صاحبة إملاء الشروط كيفما تريد في حالة عقد أيّ معاهدةٍ لاحقة.

نواب العمارة، وهم علوان الجنديل، ومجيد الخليفة، وياسين العامر، قد شكروا ما بذله الملك فيصل الأول من جهد في سبيل تعديل المعاهدة الخاصّة بتحديد الحدود بين العراق وتركيا - التي تتعلّق بشكلٍ خاصٍّ بقضيّة الموصل - وانتمائها إلى العراق.

وعبَّر أهالي العمارة من خلال متصرّف اللواء السيّد عبد الله الصانع في سنة ١٩٢٥م، عن فرحتهم لما قام به الملك فيصل من جهدٍ في سبيل الحفاظ على حقّ العراق في الموصل والعمل على تطبيق قرار عصبة الأمم في ١٦/ كانون الأول ١٩٢٥م، الذي نصّ على أنْ تكون الحدود بين العراق وتركيا على وفق ما نصَّ عليه قرار خط بروكسل[١].

١. محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي ٢٠ كانون الأول لسنة ١٩٢٥، ص ٨٠٩.

المبحث الثاني
الأوضاع الإداريّة والخدمات العامّة

أ- التقسيمات الإداريّة

كان العراق على وفق قانون الولايات العثمانيّة لسنة ١٨٦٤، قسّم إلى ثلاث ولايات هي بغداد، والموصل، والبصرة، وبموجبه كانت العمارة لواءً تابعًا إلى الولاية الأخيرة ومعها في ذلك لواء المنتفك (محافظة ذي قار حاليًّا)[1].

بقي هذا التقسيم قائمًا في العراق إلى سنة ١٩١٩م، بعد أنْ أكملت قوّات الاحتلال البريطاني سيطرتها الكاملة على العراق، إذ باشرت بإجراءاتٍ إداريّةٍ جديدة، وإنْ لم تختلف كثيرًا عن السابق، حيث قامت بإلغاء قانون الولايات المذكورة، وأصبح العراق مكوّنًا من ثلاث عشرة وحدة إدارية (لواء)، هي بغداد، والموصل، والبصرة، والعمارة، وكركوك، وكربلاء، والمنتفك، والحلة، وديالى، والدليم، وأربيل، والديوانية، والسماوة[2]. وقُلّص هذا العدد إلى عشرة ألوية، لا سيّما بين عامي ١٩٢٠-١٩٢١م، ولم يشمل هذا الإجراء لواء العمارة[3]، وربما يعود ذلك إلى الأزمة الماليّة التي كانت تمرّ بها الحكومة المؤقتة بعد سحب الحكمة البريطانيّة لموجودات الخزينة العراقيّة لتغطية نفقات الموظفين البريطانيين، والتعويض عن الخسائر التي ألحقت بالبريطانيين على إثر قيام ثورة العشرين في العراق، وإكمالًا لإنجاح النسق الإداري الجديد قسّمت الألوية إلى

1. Admiralty Intelligence Division, Handbook of Mesopotamia, vol. 1, P. 102.

2. Special Report, 1921-1931، op Cit, P 48.

3. Ibid, p. 50.

عددٍ من الأقضية والأخيرة إلى نــواح، وكانت آخر وحدةٍ إداريّةٍ وأصغرها هي القرية، وقد اســتندت في ذلك إلى حدٍّ كبيرٍ على الأســس الإداريّة التي وضعتها الحكومة العثمانية[١].

وفقًا إلى الإجراءات الإداريّة الجديدة، كان لواء العمارة مقسّمًا إلى ثلاثة أقضية هي العمارة – مركز اللواء –، وقضاء قلعة صالح، وقضاء علي الغربي، أمّا النواحي فكان عددها سبعًا هي ناحية الكحلاء (مسيعيده)، وناحية كميت، وناحية المجر الكبير، وناحية المجر الصغير، وناحية علي الشرقي، وناحية المشرح، وناحية شيخ ســعد[٢]، وقد أنيطت إدارة هذه الوحدات الإداريّة إلى مسؤولين عنيت الحكومة باختيارهم، فبالنســبة إلى اللواء أصبح يديره موظّفٌ إداري، يســمّى المتصرّف، وكان أوّل متصرّفٍ عُيّن في لواء العمارة هو السيّد صالح باش أعيان، وذلك عام ١٩٢١م، ومــن واجباته الحفاظ على الأمــن، وتنفيذ أعمال الري، ومتابعة مدى كفــاءة موظّفيه والقيام بجولاتٍ تفتيشــيّةٍ في مختلف أنحاء اللــواء، كما أنّه ملزمٌ بتنفيذ جميع القوانين، حيــث يعد المتصرّف نائبًا عن كلّ وزير، وظلّ ذلك الحال طيلة مدة الانتداب[٣].

عيّنت الحكومة إلى جانب كلّ متصرّفٍ مستشــارًا بريطانيًّا، وكان مستشــار متصرّف لواء العمارة هو الرائد بولي (Pulley)، الذي كان يتولّى من الناحية الفعليّة

---

1. Ibid, p. 50.

٢. طه الهاشمي، جغرافية العراق، ص ١٢٢.

٣. د.ك.و، بغداد، ملفات البلاط الملكي، الموضوع ملاك وزارة الداخلية لسنة١٩٢١، رقم الملف ٢٥٤٢/ ٣١١، و١٨، ص٣٨-٤٠، خليل إسماعيل، أحوال العراق الإداريّة، محاضرات ألقيت على طلبة الصف الثاني كليّة الحقوق في عام (١٩٤١-١٩٤٢)، ص١٥؛ د. ك. و، بغداد، ملفات وزارة الداخلية، الموضوع إحصاءات العشائر لسنة ١٩٢٦، رقم الملف ٩٠٤٥/ ٢٣٠٥٠، و٣، ص٣، و٣، ص٦، و٣، ص٤.

إدارة الشؤون الإداريّة في اللواء[١]، وكان يستمدّ نفوذه من السلطة الملكيّة في بغداد بقسميها الوطني والبريطاني، فالحكومة المؤقّتة كانت تضمّ وزراء قالت عنهم المس بيل حينما اطلعت على أسمائهم قبل استيزارهم، بأنّهم من العناصر التي ستعمل إلى جانب السلطات البريطانيّة[٢].

أمّا الأقضية فكانت تدار من القائمقامين، ويدير النواحي موظّفون يدعون بـ(مديري النواحي)، وهم مرتبطون بالمتصرّفين، لحكم نظام السلطة الهرمي فمدير الناحية يتبع القائمقام والأخير يتبع المتصرّف ويكون الأخير مسؤولًا أمام الوزير[٣]، فمثلًا كان قائمقام علي الغربي السيّد حسين عوني أفندي[٤]، مسؤولًا أمام متصرّف اللواء السيّد عبد الله بك الصانع، وكذلك قائمقام قلعة صالح السيّد محمد نجيب[٥]، وللاعتبارات القبلية، اعتمدت الحكومة على بعض شيوخ العشائر المتنفذين[٦].

أمّا ناحية المشرَّح، فقد أنيطت إدارتها بالسيّد منير أفندي؛ وذلك لأنّ شيوخ

١. د.ك.و، بغداد، ملفات البلاط الملكي، ملاك وزارة الداخليّة لسنة ١٩٢١، رقم الملف ٢٥٤٢/ ٣١١، و٩، ص٢، و٢١، ص٢٠، و٢١، ص٤٦.

٢. المس بيل، العراق في رسائل المس بيل، ص٢٠٢.

٣. الدوري، حسين، عاصم الأعرجي، عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، تطور الإدارة العامة في العراق، ص٧٧.

٤. كان معظم الموظّفين العراقيين ومن ضمنهم المتصرّفين، هم من موظّفي الإدارة العثمانيّة، الذين بقوا في العراق خلال مرحلة الحرب أو من الذين عادوا اليه بعد الهدنة، وهذا ما نلاحظ في شخصيّة (حسين عوني أفندي)، إذ كان قائمقامًا لقلعة صالح في الحقبة العثمانية، يُنظر: د.ك.و، بغداد، ملفات وزارة الداخليّة، تقارير عامة لسنة ١٩٢٦، رقم الملف ١/ ٣٢٠٥٠، و٢، ص٢٨.

٥. د.ك.و، بغداد، ملفات وزارة الداخلية، تقارير عامة لسنة ١٩٢٦، رقم الملف ١/ ٣٢٠٥٠، و٢، ص٢٨.

٦. المصدر نفسه.

عشيرة السواعد[١] لم يكونوا مع وئامٍ مع السلطة البريطانيّة وبخاصة الشيخ علي الشياع، فقد مارست السلطات البريطانيّة شتّى أنواع الضغوط على هذا الشيخ؛ ممّا اضطره إلى مغادرة أرضه - ناحية المشرّح - والتوجه إلى الأراضي الفارسية وبقي هناك إلى مدةٍ متأخرةٍ من عهد الانتداب، رغم المحاولات التي قام بها الشيخ بنفسه من أجل الرجوع إلى أراضيه[٢]، ويعود سبب العلاقة المتوترة تلك إلى رفض الشيخ علي الشياع الانتداب وتأييده لثورة العشرين ومساندته لها، التي لم يكتب لها النجاح[٣].

ب- الدوائر الحكوميّة وملاكاتها

كان ملاك متصرّفي العمارة الإداري، يتألّف من قسمين، الأوّل ويشمل الموظّفين العراقيين ممّن كانوا يشغلون وظائف مختلفةً مثل مدير التحرير، وعددٍ من الكُتّاب، هذا فضلًا عن المستخدمين مثل (خادم، بستاني، كنّاس)[٤]، ويشمل القسم الثاني، الموظّفين البريطانيين والهنود ومن جنسيّاتٍ أخرى مختلفة، ممّن حرص البريطانيّون على توظيفهم في مركز اللواء لضمان هيمنتهم الإداريّة، وعلى أيّ حالٍ كان بين الموظّفين خمسة عشر موظّفًا عراقيًّا، واثنان من البريطانيين، وأربعةٌ من الهنود، وعددٌ آخر من جنسيّاتٍ مختلفة فضلًا عن المستخدمين الذين بلغ عددهم ما يقارب الأربعين، وكانوا جميعًا من العراقيين[٥].

---

١. كان السواعد يحكمون هذه المقاطعة منذ مدة طويلة تعود إلى حقبة الحكم العثماني.

٢. ينظر كتاب وزارة الداخلية المؤرخ في ٢٣/ ١/ ١٩٢٨، وهو بحوزة الباحث؛ مقابلة مع الشيخ مهاجر علي الشياع شيخ عشيرة السواعد (الكورجة) بتاريخ ٢/ ١/ ٢٠٠٠ في داره الواقعة في المشرح.

٣. مقابلة مع الشيخ مهاجر، المصدر نفسه.

٤. د.ك.و، بغداد، ملفات البلاط الملكي، الموضوع ملاك وزارة الداخلية لسنة ١٩٢١-١٩٢٢، رقم الملف ٢٥٤٢/ ٣١١، و١٠، ص٢٢- ١٢، وص٢٥.

٥. المصدر نفسه.

ومــن الوظائف الإداريّة الأخرى في اللواء، إدارة شــؤون دائرة الواردات، التي كانت تحت إشراف الضابط الســياسي إبّــان حقبة الاحتلال، غير أنّ الأمر اختلف تمامًا خلال حقبة الانتداب البريطاني؛ إذ تحوّلت مســؤوليّة هذه الدائرة إلى متصرّف اللواء، وأصبحت تابعةً إلى وزارة الداخليّة، وفي سنة١٩٢٢م، وما تبعها من ســنين، ارتبطت هذه الدائرة بوزارة الماليّــة[١]، وكانت وزارة الداخليّة خلال سنوات الانتداب البريطاني (١٩٢١ – ١٩٣٢م) تتولّى مسؤوليّة الإشراف أيضًا على الدوائر البلديّة، ومنها بلدية العمارة، فقد كان المجلس البلدي في المدينة ينتخب من الأهالي بأمرٍ من الحكومة ويســتمدّون تعليماتهم من قانون البلديّات العثــماني الصادر ســنة ١٨٧٧م، الذي كانــت واجباته متشــابهةً إلى حدّ ما مع واجبات المجلس البلدي خلال عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني[٢].

أمــا الجهــاز القضائي، فقد أصبح من مســؤوليّة وزير العدليّة ومستشــاره البريطاني[٣]، ويلاحظ من خلال الاطلاع على سجلات الحكومة العراقيّة الرسميّة أنّ المحاكم في اللواء قد انقســمت إلى ثلاثــة أنواع، كان النوع الأوّل منها يُدعى بــ(محكمة البداءة)، واقتصر وجودها في العمارة – مركز اللواء – وعُيّن لرئاستها حاكم منفرد، هو السيّد يونس وهبي بيك للمدة من ١٩٢١ – ١٩٣٠م، أمّا الثاني فدُعــي بــ(محكمة الصلح)، وقد اقتصر هذا النوع من المحاكم على قضائي قلعة صالح وعلي الغربي، وعُيّن لرئاســة محكمة القضاء الأول الســيّد فخري الدين أفندي الطبقجلي للمدة من ١٩٢٦ –١٩٢٨م، في حين عُيّن لرئاسة محكمة القضاء

1. Special Report, 1921-1931، Op.Cit. P. 104.

2. Great Britain:'Personalities. 'Iràq (Exclusive of Baghdad and Kàdhimain), P.P .15-17.
يوسف عبد الكريم طه الرديني، المصدر السابق، ص١٥٦.

3. Special Report, 1929-1930 OP P 81.

الثاني السيّد مصلح أفندي صالح آغا للمدة من ١٩٢٠- ١٩٢٩م، وكان الاثنان يرأسان المحاكم المذكورة بصفة حاكم صلح، وكان إلى جانب كلّ محكمة صلح في القضاءين المذكورين، محكمة أخرى تدعى محكمة (القضاء الشرعي)، التي مثّلت النوع الثالث من محاكم اللواء، وقد اهتمّ هذا النوع من المحاكم بالقضايا الشرعيّة (الزواج، الطلاق، الإرث)، وكان على رأس المحكمة المذكورة في قضاء قلعة صالح السيّد جعفر أفندي علوش الذي شغل هذا المنصب عام ١٩٢٩م، بصفته حاكمًا شرعيًّا للقضاء، أمّا قضاء علي الغربي، فقد كان على رأس محكمته الشرعية السيّد محمود جلال إبراهيم وبالصفة المذكورة ذاتها[١].

في حين أخذت القضايا العشائريّة تحسم بوساطة نظام دعاوى العشائر المدنيّة والجزائيّة الذي أصدره الإنجليز سنة ١٩١٦ [٢]، لكن تحت إشراف الموظّفين الإداريين العراقيّين والبريطانيّين، المرتبطين بوزارة الداخليّة بالتعاون مع وزارة العدليّة، عند الحاجة إليها في تطبيق بعض الأحكام المتعلّقة بعقوبة السجن مثلًا[٣]، وكان السجناء يودعون في سجن العمارة - مركز اللواء -، الذي كان يشرف عليه أحد موظّفي الدولة الإداريين، ويدعى (أحمد عزت أفندي) بصفة مفتشٍ إداري لسجن اللواء[٤].

ومن هنا يتضح أنّ الجهاز القضائي في العمارة كان يشبه إلى حدٍّ ما جوهر

١. للمزيد من التفاصيل حول أنواع المحاكم المذكورة والعاملين فيها ومهامها وهياكلها الإداريّة يُنظر: سجل الحكومة العراقيّة، كانون الثاني ١٩٣١، ص٥٩-٦٢؛ والتميمي، حميد أحمد حمدان، التطور التاريخي لهيكل القضاء العثماني وأثره في العراق، المصدر السابق، ص٢٥٣-٢٧٠؛ وحسين جميل، المصدر السابق، ص١٦.

٢. فاضل عوني، شرح نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية ١٩١٨ وتعديلاته، ص٧.

٣. د.ك. و، ملفات وزارة الداخليّة، الموضوع دعاوي العشائر المدنيّة والجزائيّة، لسنة ١٩٢٤، رقم الملف ٥٨٤/ ٣٢٥٥٠، و٢، ص٢٦-و٥، ص٢٥.

٤. سجل الحكومة العراقيّة، لعام ١٩٢٥، المصدر السابق، لعام ١٩٢٥، ص١٩.

العمل القضائي الذي كان سائدًا خلال حقبة الاحتلال البريطاني، سوى بعض التغيرات التي طرأت على الجهاز الإداري في العراق بشكلٍ عام نتيجة التحولات السياسيّة التي مرّت على العراق، وبخاصّة السنوات التي تلت سنة ١٩٢١م.

أمّا جهاز الشرطة، فقد بدا الاهتمام واضحًا بعد أنْ بدأت القوات البريطانيّة تنسحب من العراق، وأخذ دور الشبانة[١] يضيق، وذلك في عهد الحكومة المؤقّتة العراقيّة، فقد اهتمت الحكومة بتحديث وتطوير جهاز الشرطة بشكلٍ ملحوظ، وذلك من خلال إصدار تعليماتٍ من وزارة الداخليّة منذ سنة ١٩٢١م، هدفت إلى تكوين شرطةٍ نظاميّةٍ في كافة أنحاء العراق، واستنادًا لتلك التعليمات أسّس جهاز الشرطة في العمارة، وأصبح خاضعًا لإشرافٍ مركزي – وهو نظامٌ شمل كلّ ألوية العراق – يتولّى إدارته (بيرسكوت) مفتش الشرطة العام، الذي كان مسؤولًا عن وزير الداخليّة العراقي نظريًّا، لكنّه في الواقع كان على صلةٍ وثيقةٍ بمستشار وزارة الداخليّة كورنواليس[٢].

تألفت قوات الشرطة في العمارة خلال سنوات الانتداب البريطاني، من صنفين هما الخيّالة والمشاة، وكان عدد الصنف الأخير في الغالب أكثر من الصنف الأول[٣]، وكان أغلب المنتسبين إليه هم من العراقيين غير أنّ الإشراف العام والتوجيه كان بيد مفتش الشرطة في اللواء المستر (أر. أف. جاردن) الذي عيّن في منصبه المذكور في سنة ١٩٢١م، مع أنّ مدير الشرطة كان عراقيًّا يدعى

١. تعدّ الشبانة أساس جهاز الشرطة الذي شكل في عهد الانتداب البريطاني يراجع عنها (الشبانة) في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

٢. د.ك.و، بغداد، ملفات البلاط الملكي، الموضوع ملاك وزارة الداخلية لسنة ١٩٢١-١٩٢٢، رقم الملف ٢٥٤٢/ ٣١١، و٢٢، ص٤٩.

3. Special Report. 1921-1931. OP. Cit, P.55.

(يوسف بك حنظلى)[١]، وقد مارست هذه القوات مهامًا مختلفة منها القبض على المجرمين وتسليمهم إلى القضاء ومحاسبة المخالفين، ولم يقتصر نشاط هذه القوة على مركز اللواء فقط، بل شمل كلّ الأقضية أيضًا، وغالبًا ما كانت تستعين في قضايا التحرّي عن المشبوهين والمتهمين ببعض رجال الشيوخ من المنطقة، وذلك لمعرفتهم الدقيقة بالسكّان، وكان يدعى هؤلاء بـ(الحوشيّة) --Hoshi-yah– لمساعدتهم في الإجراءات الأمنيّة اللازمة[٢].

ج- الخدمات الصحيّة

رغم الاهتمام النسبي الملحوظ الذي أبدته السلطة المحتلّة بالجانب الصحي منذ بداية احتلالها اللواء، فإنّ الحالة الصحيّة بقيت على حالها دون تطورٍ واضح، إذ كان اهتمام السلطة المحتلّة يدور في إطار خدمة جيشها المحتلّ، وفي الجوانب كافة وأهمّها الجانب الصحي[٣].

إلّا أنّه خلال سنوات الانتداب (١٩٢١- ١٩٣٢)، بدأ تحسّنٌ تدريجي في الخدمات الطبيّة، تمثّل في إنشاء عددٍ من المؤسّسات الصحيّة تشرف عليها دائرة الصحة المركزيّة في اللواء، التي أسندت وزارة الصحة رئاستها إلى الدكتور إبراهيم الألوسي خلال المدة (١٩٢٣-١٩٢٨)[٤].

---

١. سجل الحكومة العراقيّة لسنة١٩٣١، المصدر السابق، ص١٧-٤٤؛ جريدة الاستقلال العدد ٣٦٧، بغداد، ٢٥ شباط ١٩٢٤.

٢. د.ك. و، بغداد، ملفات وزارة الداخليّة، الموضوع تقارير عامّة حول العشائر، لسنة١٩٢٣م، رقم الملف ١٨٣٥/ ٣٢٠٥٠، ٨، ص٢٠.

٣. يراجع «الإجراءات الصحيّة» في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

٤. سجل الحكومة العراقيّة، لسنة١٩٣١م المصدر السابق، ص ١٧-٤٤.

إنّ تحسّـنًا تدريجيًّا بـدأ يظهر في الخدمات الطبيّة المقدّمـة للموظّفين، ولعلّ من الأمور التي أسـهمت في ذلك هـو انتقال المؤسّسـات الصحيّة من الإدارة العسـكريّة للمحتلّين، إذ كانت تخضع مباشرة إلى إشراف الحاكم العسكري في اللواء، إلى الإدارة المدنيّة العراقيّة، وتغيّر حال المسـتوصفات التي كانت خلال عهد الاحتلال بمنزلة دائرةٍ عسكريّةٍ صحيّةٍ إلى دائرةٍ صحيّةٍ مدنيّةٍ قائمةٍ بذاتها[١].

إنّ هذا التحسّـن ساعد في السـيطرة على بعض حالات الأمراض السارية كالهيضـة (الكوليرا)، التي كانت تفتك بالكثير من المواطنين في السـابق[٢]، ففي سنة ١٩٢٣م، على سبيل المثال ظهرت (٥٩) إصابة بالمرض، وقد كان مثل هذا العدد من المرضى في السابق ينتهي بالموت، إلا أنّه في السنة لم يتوفَ سوى (٢٢) مريضًا، وهذا راجع - كما مرّ ذكره - إلى تحسّن مستوى الخدمات الصحيّة خلال عهد الانتداب[٣].

وفي الجـدول الآتي، إحصائيّة تعطي صورةً مقارنـةً للحالة الصحيّة في لواء العمارة بين عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني[٤].

١. دليل المملكة العراقيّة، لسنة (١٩٣٥-١٩٣٦م)، ص٣٦٣.

٢. جريدة الوقائع العراقيّة، العدد٩٣، بغداد، ١٠ أيلول ١٩٢٣.

٣. المصدر نفسه.

٤. الجـدول من عمل الباحث، للمزيد من المعلومات يُنظر: الجويبراوي، جبار عبد الله، الطب في ميسـان (١٩١٦-١٩٩٩م)، بحث غير منشور، ص١٥-٢٠.

الصنف	في عهد الاحتلال	في عهد الانتداب
عدد المستوصفات	(٣) مع مركز للقاح الجدري	(٤)
عدد الأطباء	(١) مع ثلاثة مساعدين للجرّاح المدني	(٣)
معاون صيدلي	=	(١)
عدد المضمّدين	=	(٥)
عدد الممرّضات	=	(١) مع قابلة

د- التعليم

كان التعليم في العمارة في العهد العثماني - كما ذكر آنفًا - ضئيلًا من حيث عدد المدارس والقائمين فيه[١]، وعند دخول قوات الاحتلال البريطاني اللواء في ٢ حزيران ١٩١٥م، توقّفت العمليّة التعليميّة بشكلٍ كامل، بسبب العمليّات العسكريّة والإجراءات التي صاحبتها؛ إذ نال التعليم مكانةً متأخّرةً في مجال السياسة البريطانيّة، وكان للأمن والصحة المكانة الأولى، غير أنّ الوضع تغيّر خلال السنوات التي أعقبت عام ١٩١٧م، فقد باشرت سلطة الاحتلال بإنشاء عددٍ من المدارس في العمارة - مركز اللواء - والأقضية التابعة له، وأخرى كانت تابعةً للطوائف غير المسلمة[٢]، فكان عدد المدارس في لواء العمارة، خلال الأعوام (١٩١٧- ١٩٢١م)، (أربع مدارس) حكوميّة، واحدة منها في مركز اللواء، شُيّدت سنة ١٩١٩م، وهي مدرسة (تذكار مود)، واثنان في قضائي قلعة صالح وعلي الغربي، وكان بناء تلك المدرستين في عامي ١٩١٧-١٩١٨م، على

١. أبو طالب محمد سعيد، تطور البحث التربوي من اجل التخطيط للتعليم الابتدائي في العراق خلال الفترة (١٩٢٢-١٩٧٢م)، العدد٥٢، ص١٢.

٢. يراجع التعليم في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

التوالي، وأخرى في المجر الكبير شُيّدت في أوائل عام ١٩١٩م، فضلًا عن وجود المدارس الأهليّة، التي كانت موجودةً منذ العهد العثماني، وتوقّفت عن العمل نتيجة العمليّات العسكريّة التي اجتاحت المدينة، إلّا أنّها استأنفت عملها بعد استقرار الوضع العسكري للمحتلين، واستمرت إلى مدةٍ متأخرةٍ من ثلاثينيّات القرن العشرين، وكان عددها (٤)، وهي مدرسة الحاج سالم مهدي، ومدرسة الجامع الكبير، ومدرسة الأنصاري للشيخ أحمد الأنصاري، ومدرسة الشيخ علي أفندي، فضلًا عن المدارس الأهلية[١].

أمّا في سنوات الانتداب البريطاني (١٩٢١-١٩٣٢)، أصبح عدد المدارس في لواء العمارة (٩) بما في ذلك المدارس التي كانت تابعةً إلى الطوائف غير المسلمة، التي أُنشئت في مركز اللواء، وقد حدثت مشاكل عدة، كان من أبرزها تلك التي دارت حول كيفيّة إدارة هذه المدارس؛ إذ أرادت وزارة المعارف من الطوائف غير المسلمة أنْ تحدّد طبيعة عائديتها، هل هي رسميّة تامة أم طائفية بشكلٍ كامل؟ وبعد مذاكرات بين الجهتين (الحكومة والطائفيّة)، أصبحت هذه المدارس رسميةً وصريحةً مع بقاء حقّ انتخاب معلمي الدين وحقّ مراقبة التدريسات الدينيّة، من الرؤساء الروحانيين، أمّا المدارس الرسميّة، فقد كانت أبوابها مفتوحةً لجميع أبناء المنطقة وعلى اختلاف مذاهبهم، وقد انتشرت هذه المدارس الرسميّة في العمارة – مركز اللواء– وقلعة صالح، وعلي الغربي، وبلغ عدد التلاميذ في مدارس اللواء ١٦٥ تلميذًا[٢].

في سنة ١٩٢١م، أسّست في اللواء مدرسة جديدة اسمها (المدرسة السنية

١. مقابلة مع الأستاذ جبار عبد الله الجبيراوي بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٠.

٢. جريدة الوقائع العراقيّة، العدد١٠٤، بغداد، ١٨ تشرين الأول ١٩٢٣.

الابتدائية في العمارة)[١]، وفي عام ١٩٢٣م، افتتحت أول مدرسة للبنات اسمها (المدرسة المركزيّة للبنات)[٢]، في حين افتتحت خلال سنة ١٩٢٤م، مدرسة في اللواء تدعى (مدرسة الأميين) وهي أشبه ما يسمّى اليوم بنظام محو الأميّة، وكان عدد الطلاب فيها سبعين طالبًا، وكان لها تأثيرٌ كبيرٌ على الحالة التعليميّة في اللواء[٣]، وفي عام ١٩٣٠ تم بناء مدرسة جديدة في اللواء، هي مدرسة (الفيصليّة)[٤].

كان على التلاميذ الذين ينهون تعليمهم الابتدائي في اللواء، أنْ يغادروا إلى لواء البصرة، لخوض الامتحانات النهائية هناك؛ إذ كانت تجري بالطريقة الوزارية العامة[٥]، فضلًا عن إتمام دراستهم الثانويّة هناك، وقد وفّرت الحكومة للطلّاب الوافدين إليها أقسامًا داخليّةً لإيوائهم لحين إتمام دراستهم، وقد عزت الحكومة سبب عدم بناء مدرسةٍ ثانويّةٍ في العمارة إلى قلة عدد الطلّاب فيها[٦].

يتّضح من خلال ما تقدّم أنّ مستوى التعليم في اللواء شهد تطورًا نسبيًّا ولكنّه لم يرتقِ إلى مستوى انتشال سكّان اللواء من ظلمات الجهل؛ حيث بقيت الأمية منتشرةً في صفوف كثيرٍ من السكان، ويتّضح هذا إذا ما عرفنا أنّ نسبة المتعلّمين في اللواء إلى نسبة عدد السكّان كانت تساوي خلال سنة (١٩٣٢م) ٢٩ بالألف[٧]، وهي نسبةٌ ضئيلةٌ تعكس لنا في الوقت نفسه مدى ضآلة التعليم

١. حسين جميل، المصدر السابق، ص١٨.
٢. مقابلة مع الأستاذ جبار عبد الجبيراوي، بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٠.
٣. جريدة الاستقلال، العدد ٣٦٧، بغداد، ٢٥ شباط ١٩٢٤.
٤. دليل المملكة العراقيّة، ١٩٣٥-١٩٣٦، المصدر السابق، ص٣٦٣.
٥. حسين جميل، المصدر السابق، ص٢٠.
٦. جريدة الوقائع العراقيّة، العدد١٠٤.
٧. سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، ص٥٧٢.

في حقبتي العهد العثماني والاحتلال البريطاني للواء، وممّا تجدر الإشارة إليه، أنّ أغلب المدارس التي تأسّست في اللواء سواء أكان ذلك في حقبة الاحتلال أم في زمن الانتداب البريطاني، كان للأهالي دورٌ كبيرٌ وملحوظٌ في إقامتها من خلال التبرعات، التي كانت الحكومة تطالبهم بها من أجل إنشائها[١]، وجدير بالذكر أنّه خلال سنة ١٩٣٠م، أُسّس في علي الغربي معهد علمي أدبي باسم (معهد الإصلاح)، وقد قام بتأسيسه عددٌ من رجال القضاء المهتمّين بشؤون الثقافة، ومن هؤلاء كان الأديب عبد الغني أفندي الحكيم، الذي أصبح مديره، وقد ألقى في يوم افتتاح المعهد خطابًا جاء في إطلالته هذه الأبيات:

ألا إنّ أرجاء الكمال فسيحـــــــــــــــة
فانعم بمن يرتاد بعض فسيحـــــــــها
وهذه رياح العلم هبّ هبوبهـــــــــــــا
فخير سفين أنْ تسير بريحـــــــــــــها
وما (معهد الإصـــــلاح) إلّا ســـــفينـــــة
تقلّ من الآداب فائح شحيحـــــــــــــــها
وما البـــــحر إلّا الجـهل صعـــــب ركـوبه
على أنّ نفـــس الحر ضحت بروحـــــــــها
فإنْ جنحت والبحر هائج فعـــــــــاذر
بأنْ أقلعت بالركب قبل جنوحـــــــها

١. التقريـر الرسـمي المرفوع إلى عصبة الأمـم عن أحوال عن أحـوال الإدارة العراقيّة في سـنة ١٩٢٦، ص١٨٥.

وإنْ جمحت نفس الجهول فإنّنا

سنسعى إلى تخفيف بعض جموحها

ألستَ ترى أنّ المعاهد أُسّست

لإصلاح سقم الناس لا لصحيحها

كان هدف تأسيس المعهد المذكور هو نشر العلوم والمعارف وبث روح الثقافة بين الأهالي، وتهذيب الأخلاق ومحاربة الأمراض الاجتماعية ومباشرة تدريس الأميّين[١]، وهو أشبه (بمعهد خيري)، حتى أن القائمين بالتعليم فيه كانوا من موظّفي الدولة، إذ كانوا يمارسون عمليّة التعليم فيه مساءً، وكان مديره المذكور يشغل منصب رئيس بلدية علي الغربي حينذاك، واستمر هذا المعهد بمهمته تلك طيلة السنوات (١٩٣٠- ١٩٣٢)[٢].

هـ- المكتبات

كان لضآلة مستوى التعليم في اللواء انعكاساتٌ تسبّبت بشكلٍ ملحوظٍ في ضمور مقوّمات الثقافة في العمارة، ومن بين أبرز تلك المقوّمات انعدام وجود المكتبات؛ إذ لم تكن هناك في اللواء، حتى عام ١٩٢٩م، أيّ مكتبة، سوى بعض المخازن البسيطة لبيع الكتب لا سيّما المدرسية[٣].

أمّا المكتبة العصريّة التي أسّست في العمارة عام ١٩٢٩م، فقد نشر عنها في جريدة الاتحاد المقال التالي: «يعود الفضل في تأسيس المكتبة العصريّة إلى عبد الرحيم عبد الرحمن الرحماني المولود في العمارة (محافظة ميسان) اليوم عام

١. مجلة الهدى، السنة الثالثة، العمارة، شباط ١٩٣١، ج٢ ص١٢٩.
٢. مقابلة مع الأستاذ جبار عبد الله الجبيراوي بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٠م.
٣. مقابلة مع الأستاذ الجويبراوي، المصدر السابق.

١٩٠٠م، وهو من أوائل المتخرّجين في المدرسة السنيّة (الأميرية فيما بعد) عام ١٩٢٦م، الذي كانت غايته في بادئ الأمر الالتحاق بدار المعلمين، لكنّه خلال وجوده في بغداد غيّر رأيه، وعاد أدراجه للتشاور مع واحدٍ من أبرز الشخصيّات العماريّة آنذاك هو السيّد عبد المطلب الهاشمي الذي قرّر شراء مطبعةٍ ونصبها في مدينة العمارة في أواخر عام ١٩٢٧م، ومن ثم أصدر مجلةً أدبيّةً باسم (مجلة الهدى) في أواسط آب عام ١٩٢٨م، علمًا بأنّ الشاعر خليل العماري اشترى مطبعةً عام ١٩٢٤م، وأصدر جريدة (التهذيب) عام ١٩٢٦م، ومن الأمور الجديرة بالذكر أنّه في تلك المرحلة بالذات إنشاء السيّد عبد المطلب الهاشمي والشيخ حبيب المهاجر العاملي مكتبتين إحداهما عامة للمطالعة المجانيّة، والأخرى مكتبة لبيع الكتب الثقافيّة سمّيت بالمكتبة العربيّة التي تشارك الرحماني مع الهاشمي بها للتخصيص في بيع المجلات والجرائد التي كانت ترسل إلى العمارة؛ ممّا حدا بالرحماني الذهاب إلى العاصمة بغداد والاتصال بمحمود حلمي صاحب المكتبة العصريّة في بغداد والتعاقد معه في الخامس من تشرين الأول من عام ١٩٢٩م، بعد أنْ استبدل الرحماني اسم المكتبة العربية إلى العصريّة وفك الشركة مع السيّد عبد المطلب الهاشمي الذي اختصّ بالعمل الصحفي والمواظبة على إصدار مجلة الهدى.... وعلى إثر ذلك كانت المكتبة العصريّة في العمارة امتدادًا للمكتبة العصريّة في بغداد وإضافة إلى بيعها الصحف والمجلات المحليّة التي كانت تصدر في العمارة مثل جريدة التهذيب (١٩٢٦-١٩٢٩) ومجلة الهدى (١٩٢٨-١٩٣١)، وجريدة الكحلاء (١٩٣٢-١٩٣٥)»[١].

١. مقال للأستاذ الجويبراوي، في جريدة الاتحاد، العدد ٤٥٠.

و- الحركة الصحفيّة

لم تتجاوز الحركة الصحفيّة في العراق خلال حقبة الاحتلال البريطاني إطار الألوية العراقيّة التي كانت تتمتع بثقلٍ سياسي وثقافي بشكلٍ عام، إذ كان إصدار الصحف العراقيّة في الحقبة المذكورة منحصرًا في ألوية بغداد، البصرة، الموصل[١].

أمّا لواء العمارة، فقد خرجت أولى إصدارات صحفه في عام ١٩٢٦، إذ أصدرت في هذا العام (جريدة التهذيب) لصاحبها أنور التحافي، وقد صدر أول عددٍ منها في ١١ آذار من العام المذكور، وهي جريدة أسبوعيّةٌ انتقاديّةٌ فكاهيّة، استمر إصدارها ثلاثة أعوام، وتوقفت في ٣١ كانون الأول ١٩٢٩[٢].

وفي عام ١٩٣٢م، صدرت جريدة الكحلاء وهي جريدةٌ أسبوعيّةٌ جامعة، وكان رئيس تحريرها في بادئ الأمر المحامي أحمد فائق، بعد ذلك أصبح السيّد عبد المطلب الهاشمي رئيسًا لتحريرها[٣].

وفي ٧ آب ١٩٢٨م، صدرت في اللواء (مجلة الهدى)، وهي مجلة أدبيّةٌ علميّةٌ ثقافيّةٌ لصاحبها ومديرها المسؤول السيّد عبد المطلب الهاشمي، واستمر إصدارها مدة ثلاث سنوات[٤].

وقد أسهمت هذه الإصدارات بشيءٍ من تحسين الوضع الثقافي في اللواء، غير أنّ أهمّ تلك الإصدارات، هي مجلة الهدى، إذ كان الغرض الرئيس من

---

١. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ينظر، والحسني، عبد الرزاق، تاريخ الصحافة العراقيّة، ج١؛ زاهدة إبراهيم، كشاف الجرائد والمجلات العراقيّة.

٢. زاهدة إبراهيم، المصدر السابق، ص٥٠، والحسني، عبد الرزاق، تاريخ الصحافة العراقيّة، المصدر السابق، ص٨٥.

٣. جريدة الكحلاء، العدد ٤٨.

٤. مجلة الهدى، ج١، السنة الثالثة، العمارة، شباط ١٩٣١، زاهدة إبراهيم، المصدر السابق، ص٣٥٦.

إصداراها هو محاربة التبشـير، فقد كان لها أثرٌ مباشرٌ في مكافحته، بحيث أعلن بعض الأشـخاص رجوعهم إلى الدين الإسلامي بسببها، وكان من أبرز هؤلاء الأشـخاص رجل يدعى (علوان)، حيث يذكر أنّ الأخـير أصبح مبشرًا كبيرًا في بغداد، وبعد لقائه مع الشـيخ إبراهيم العاملي الـذي أوفد إلى مدينة العمارة، واطلاعه على المجلة، أعلن رجوعه[١].

ويلاحظ أنّ محرري هذه الإصدارات الصحفية كانوا من الأدباء، ومن أبرز الشـخصيّات الأدبيّة والثقافيّة في اللواء، وممّا يلاحظ أيضًا في هذه الإصدارات الصحفيـة أنّهـا ذات صبغةٍ أدبيّةٍ علميّـةٍ ثقافيّةٍ عامة، مبتعدة عـمّا كان يدور في العراق مـن أحداثٍ ومتغيّراتٍ سياسـيّةٍ مهمّة، كانت تمثّل بالنسـبة للصحف العراقيّة الأخرى آنذاك، حديث الساعة، ويرى الباحث أنّ هذا الأمر يعود إلى ما كانت تقوم به الحكومة بتأثيرٍ بريطاني، من تضييقٍ إعلامي مارسته على الصحف العراقيّة بشكلٍ عام، والصحف التي بدأ إصدارها حديثًا بشكلٍ خاص، لتحجيم دورها الذي قد يصل إلى مسـتوى ما وصلت إليه بعض الصحف العراقيّة ذات الصوت الجريء والمعروف آنذاك[٢].

١. مقابلة مع الأستاذ جبار عبد الله الجبيراوي بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٠.

٢. على سـبيل المثال لا الحصر، جريدة الاستقلال، للمزيد من المعلومات التي تخص هذه الصحيفة يُنظر: صالح محمد حاتم، صحيفة الاستقلال في سنوات الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣١).

الفصل الرابع:
الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة
في عهد الانتداب البريطاني

المبحث الأول
الأوضـاع الاقتصاديّة

أ- الزراعة

كان للسياسة البريطانيّة التي رسمتها السلطة المحتلّة لإدارة مقاطعات لواء العـمارة الزراعيّة خلال سـنوات الاحتلال أثرها الواضـح في الإجراءات التي قامت بهـا الحكومة العراقيّة خلال سـنوات الانتداب البريطـاني على العراق، معتمـدة في ذلـك على ما قامت به بعـض اللجان البريطانيّة من مسـحٍ جغرافي ودراساتٍ ميدانيّة للواء العمارة، سـبقت حقبة الانتداب، وأهمّها تلكً التي قام بها، النقيب داوسن(Dowson V.H.W)،[١]، وذلك سنة ١٩١٩م، فقد حصل هذا الأخير بعد دراسـةٍ شاملةٍ قام بها في أراضي اللواء الزراعيّة على بياناتٍ ساعدت الحكومة العراقيّة ومستشـاريها البريطانيين على وضع سياسـةٍ تتلاءم مع طبيعة أراضي المنطقة[٢].

عقدت الحكومـة العراقيّة بين عامي (١٩٢٣-١٩٢٧م)، التزامات جديدة مع شيوخ العشائر في العمارة مدتها خمس سنوات، فضلًا عن ذلك أضافت ١٠٪ على مبالغ إيجار البدلات السنويّة لبعض المقاطعات، وخفضت بعض المقاطعات الأقل جودة من الأولى[٣].

---

١. شـغل النقيب داوسن منصب مدير الشؤون الزراعيّة في العمارة (Circle Omicer)، في ١/ ٣/ ١٩١٩م، وهو ليس داوسن صاحب التقرير المعروف حول الزراعة، الذي قدم إلى العراق عام ١٩٢٩م، ينظر Wilson، OP. Cit. p.345.

2. Collection of Fortnighily Reports to Secretary Of statefor India by civil commissioner, M.E.F form june 1th, 1919, to October, 1th 1919, P 10

٣. د.ك.و، بغداد، ملفات البلاط الملكي، ضريبة مقاطعات العمارة، لسنة ١٩٢٧، رقم الملف ١٣٤٩/ ٣١١،

وفي الوقت نفسه قسّمت بعض المقاطعات الكبيرة إلى مساحاتٍ أصغر[١]، ووزعتها على عددٍ من الشيوخ الآخرين، وغيرهم من الأهالي، وكمثال على ذلك قامت الحكومة عام ١٩٢٧ بتقسيم الأراضي التي كانت تابعةً إلى الشيخ عريبي شيخ عشيرة البو محمد إلى مساحاتٍ صغيرة، ووزعت على الصورة الآتية:

اسم الأراضي المقسّمة	المستأجرون الجدد
محلّة الشماليّة	فالح الصيهود، وهو من شيوخ البو محمد.
محلّة الجنوبيّة	محمد العريبي، وهو ابن الشيخ عريبي شيخ البو محمد.
الجزرة (أم ريشة) [١]	السيّد عبد الرحمن، وهو من الأهالي.
المحدد	السيّد صالح المحمود، وهو من الأهالي.
نصف الظليمة الشرقي	السيّد محمد السعيد، وهو من الأهالي.
نصف الظليمة الغربي	السيّد عبد عون جاسم، وهو من الأهالي أيضًا.

وقد استخدمت في ذلك أسلوب الإقناع بالشكل الذي لا يضر العلاقة بين الشيوخ والحكومة[٢]. وقد بلغ عدد المقاطعات الزراعيّة التي خصّصت إلى الأهالي في لواء العمارة (٢٨) مقاطعةً من مجموع المقاطعات فيها، التي يبلغ عددها (١٠٥) مقاطعة[٣]، ويتضح أنّ الحكومة هدفت من خلال ذلك إلى وضع حلٍّ للمشاكل المتعلّقة بالنزاع حول حدود المقاطعات ومصادر الري، وقد استطاعت

و١٨، ص٤٦، سوف أشير لها بضريبة المقاطعات مع ذكر رقم الوثيقة ورقم الصفحة.

١. يبدو أنّ الحكومة العراقيّة ومستشاريها قد أدركوا مدى فشل سياسة إقطاع المقاطعات الكبيرة إلى شيخ واحد؛ لأنّ هذه السياسة تجعل الشيخ أكثر نفوذًا وقوةً ممّا قد يؤدّي إلى وقوف هذا الشيخ بوجه الحكومة.

١. الكحلاء حاليًا، مقابلة شخصية مع السيد خالد عبد الرحيم المحامي، في ٥ تشرين الأول ١٩٩٩.

٢. ضريبة المقاطعات، و١٨، ص٤٦.

٣. المصدر نفسه، و١٨، ص٤٧.

أنْ تحتوي - وبشكل نسبي- هذه المشاكل بالطريقة المذكورة.

ولكنّها لم تلبث أنْ انتهجت بين عامي (١٩٢٨-١٩٣٠م)، سياسةً جديدةً بشأن مقاطعات العمارة وبشكل أكثر دقة، واعتمدت فيها على المعلومات التي وضعتها اللجنة الخاصّة بدراسة حالة الأراضي الزراعيّة فيها، التي ترأسها (استن)[١]، إذ جددت الحكومة بدلات هذه الأراضي بالاستناد إلى الأسس التي وضعتها اللجنة المذكورة، التي تتلخّص بما يأتي:

١- تم تقدير البدلات في أراضي اللواء الزراعيّة استنادًا إلى قدرة الأرض الإنتاجية بالإضافة إلى مساحاتها المعينة في الخرائط، التي نظمت خلال سنتي (١٩٢٥-١٩٢٦م)[٢]، وأغلب أراضي اللواء كانت غنيةً، والتقديرات كانت تتناسب مع مساحاتها، غير أنّ بعض المقاطعات كانت ذات منتوجٍ زراعي قليلٍ، لذا خفضت نسبة بدلاتها، مثل الشيطانيّة العائدة إلى الشيخ حمدان السكر شيخ عشيرة آل عيسى[٣].

٢- استنادًا إلى المعلومات التي وضعتها وحدة حسابات لجنة (استن)، أصبح تقدير بدل إيجار المقاطعات الشماليّة أكثر من المقاطعات الجنوبيّة ومنها (خسف[٤]، المشرَّح، الطيب)، واستنادًا إلى الأسس المذكورة، أصبح سعر الطغار البصري من الرز (٩٠) روبية، وكانت نسبة الحكومة المقتطعة، كبدل، روبيةً

١. هكذا ورد في النص، غير أنّ ما جاء في الوثيقة ينم على أنّه كان خبيرًا زراعيًا في لواء العمارة، خلال سنة ١٩٢٧م.

٢. قبل عام ١٩٢٥، لم تكن هناك خرائط لأراضي اللواء الزراعيّة ممّا أدى إلى حدوث بعض المشاكل بين الحكومة والفلاحين بخصوص وضع نسبةٍ لضريبة العشر.

٣. ضريبة المقاطعات، و١٨، ص٤٦.

٤. تقع هذه المنطقة على ضفة الطريق اليسرى، الذي يربط منطقة العمارة - مركز المدينة - بالكحلاء، مقابلة شخصية مع خالد عبد الرحيم المحامي، في ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٩.

واحدةً وخمس أنـات[١] لكلّ طغار من الرز[٢]، لكن الأمر سرعان ما اختلف، ولا سيّما بين عامي (١٩٢٨-١٩٣٠م)، إذ انحسرت مياه الأهوار وبعض البرك، إذ أدّى ذلك إلى زيادة مسـاحة الأرض الزراعيّة في العمارة، واسـتغلال الفلاحين لها، ممّا دفع الحكومة إلى إعادة النظر بشـأن التقديرات المفروضة على المحاصيل الزراعيّة، وبخاصة الشتويّة منها[٣]، من خلال ما تقدّم يتّضح أنّ الحكومة العراقيّة في ظلّ الانتداب البريطاني، كانت تراقب أوضاع الأراضي بشكلٍ مستمرٍ واهتمامٍ ملحوظ، جعلها تستفيد من واردات الأراضي الماليّة بشكلٍ يتناسب مع متطلّباتها منها، وهذا ما نلاحظه في العلاقة القائمة بينها وبين أراضي اللواء.

١- الحكومة العراقيّة وأراضي لواء العمارة

لم تبدِ الحكومة اهتمامًا بالأراضي الزراعيّة في العمارة خلال السـنوات الأولى من عهد الانتداب البريطاني وذلك بانشغالها خلال تلك الفترة - بصورةٍ خاصّةٍ - بتأمين الاسـتقرار السـياسي أكثر مـن الأمور الأخرى، وفي المدة بين سـنتي (١٩٢٦-١٩٢٨م)، وجهـت الحكومـة اهتمامًا بهذا الجانب، إذ لا شـكّ في أنّ الاستقرار السياسي أدّى إلى بروز هذا الاهتمام من أجل استغلالها بشكلٍ يضمن ما كان يردها باستمرار لخزينة الدولة[٤].

زاد هـذا الاهتمام بشـكلٍ أكثر من ذي قبل، وتحديـدًا بين عامي (١٩٢٩-١٩٣٠م)، وهـو أمرٌ يوضّح انعكاس الأزمة الاقتصاديّـة على فعاليّات العراق

١. الأنة: عملة هندية تعادل ٤ فلوس.
٢. ضريبة المقاطعات، و١٨، ص٤٧.
٣. المصدر نفسه، و١٨، ص٤٧.
٤. ضريبة مقاطعات العمارة، و١٨، ص٥٠.

الاقتصاديّة، وبضمنها العمارة[١] ؛ لذا راحت الحكومة تؤكّد على عدم تنازلها عن تقديرات البدلات السنوية ولأيّ سببٍ يطرأ في المستقبل[٢]، وفي ضوء ذلك أخذت تراقب أوضاع الأراضي الزراعيّة عن كثبٍ وباهتمامٍ مستمر، وبخاصّة في الأمور المتعلّقة بعلاقة الشيخ بأرضه من جهة، وعلاقة الشيخ معها من جهةٍ أخرى، ويلاحظ أنّ اهتمام الحكومة المتزايد كان منبثقًا من إدراكها بأنّ أراضي اللواء هي من أغنى أراضي العراق ثروةً في زراعة الحبوب[٣].

ولإيضاح ما تقدّم، هذا ذكر لأهمّ وأبرز ما عقد من اجتماعاتٍ خلال المدة المذكورة، عقد اجتماع لتدارس وضع الأراضي في لواء العمارة، وحضره عددٌ من المسؤولين العراقيين، وكان أبرزهم رئيس الوزراء جعفر العسكري وعددٌ آخر من المسؤولين البريطانيين من ذوي الاختصاصات المعنية بهذا الجانب، ومنهم سي. سي. جي ادمنز[٤]، واستن، وقد بحث هذا الاجتماع قضيّة تقسيم الأراضي (المقاطعات) بين الشيوخ وبين بعضٍ من السراكيل[٥] والأهالي، اتّخذت خلاله

١. شهد العراق خلال تلك السنوات أزمة اقتصادية أدّت إلى انخفاض الأسعار، وهبوط الإنتاج؛ وذلك لارتباطه بالسوق الرأسماليّة العالميّة التي ظهرت بها أولى بوادر تلك الأزمة، وقد انعكس ذلك بشكلٍ كبيرٍ على جميع الألوية في العراق بما فيها لواء العمارة، وهو من أغنى ألوية العراق إنتاجًا للحبوب، ينظر: كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص٩٧-١١٥.

٢. ضريبة مقاطعات العمارة، و١٦، ص٣٥.

٣. المصدر نفسه، و١٦، ص٣٥.

٤. ولد (ادمنز) في ٢٦/ ١/ ١٨٨٩، وابتدأ مشواره الوظيفي مع السلطة المحتلة داخل العراق في ١/ ٥/ ١٩١٥، بعدها شغل منصب معاون مستشار الوزير للشؤون الزراعيّة في لواء العمارة، وذلك في ٢٩/ ٣/ ١٩٢٥م.

٥. السركال: كلمة فارسية تعني رئيس الشغل، ودرج استخدامها بين أفراد عشائر اللواء للإشارة إلى وكيل الشيخ أو مدير أعماله في الأرض الزراعيّة، مقابلة شخصية مع الشيخ مهاجر علي شياع شيخ السواعد (الكورجة)، بتاريخ ١٣/ ٣/ ٢٠٠٠م.

قـرارات بوشر بتطبيقها في سـنة ١٩٢٧م، متّخذين من ذلك أسـلوب الإقناع وبشـكلٍ تدريجي، إذ أشـار التقرير إلى أنّ التقسـيم المباشر قد يؤدّي إلى ثورة[١]، وكان للاجتماع المذكور أثره البالغ في تعيين قيمة البدلات خلال عامي (١٩٢٨-١٩٣٠م)، وقد كان مقدارها منسجمًا مع ما كانت تمر به الحكومة من ضائقةٍ ماليّةٍ في سـنوات الأزمة المشار إليها[٢]، ومن الاجتماعات الأخرى والمهمّة التي بحثت في المضمار نفسه، الاجتماع الذي عقد في ٦ آذار ١٩٣١م، في الوقت الذي أخذت فيـه بوادر انتهاء الأزمة الاقتصاديّة تظهر تدريجيًّا، وقد حضر هذا الاجتماع كبار المسـؤولين في الدولة، وأهمّهم وكيل وزير الاقتصاد مزاحم الباججي، وتوصل المجتمعون خلاله إلى عدة قرارات:

١- «تأجيـل جباية البقايا العائدة إلى سـنة ١٩٢٩م، وما قبلها من السـنين وتقسيطها إلى خمسة أقساطٍ سنوية متساوية تدفع ابتداءً من السنة القادمة، وعلى وزارة الماليّة اتّخاذ الإجراءات اللازمة بمقتضى ذلك.

٢- جباية التحقيقات السائدة لسنة ١٩٣٠ بصورة لا تضطر المديونين إلى بيع أملاكهم أو مواشـيهم أو بذورهم اللازمة لزرعهم بشرط التحقّق عن عجزهم عـن التأدية، وعدم ترك المجال للمتقدّمين منهـم للتخلّص من تأدية ما عليهم، وستؤجّل ديون المكلّفين الذين يتحقّق عجزهم في السنة من التأدية.

٣- أكّـدت الحكومـة عـلى إيصـال البلاغات (الإنـذارات) إلى الشـيوخ المسـتأجرين بأنّ الذي لم يدفـع عليه من ديون فإنّه يعرض نفسـه إلى الطرد من المقاطعة ومنحها إلى شيخ (ملتزم) آخر»[٣].

---

١. ضريبة المقاطعات، و٢٢، ص٦٢.

٢. المصدر نفسه، و١٨، ص ٤٧.

٣. المصدر نفسه، و٩، الصفحات ٢٦، ٢٧- و١٢، ص٣٠.

ونلاحظ من خلال ما تقدّم أنّ الحكومة العراقيّة أعطت تسهيلاتٍ واضحة إلى شيوخ لواء العمارة، وهو أمر يدخل ضمن إطار السياسة العامّة التي رسمها الملك فيصل الداعية إلى تقريب رؤساء العشائر إلى الحكومة والاستفادة منهم، في الوقت الذي حذرت فيه كلّ من يتهاون بتطبيق قوانين الحكومة المرعية وهي بذلك اعتمدت في تعاملها معهم أسلوب الترغيب والترهيب.

٢- أصناف الأراضي في لواء العمارة

بعد أنْ أكملت القوات البريطانيّة المحتلّة هيمنتها على العراق بشكلٍ كاملٍ في سنة ١٩١٨م، عمدت إلى اتخاذ إجراءات عدة كانت جميعها صادرةً عن السلطة العسكريّة ممثلةً (برئيس الضباط السياسيين) ومن ضمنها الإجراءات التي كانت تخصّ الأراضي الزراعيّة، وقد جاءت على هيئة أنظمة وقوانين، غير أنّ جميع تلك القوانين لم تكن تلائم طبيعة المجتمع الريفي؛ لأنّها صيغت بمنظورٍ عسكري يهدف إلى خدمة القوات المحتلّة دون مراعات الحالة العامة في المناطق المعنية، وقد انسحب هذا الأمر على أراضي لواء العمارة وبشكل واضح يختلف عن ألوية العراق الأخرى؛ وذلك لما تمتاز به أراضيه من صفات خاصّة[١].

حينما كانت السلطة البريطانيّة المحتلّة تفرض البدلات وأجور الالتزام على الأراضي الزراعيّة في العمارة لم تكن تراعي قدرة الأرض الإنتاجية، التي تتركز بشكلٍ أساسٍ على مساحة الأرض الزراعيّة؛ لذلك أثرت هذه الإجراءات بشكلٍ أو بآخر في علاقة بعض الملتزمين بالسلطة المحتلّة – كما هو الحال مع الشيخ محمد الحطاب شيخ البو دراج – ممّا كان يؤدّي إلى الإرباك في تقدير قيمة

١. الهلالي، عبد الرزاق، الإقطاع والديوان في العراق، ص٤٣.

الواردات في الخزينة الرسميّة سواء كانت هذه الواردات عينية أم مالية[١]، من جراء تدهور العلاقة بين بعض الشيوخ والسلطة المحتلّة، في حين ظلت السلطة تحافظ وتحرص كلّ الحرص على علاقاتها مع الشيوخ المتنفذين بالمنطقة، وذلك لكسب أعدادٍ كبيرةٍ إلى جانبها للاستفادة منهم في تجنيد أفراد عشائرهم في أعمال السخرة؛ ولهذا ظلّ الفلاح هو الطرف الوحيد الذي كان ضحية هذا الموقف[٢].

إثر تعاقب الحكومات في المدة التي شملت سنوات الانتداب البريطاني، لا سيّما السنوات الواقعة بين عامي (١٩٢٧-١٩٣٠م)، عدلت بعض الأمور المتعلّقة بالأراضي الزراعيّة، وخلصت إلى اتّخاذ قرارٍ يرمي إلى تصنيف أراضي اللواء إلى مساحاتٍ عدّة مستندة في ذلك على قدرة الأرض الإنتاجية، وجاء ذلك على الوجه الآتي:

١- **الصنف الأول**: ويشمل جميع الأراضي الغنية بزراعة الشلب (الرز) بنسبة ٣٠٪ من مساحة أراضي اللواء بشكل عام، وأغلبها كان يقع في مقاطعات اللواء الجنوبيّة.

٢- **الصنف الثاني**: وهي الأراضي الممتدة من حدود نهر البتيرة[٣] حتى آخر حدود اللواء الشماليّة، وهي أراضٍ كانت تزرع بمحصول الحنطة والشعير.

٣- **الصنف الثالث**: وهي ما تبقى من أراضي اللواء الزراعيّة الأخرى التي كانت تزرع بها محاصيل غير الحبوب مثل الفواكه والخضروات[٤].

١. إنّ هذا الأمر كان يحدث، نتيجة لاتخاذ إجراءات جديدة تتعلق بتسليم الأراضي إلى شيوخ جدد.

2. Ireland, OP. Cit, P.88

٣. وهو أحد فروع نهر دجلة، ويقع في شمال غرب مدينة العمارة - مركز اللواء - ضمن حدود مقاطعة بني لام.

٤. د. ك. و، بغداد، ملفات وزارة الداخليّة، الموضوع مقاطعات وتشكيلات إدارية لسنة ١٩٣٠م، رقم الملف٦٦٧٩/ ٢٣٠٥٠، و٦٧، ص٤٢.

إنّ هذا التقسيم للأراضي ربما كان ناتجًا عن رغبة الحكومة في حصر الأراضي الزراعيّة ذات القدرة الإنتاجية الجيدة، من أجل وضع نسب جديدة للضرائب المفروضة على الأراضي الزراعيّة بشكلٍ يتناسب مع إمكانيّة الأرض الإنتاجيّة، وهي بذلك اختلفت بشكلٍ كبيرٍ عمّا كانت تقوم به السلطة المحتلّة في هذا الصدد[١] في هذا الجانب، إذ لم تباشر لا السلطة المحتلّة ولا الحكومة العثمانيّة من قبلها في تصنيف الأراضي الزراعيّة إلى أصناف، بل اكتفت بوضع تقديراتٍ تخمينيّةٍ دون مراعاة الأسس التي اعتمدت عليها الحكومة العراقيّة في سنوات الانتداب في تقسيم الأراضي إلى أصناف.

وقد انعكس ذلك - كما هو واضح - بشكلٍ إيجابي على فعاليّات اللواء التجاريّة التي شهدت إرباكًا عامًا في السوق بسبب الحرب العالمي الأولى، وبعد أنْ أصبح لواء العمارة أحد ميادينها العسكري.

ب- التجارة:

بعد أنْ وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها شهد العراق تطورات مهمّة في تاريخه المعاصر، وكان أهمّها ثورة عام ١٩٢٠م، التي أجبرت البريطانيين على تغيير سياستهم إزاء العراق، وأدّت بالنتيجة إلى قيام حكومةٍ ملكيّةٍ مقيدةٍ نظريًّا عملت جاهدةً من أجل تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي.

تماشيًا مع هذا السياق، ركزت الحكومة على تطوير وتحسين طرق المواصلات وبخاصّة النهريّة منها، الأمر الذي ساعد على ازدهار حركة التصدير من جديد،

١. لا يقصد الباحث هنا أنواع الأراضي، وهو ما قامت به الحكومة العثمانيّة خلال مدة حكمها العراق، إذ قسمت الأراضي فيه إلى أنواع منها الأراضي السنية والأراضي التركة والأراضي الموات... الخ، بل يقصد هنا هو تصنيف نوع الأرض بالشكل الذي أوضحته في المتن، وبهذه الصفحة تكون قد اختلفت إجراءات الحكومة العراقيّة عمّا كان عليه الأمر في السابق.

وبشكل أوسع ممّا كان عليه قبل الحرب وقد تمخض من ذلك انتعاش التجارة بشكلٍ عام نسبيًّا، كما شجّعت المزارعين على التوسّع في زراعة الأراضي الزراعيّة من أجلٍ تحقيق إنتاج أوسع[١] لأغراض التصدير، بعد أنْ كان الإنتاج مرتبطًا بشكلٍ أساسٍ بحاجات السوق المحليّة، كما شهدت الحقبة المذكورة تحسين أوضاع مخازن الحبوب ممّا ساعد على انتعاش التجارة الخارجيّة[٢]، وقد انعكس هذا الأمر بشكلٍ إيجابي على الزراعة في لواء العمارة وبخاصّة في سنوات الانتداب الأخيرة وتحديدًا بين عامي (١٩٢٨-١٩٣٠م)، فقد شهد اللواء تطورًا ملحوظًا في إنشاء السدود واستخدام المضخّات، الأمر الذي جعل الزراعة في اللواء تنشط وتزدهر من جديد وخاصّة زراعة الحبوب منها الرز والحنطة والشعير، وأصبحت تؤلّف نسبةً عاليةً من صادرات العراق الزراعيّة آنذاك[٣]، وأخذ ارتباط العراق الاقتصادي بالدول الرأسماليّة وخاصّة بريطانيا يزداد بشكلٍ ملحوظ، الأمر الذي جعل أغلب صادرات اللواء تذهب إلى أسواقها وبخاصة الحبوب والمنتجات الحيوانيّة[٤]، ولم يختلف الأمر كثيرًا بالنسبة للواردات[٥] فقد كانت أغلب وارداته تأتي من الدول الرأسماليّة لا سيّما بريطانيا ومستعمراتها[٦] وأهمّها الأقمشة والمضخات[٧].

---

١. الفتّال، زهير جواد، التجارة، بحث في كتاب حضارة العراق، ج١٢، ص١٥٤.

٢. المصدر نفسه.

3. Special Report 1920، J 1931 . OP. P.185.

٤. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجة والتطور الاقتصادي (١٨٤٦-١٩٥٨)، ج١، ص١٤١- ١١٤٢-١٤٦-١٤٧.

٥. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، المصدر السابق، ص٩٥، مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، ص٧٣- ٨٨.

٦. المصدر نفسه، ص٩٥.

٧. المصدر نفسه، ص١٠٠.

١- وسائل النقل والمواصلات:

إحدى الصفات المميّزة للعراق هو وجود نهرين عظيمين هما دجلة والفرات فضلًا عن كثرة تفرّع هذين النهرين، وقد نجم عن ذلك نتائج عدة كان أهمّها ملاصقة صفة النشاط الزراعي للبلاد، بالإضافة إلى أنّهما طرق مواصلات ناجحة، وقد مارس البريطانيون نشاطًا مسحيًّا في بداية الأمر واستخدموا في الأخير سفنًا نهريّةً لنقل بضائعهم بين البصرة وبغداد، ممّا أدّى إلى انتشار بعض المحطات التجاريّة في لواء العمارة كان الهدف منها التزوّد بالوقود واستراحة التجار، وأبرز تلك المحطّات كانت تقع في المنطقة المقام فيها ضريح (الدفاس) وكان ذلك في الحقبة العثمانيّة، حيث مارست السفن التابعة لشركة لنج نشاطها التجاري[١] في لواء العمارة، إذ كانت حقوقها تصان من قبل وكلاء يتعهدون بذلك[٢] غير أنّ الحال لم يستقرّ على ما هو عليه لا سيّما أثناء دخول قوات الاحتلال البريطانيّة إلى اللواء، وإكمال عمليّة الاحتلال العسكري له في ٣ حزيران عام ١٩١٥م، إذ شهدت طرق المواصلات وبخاصّة النهرية منها توقّفًا ملحوظًا في الفعاليّات التجاريّة والنقل العام، غير أنّه لم يؤثر على وسائط النقل النهري المستخدم لأغراض التموين والنقل العسكري ونقل الأفراد التابعين لقوات الاحتلال، ولم تكتفِ القوات المحتلّة البريطانيّة بالاستفادة من هذه الطرق حسب بل عملت على تطويرها بالشكل الذي ينسجم مع متطلبات الاحتلال، مثل كري الطمي الذي كان يعيق سير السفن في الأنهر[٣].

١. إنّ النشاط الذي مارسته تلك السفن لم تكن الغاية منه تجارية بالدرجة الأولى، وإنّما استخباراتية استطلاعية، ولكن بساتر تجاري، الأمر الذي يفسر سرعة إدارة السلطة البريطانيّة المحتلة إلى حد ما للمنطقة في غضون سنوات الاحتلال.

٢. فردوس عبد الرحمن كريم، المصدر السابق، ص١٩٥.

3. Administration Report of the Public Works department for the four Years, 1924, 1925_1926, and 1927., p.p.23.42.

وظـلّ الحال كذلك لمدةٍ متأخّرةٍ من سـنوات الاحتـلال، وإنْ رافقه تطوّرٌ قليلٌ طرأ على هذه الطرق من جراء اسـتقرار الوضع العسكري لصالح القوات البريطانيّـة، إلّا أنّ هـذا الوضع تغيّر في عهـد الانتداب البريطـاني، إذ عملت الحكومة العراقيّة إلى إحداث إصلاحاتٍ شـملت تطوير كلّ طرق المواصلات في الألوية الجنوبيّة، وذلك خلال الأعوام (١٩٢٣ - ١٩٢٤م)، حيث قامت ببناء عددٍ من الجسور والقناطر[١]، وكانت حصة لواء العمارة منها لا يستهان بها؛ وذلك لاحتوائه على شـبكةٍ من الأنهار الفرعيّة، ووقوعه عـلى خط المواصلات الذي يربط بين بغداد والبصرة، وهو بذلك نال اهتمامًا خاصًّا من لدن الحكومة، حيث قامت ببناء جـسر في منطقة الماجديّة وقد بلغـت تكاليف هذا الجسر (٤٠٠٠) روبيـة، أضيفت لها مسـاعدة مالية قدمهـا (عبد اللطيف المنديـل)[٢] للمشروع المذكور، وقد شكرت الحكومة هذا الرجل على ما أبداه من مساعدة[٣].

وفي الحال نفسـه أنشـأت الحكومة (٢٤) جسرًا خشـبيًا، و(٤٠٠) قنطرة، كانت بمنزلة جزءٍ أساسٍ ضمن تركيبة الطريق الرئيس المكون لطريق البصرة ــ بغداد، الذي يمرّ من خلال لواء العمارة[٤].

أسـهمت هذه الجسور والقناطر في تنشـيط الفعاليّات التجاريّة نسبيًا، التي ضعفت كثيرًا في سـنوات الاحتلال البريطاني، كما قامت الحكومة ببناء الجسور والقناطـر في الأقضية والنواحي بشـكلٍ عام، غير أنّ تلك الجسـور كانت أكثر

1. Administration Report of the Public Works directorate Iraq, for Period 1st April, 1923 to 31st march 1924, p.6.

٢. هو من الشخصيّات البصريّة التجاريّة المعروفة، وأصبح وزيرًا للتجارة في وزارة النقيب الأولى.

3. Administration Report, for Period 1923 to 1924. p.6.

4. Administration Report, for Period 1923 to 1924. p.139

بساطةً من تلك التي شيّدت في اللواء فكانت بمنزلة قوارب خشبيّة مجموعة بعضها إلى البعض الآخر، إذ لم تكن الدولة قادرةً على صرف مبالغ لإنشاء جسور بمستوى الجسور التي شيّدت في مركز اللواء[1]، وبقيت الطرق البرية بشكلٍ عامٍّ بسيطةً وضيقةً، وتشكل القناطر فيها جزءًا رئيسًا في تكوينها[2].

وممّا تقدّم يمكن أنْ نوجز بأنّ لواء العمارة حظي باهتمام الحكومة لكونه يقع على شبكةٍ واسعةٍ من الطرق النهرية والبرية؛ وذلك لما لطرق المواصلات من دورٍ كبيرٍ ومهمٍّ في تنشيط فعاليّة التجارة آنذاك، وبالتالي انعكاس هذا الوضع على تطور اقتصاد العراق بشكلٍ عام، ولا سيّما أنّ النشاط التجاري كان يأتي بعد الزراعة من حيث الأهميّة في العراق.

٢- الضرائب:

كانت الضرائب موردًا ماليًا مهمًّا بالنسبة لميزانية المحتلين خلال سنوات الاحتلال البريطاني؛ لذا عملت السلطات على تنوعها، وعلى تأسيس سلطةٍ إداريّةٍ عملت على تنظيم جبايتها بالشكل الذي يضمن وصول تلك الواردات بشكلٍ منتظمٍ إليها؛ وذلك لتزيد نفقات الجيش المحتلّ، وتمشية الأمور الأخرى المتعلّقة بذلك.

ساد الأمر نفسه إلى حدٍّ كبيرٍ في سنوات الانتداب البريطاني، وتمسّكت الحكومة ببعض القوانين المتعلّقة بالضرائب التي كان يعمل بها خلال سنوات الاحتلال، بل حتى أنّ بعضًا منها كان سائدًا خلال العهد العثماني من إجراء بعض التغيّرات التي شملت بعض أنواع الضرائب، وهو أمرٌ طبيعي انساق مع

1. Ibid. p6.
2. Ibid.

التغيير الذي طرأ على الوضع السياسي بشكل عام[١].

عملت الحكومة خلال سنوات الانتداب على تقسيم الضرائب في العمارة - كما فعلت في العراق بشكلٍ عام- إلى أربعة أقسام، وهي كما يأتي:

أولًا: الضرائب البلديّة: وأهمّها ضريبة الجسور والمعابر وضرائب أخرى.

ثانيًا: ضريبة الملك: وهي ضريبةٌ سنويّةٌ كانت تجبيها الحكومة من الأشخاص الذين يملكون عقاراتٍ في المدن لكنّها لا تنطبق على الأراضي الزراعيّة[٢].

ثالثًا: (الكوده): وهي ضريبةٌ سنويّةٌ كانت تفرضها الحكومة على الماشية، إضافةً إلى العشر الذي كانت تفرضه على بيع الأسماك، ويبلغ مقدار الكوده روبيةً واحدةً لكلّ رأس من الأبقار، و(٨) آنات لكلّ رأسٍ من الأغنام أو الماعز[٣].

رابعًا: ضريبة العشر: وهي ضريبةٌ سنويّةٌ أيضًا، كانت الحكومة تفرضها على المنتجات الزراعيّة، وهي ضريبةٌ ممكن زيادتها حسب ما ترتئيه الحكومة أو تخفضها، بناءً على بعض الظروف والأحوال الاستثنائية[٤]، ويبدو أنّ الهدف الرئيس من هذا التقسيم هو ضبط نظام الضرائب القائم آنذاك.

إنّ ضريبة الجسور والمعابر لم تنظم بقانون إلّا في عام ١٩٢٨م، وكانت طوال السنوات السابقة لهذا التاريخ غير منظمةٍ من حيث مقاديرها وطرائق جبايتها[٥]، ومع هذا كانت تشكّل مصدرًا جيدًا للخزانة الحكوميّة، لا سيّما في العمارة حيث شهد اللواء إنشاء جسور ومعابر عدّة على الأنهر المتفرّعة من نهر دجلة.

---

١. البرت، م، منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص ص٢١٨_٢٠٧.

2. Iraq Government of the Economic committee, 1922, p.p10، 11; Special Report, 1921_1931 op. cit, p 109.

٣. دليل المملكة، لسنة ١٩٣٦_١٩٣٥، المصدر السابق، ص٢٣٢.

٤. ضريبة مقاطعات العمارة، و١٨، ص٤٦.

5. Special Report. 1921-1931،op. cit, p103.

أمّا ضريبة الملك فإنّها أوجدت بدلًا من الضريبة التركية المسماة بضريبة العقار، وعند احتلال الجيش البريطاني إلى اللواء كانت هذه الضريبة تذهب إلى خزينة مجلس بلدية اللواء، غير أنّ عام ١٩٢٣م، شهد صدور قانونٍ جديدٍ شمل تعديلاتٍ تخصّ هذه الضريبة، وخلص الى فرض ضريبةٍ على قيمة الإيجار السنوي لكلّ عقارٍ في اللواء[١].

أمّا ضريبة (الكوده) فقد جاءت عن النظام المالي العثماني وهي بمنزلة عُشر، يؤخذ على الزيادة السنويّة الحاصلة في عدد رؤوس المواشي، – وكانت حصة لواء العمارة من هذه الضريبة كبيرةً نسبيًا مقارنةً مع باقي ألوية العراق؛ لأنّه يتميّز بظروفٍ طبيعيّةٍ ملائمةٍ لرعي المواشي– وعلى بيع الأسماك أيضًا، ويستثنى منها الحيوانات التي تستخدم في حراثة الأرض وسقي المزارع غير أنّ هذه الضريبة تحوّلت بعد استيلاء القوات البريطانيّة المحتلّة على لواء العمارة إلى ضريبةٍ تؤخذ مقابل استخدام المجازر، وقد ابتغى البريطانيون من ذلك خفض قيمة أسعار اللحوم بوصفها مادةً غذائيّةً أساسية، وكانت هذه الضريبة تجبى من خلال شيوخ العشائر، فقد فوضوا هؤلاء بجباية هذه الضريبة من أفراد عشائرهم، وهناك ضريبةٌ أخرى كانت تفرض في اللواء هي ضريبة المياه القذرة، وهي ضريبةٌ أخذت عن النظام العثماني[٢].

استخدم البريطانيون طرقًا عدةً لجباية الضرائب في لواء العمارة، وكان من أهمّها وأكثرها شيوعًا هي طريقة تقدير المحاصيل في مساحةٍ معينةٍ من الأرض بوساطة العين المجردة، وطريقة القياس بوساطة حبل عند فرض الضرائب على

1. Ibid, 108; Sanction d Badget Estimates, Occupied, Territories of AI-Iraq, p.4.

2. Special Repork. 1921-1931، op. Cit .p. 09; Sonetion budget ،op. cit.p. 4; Iraqi Government Report of the Economic Committee, op. cit .p. p. 10-11.

الــرز، ويلاحظ عدم دقة الحكومة في كثيرٍ من الأحيان بشــأن اســتخدام طريقة التخمــين في جباية الضرائب، أمّا ضريبــة المواشي، فقد كانت تتــم بطريقة عد الرؤوس[١].

كان شــيخ العشــيرة وهو المســؤول أمام الحكومة في جمع ودفع الضرائب؛ لذلك ســعت الحكومة وبشــكلٍ دائم من أجل إقامة علاقاتٍ طيبةٍ مع شــيوخ عشائر اللواء، لا سيّما المتنفذين منهم فيه[٢].

إنّ شــيوخ العشــائر في لواء العمارة كانوا يمثّلون أداةً رئيســةً لتنفيذ سياسة السلطة سواء أكان ذلك في حقبة الاحتلال البريطاني أم الانتداب في ظلّ الحكومة العراقيّــة؛ لذا نرى أنّ الأخيرة قد اســتندت إلى كثيرٍ من الأســس التي وضعتها سياسة الاحتلال إزاء شيوخ العشائر في المنطقة حيث استفادت منها بشكلٍ كبير، هو أمرٌ كان سائدًا في العهد العثماني أيضًا، غير أنّ البريطانيين صاغوه في نمطٍ أكثر تطوّرًا وأكثر دهاءً من العثمانيين بما يحقّق مصالحهم الذاتيّة.

٣- الصناعات الحرفيّة:

اتســمت الصناعــات التي انتشرت في لــواء العمارة بكونهــا حرفيّةً بالدرجة الأولى، وتمارس في الأعم الأغلب داخل البيوت، وكانت النساء تلعب دورًا كبيرًا، ومن أشهر المنتجات الحرفيّة هي حياكة العباءة العربيّة والسجّاد الخشن الرخيص الثمن، وكان لهذه المنتجات الحرفيّة سوقٌ رائجةٌ في بغداد والمناطق المجاورة[٣].

---

1. Special Report. 1921-1931، op. Cit .p. 112.

2. M.F.Jamali, the Nem Iraq, p. 83;

عبــد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل ودوره في تأســيس الدولة العراقيّــة الحديثة (١٩٢١-١٩٣٣)، ص٧٤-٧٥.

٣. فردوس عبد الرحمن كريم، المصدر السابق، ص١٩٦-١٩٧.

كما اشــتهر اللواء بصناعاتٍ حرفيّةٍ أخرى، كان لتوفّر المادة الأوليّة في اللواء الأســاسي في إقامتها وانتشــارها مثل صناعة الأواني المنزلية كالســلال وبعض الأواني الأخــرى التي حيكت من البردي بصورةٍ دقيقــة، بالإضافة الى صناعة الحصران التي يدخل القصب في صناعتها كمادةٍ أوليّةٍ أساسيّة[١].

ولكثرة الأهوار والمستنقعات والبرك في اللواء صار من المناطق الممونة لباقي مناطق العراق بمادة الملح الذي يعدّ من أهمّ الصناعات الاســتراتيجيّة في اللواء آنذاك، ولأهميّة هذه الصناعة وانتشارها فرضت الحكومة ضريبةً عليها لتزيد من مواردها السنويّة[٢].

وعــرف اللواء أيضًا بصناعة أشــتهر بها وهي صناعــة المصوغات الذهبيّة والفضيّة، وقد اقتصرت تقريبًا ممارســة هذه الحرفة على طائفةٍ معينةٍ من السكان هم الصائبة المندائيون، وهي حرفةٌ ورثهــا الأبناء عن الآباء والأجداد، وكانت هذه الصناعة تمتاز بالدقّة والجمال، وشــملت صناعة الأســاور وعلب السكائر والملاعق الفضية، وتطعيم الســيوف والخناجر بالفضة الملونة والســوداء[٣]، كما اشتهرت هذه الطائفة من الســكّان بصناعة أباريق القهوة (الدلال)، فضلًا عن احترافهم حرفة تكاد تكون مقصورةً عليهم، وهي صناعة (المشــاحيف) وهي قوارب صغيرة تستخدم للتنقل في الأهوار، وجدير بالذكر أنّ هذه الحرفة قديمةٌ مارستها هذه الطائفة منذ مدة تعود إلى العهد العثماني[٤].

وعلى الرغم من ذلك فإنّ هذه الصناعات الحرفيّة، بقيت لمدةٍ طويلةٍ دون أنْ

---

١. كافن ماكسويل، قصبة في مهب الريح، ص١٥٥.

٢. الريحاني، عبد مخور، تحليل جغرافي لسكان محافظة نيسان، ص٢٤.

٣. مقابلة شــخصية مع الســيد نعيم زغبر حرز، أمين سر مجلس شــؤون الطائفة المندائية في العمارة بتاريخ ١٣/ ١١/ ١٩٩٩؛ جبار خضير، صياغة الفضيات، ص٩٦؛ مجلة آفاق مندائية، ص٢١.

٤. الليدي دراور، في بلاد الرافدين صور وخواطر، ترجمة فؤاد جميل، بغداد، ١٩٦١، ص٢٢٦.

يطـرأ عليها إلّا تغيير قليل وهو أمرٌ شـمل حتى الصناعات التي كانت قائمةً في مدن العراق الأخرى الكبيرة، وربما كان ذلك بسبب تأكيد الحكومة حينذاك على الزراعة، بوصف العراق بلدًا زراعيًّا والاهتمام بالزراعة هو الأولى، فكيف الحال بلواء العمارة الذي كانت فيه المنتجات الزراعيّة تمثل المادة الأساسـية في نشـاطه الاقتصادي بضمنها الصناعة التي كانت مادتها الأوليّة مصدرها الزراعة أيضًا[١].

ولعلّ من المفيد أنْ يذكر هنا أنّ الإدارة الحكوميّة كانت تسـتفيد من جهود السـجناء في اللواء، وبخاصة ذوي المهـارات العالية في الصناعات اليدويّة مثل صناعة النسـيج والحصران وفتل الألياف حتى أنّ واردات السجون بلغت عام ١٩٣١م، مقابل ما باعته من مصنوعات ٢٦٨،١٥٨ روبية[٢].

إنّ تسـليط نظرةٍ فاحصـةٍ على ما تقدّم يظهر أنّ أغلـب الصناعات الحرفيّة التي كانت تنتشر في لواء العمارة هي وليدة حقبةٍ سابقةٍ في التاريخ، ترجع بدايتها الأولى إلى العهد العثماني، ولم تشـهد هذه الصناعات تطورًا نوعيًّا وكميًّا؛ وذلك لاعتمادها على التعاقـب الوراثي من جيلٍ إلى آخر، غير أنّ المؤشّر الوحيد الذي مرت به هذه الصناعة الحرفيّة خلال حقبتي الاحتلال والانتداب هي ما تعرّضت له تلك الصناعات من هبوط في الإنتاج، وتوقّف سـوقها الداخلي نتيجة دخول جيش الاحتلال إلى اللواء، الأمر الذي أدّى الى غزو الصناعات الأجنبيّة المناطق المحتلّة فكان رواج الصناعات في الأسـواق سـببًا في تدهور وكساد الصناعات الحرفيّة المحلّية[٣].

---

١. للمزيد من المعلومات حول الصناعة في العراق وأساليب تطورها ينظر على سبيل المثال كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقيّة- التكون وبدايات التحرّك، ص١٠٤.

٢. د. ك. و، بغداد، ملفات وزارة الداخليّة، الموضوع سـجون لسنة ١٩٣١م، رقم الملف ٩٦٥٤/ ٣٢٠٥٠ و٣٨، ص١١.

٣. التميمي، حميد أحمد حمدان، المصدر السابق، ص٥٠٩.

المبحث الثاني
الأوضـاع الاجتـماعيّة

أ- المجتمع الريفي (العشائر)

اتّسـم الطابع الاجتماعي في لواء العمارة بشـكلٍ عامٍ بأنّه مجتمعٌ عشـائري[١] قائمٌ على احترام القيم العشـائريّة القديمة، وقد عرف نوعين من أنماط المعيشة، تمثّل الأول بالرعـي والتنقّل من مكانٍ إلى آخر طلبًا للـماء والكلأ، والثاني تمثّل بحيـاة الفلاحين الذيـن يمتهنـون فلاحـة الأرض وتربية الحيوانـات وصيد الأسماك وغيرها، وعلى هذا النحو حافظت القبائل في لواء العمارة على مقوّماتها كمجموعاتٍ اجتماعيّةٍ قائمةٍ بذاتها[٢].

تتمثّل قبائل لواء العمارة بظاهرة التكتل ضمن اتحاداتٍ أو مشـيخاتٍ كبيرةٍ كان أبرزهـا اتحّاد قبائل بنـي لام وقبائل البو محمد، وتعدّ هـذه الاتّحادات أعلى المجموعات الاجتماعيّة في اللواء، وينضم كلّ اتّحادٍ قبلي إلى مشـيخةٍ قويةٍ تتألّف من شيوخ القبائل الأساسـيّة المكوّنة للاتّحاد، ويرأس الجميع شيخٌ واحدٌ يعرف بلقب (شيخ المشايخ)، وغالبًا ما يكون من أسرةٍ معينةٍ ذات صفاتٍ قياديّةٍ خاصّةٍ.

ويتمتّع الشـيخ بسلطاتٍ واسعةٍ تمتدّ لتشمل كلّ القوانين والأعراف القبليّة المتعلّقة بشـؤون القبيلة، بيد أنّ سـلطته في الواقع كانت محدودة، إذ إنّ عليه أنْ

---

١. د. ك. و، بغـداد، ملفـات وزارة الداخليّة، إحصاءات العشـائر والتقسـيمات الإداريّة لسـنة ١٩٣٠، ٣٢٠٥٠/ ٩٠٤٥، و١، ص١، و٢، ص٣، و٣، ص٤، و٣، ص٨.

Max Freinherr Oppenheim. Die Beduine, Bond III, p.461.

٢. العزاوي، عبّاس، عشائر العراق، ج٣، المصدر السابق، ص٢١٤.

يأخذ بالأفكار والآراء التي تطرح من قبل الشيوخ الآخرين في الاتّحاد، والنزول عندها إذا ما لزم الأمر[١]، حفاظًا على وحدة القبيلة.

إنّ العشائر[٢] في لواء العمارة تمثّل نواة التركيبة الاجتماعيّة، وعليها رسم مستقبل تطورات الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة فيما بعد، وهذا يفرض تفصيل أوضاع هذه النواة، خلال حقبتي الاحتلال والانتداب البريطاني.

إنّ أكبر تلك العشائر هي عشائر بني لام، ويرجع نسبها إلى قبيلة طيء العربيّة[٣]، وجاءت إلى العراق من مواطنها الأصلية في الحجاز، واستقرّت في لواء العمارة طلبًا للماء والكلاء وذلك في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي، واستطاعت هذه القبيلة أنْ تكون لها نفوذٌ اقتصادي واجتماعي كبيرٌ مكّنها من ترأس تحالفٍ قبلي كبيرٍ في اللواء خلال الحقبة العثمانيّة[٤]. بفضل ذلك كتب لهذه العشيرة أنْ تؤدّي دورًا مهمًّا في مواجهة الاحتلال البريطاني للعراق[٥].

رافق وجود عشيرة بني لام في لواء العمارة عشائر أخرى شاركتها في النشاطات المختلفة التي حدثت في اللواء، وأهمّها من حيث العدد والعدة عشيرة البو محمد، التي يرجع نسبها إلى العرب القحطانيين[٦]، شغلت هذه العشيرة المنطقة الواقعة على ضفاف نهر دجلة من جنوب مدينة العمارة إلى الشمال من مدينة العزير، وقد

---

١. النجّار، جميل موسى، المصدر السابق، ص١٢٧.

٢. هناك العديد من المصادر التي بحثت في موضوع العشائر العراقيّة، ومن ضمنها عشائر العمارة على سبيل المثال؛ عبد الجليل الطاهر، المصدر السابق؛ Max Freinherr Oppenheirr, op. cit

٣. الحيدري، إبراهيم فصيح ابن السيد صبغة الله، عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، ص١١٣-١١٤.

٤. فردوس عبد الرحمن كريم، المصدر السابق، ص١١٩-١٢٤.

٥. سبق للباحث أنْ تناول ذلك مفصّلًا في الفصل الثاني من هذه الرسالة وفي صفحات مختلفة.

٦. الحيدري، إبراهيم فصيح، المصدر السابق، ص١١٣؛ عباس العزاوي، عشائر العراق، ج٣، ص٦٢.

كوّنت اتّحادًا عشائريًّا كبيرًا بعد انضمام عددٍ من عشائر اللواء الأخرى إليها، وكتب لهذه العشيرة أيضًا أنْ تؤدّي دورًا مهمًّا على الصعد كافة[١]، أمّا عشيرة آل ازيرج فتشير المصادر إلى أنّها قدمت إلى لواء العمارة من مساكنها الأصلية في أسفل نهر الغراف، وذلك في القرن السابع عشر الميلادي، واستقرّت على ضفاف نهر المجر الصغير في الجانب الأيمن لنهر دجلة جنوب مدينة العمارة[٢].

في حين كانت عشيرة البو درّاج تستوطن المنطقة الواقعة في ناحية كميت شمال مدينة العمارة، وقد اتسمت علاقاتها مع عشيرة بني لام بعدم الاستقرار، فتارةً كانت تحت لوائها وتارةً أخرى تنشق عنها حتى أنّها باتت تلتزم الأراضي من الحكومة العثمانيّة مباشرة بعد تقلّص نفوذ عشيرة بني لام[٣].

وهناك عشيرة السواعد التي تنحدر أصولها من عشيرة زبيد، سكنت هذه العشيرة في مواطنها المعروفة منذ العهد العثماني في منطقة المشرَّح والأهوار القريبة منها، ومارسوا زراعة الرز بشكلٍ كبيرٍ، وأصبح يشكّل موردًا مهمًا في اقتصادهم المعاشي، وقد واجهت هذه العشيرة هجمات عدة من عشيرة البو محمد وعشيرة بني أسد، إلّا إنّ ذلك لم يضعفها وظلّت متمسكةً بأراضيها إلى يومنا هذا[٤].

ومن عشائر اللواء الأخرى عشيرة السودان التي كانت تنتمي في أصولها إلى قبيلة كندة المعروفة، واستقرت هذه العشيرة في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي في منطقة (جريت) المحاذية لنهر المشرَّح، بعد تنقلاتٍ عدّةٍ في المنطقة[٥]،

١. عباس العزاوي، عشائر العراق، ٣٩٠ المصدر السابق، ص٦٢.

٢. الندواني، عبد الكريم، تاريخ العمارة وعشائرها، ص٥٩.

3. Max Freinherr Oppenheim op cit. p. 482.

٤. الندواني، عبد الكريم، المصدر السابق، ص٥٩.

٥. المصدر نفسه، ص٥٩.

بسبب الظروف المعاشيّة الصعبة التي مرّت بها، إذ انتقلت في بادئ الأمر إلى مدينة القرنة، ثم انتقلت بعد ذلك إلى مدينة الحويزة، وبعدها استقرت في المنطقة الواقعة بين نهر المشرح والكحلاء[1].

أمّا عشيرة البهادل التي هي فرعٌ من قبيلة خفاجة، فكانت تقطن جنوب نهر الفرات، بعدها استقرت في منطقة العوفية والجوار غرب مدينة العمارة على اليمين من نهر دجلة، وتحالفت مع السادة الهواشم العلويين حيث تسكن كلا العشيرتين في تلك المنطقة[2].

ولم تقتصر على العشائر الموجودة في اللواء آنفًا، بل كانت هناك عشائر أخرى عدة تدخل ضمن التركيب السكاني العشائري لمدينة العمارة، ومن أهمّها السرّاج، وكعب، وكنانة، والصبيح، وكانت جميعها متحالفةً مع قبيلة بني لام[3].

إنّ ما ذكر سابقًا يمثّل مجمل العشائر التي كانت تشكّل العناصر الرئيسة في مجتمع لواء العمارة طيلة الحقبة العثمانية، إلّا أنّ الجديد الذي طرأ على طبيعة وتركيب هذه الوحدات الاجتماعيّة، تمثّل بتفكك الاتحادات القبليّة التي كانت موجودة، وقد برز هذا الأمر مباشرةً بعد الاحتلال البريطاني للواء؛ إذ أدرك البريطانيّون أنّ هذه الاتّحادات قد تحمل في ثناياها خطرًا على وجودهم في المنطقة؛ ممّا حدا بهم إلى ممارسة السياسة البريطانيّة المعروفة بـ(فرّقْ تَسدْ) في المنطقة، إذ باشرت السلطة المحتلّة ومن بعدها حكومة الانتداب البريطاني في تطبيق هذه السياسة مستغلةً في ذلك سلاح الأرض- وذلك بعد أنْ أدركت مدى تأثيرها على نفوس الشيوخ وسلوكهم تجاهها، وذلك من حيث منحها وسلبها

1. Max Freinherr Oppenheim op cit. p 481.

2. Ibid, p 482.

٣. محمد باقر الجلالي، المصدر السابق، ص٧٧-٧٨.

منهم- مستخدمةً في ذلك ما أطلقت عليه حل النزاع[١].

ومثال ذلك، ما قامت به السلطة المحتلّة بين عامي ١٩٢٠-١٩٢١م، بتقسيم أراضي الشيخ محمد العريبي شيخ عشيرة البو محمد في مقاطعة الكحلاء، بينه وبين الشيخ فالح الصيهود، وهو أحد شيوخ العشيرة ذاتها، مستندةً في ذلك على أسسٍ تقضي بإرضاء الشيخ الثاني، ومساعدة الشيخ الأول في إدارة هذه المقاطعة الكبيرة، وهي سياسة حاولت السلطة من خلالها كسب ودّ شيوخ آخرين لها، ولكن هذه السياسة وإنْ نجحت في بعض الأحيان مع بعض الشيوخ، ولا سيّما مع شيوخ البو محمد، وذلك للعلاقة النفعيّة التي كانت تربط الطرفين إلّا أنّها فشلت في أحيانٍ كثيرةٍ لا سيّما مع الشيوخ الذين اتّسمت علاقتهم منذ البداية مع السلطة بعدم الاستقرار، ومنهم الشيخ ثامر شيخ السواعد (آل كورجة)، حيث قامت السلطة بأخذ مساحاتٍ واسعةٍ من أراضيه ومنحها إلى شيوخ آخرين من العشيرة نفسها، ممّا أدّى إلى حدوث مشاكل ونزاع بين هؤلاء الشيوخ من خلال محاولاتٍ عدّة قام بها الشيخ ثامر لاسترجاع أرضه بالقوة لكن دون جدوى[٢].

في سنة ١٩٣١م، قامت الحكومة بالإجراء نفسه مع شيوخ اللواء معتمدةً في ذلك على ما ورد من المعلومات التي جاء بها التقرير الذي وضعه الخبير البريطاني المعروف آرنسن داوسن، وقد ورد في التقرير اقتراح دفع الحكومة إلى مسح أراضي اللواء بشكلٍ دقيق، وتوزيعها إلى عددٍ من الشيوخ في اللواء بالالتزام، وكان على الوجه الآتي:

1. Administration Report of the Amorrah Division for the year 1920-1921, p.p.1-2.

2. Ibid, p.5.

اسم الملتزم (المستأجر)	اسم المقاطعة
١. صيهود العجيل.	البحّاثة.
٢. فالح الصيهود.	جملة الشماليّة الكحلاء بقسميها الشمالي والجنوبي.
٣. محمد العريبي.	جملة الجنوبيّة.
٤. حاتم الصيهود.	الكسرة.
٥. طاهر الحاتم.	الحفيرة.
٦. حمدان السكر.	الشطانيّة.
٧. مجيد الخليفة.	المجر الكبير.
٨. مشتت الخليفة.	البربوكه.
٩. حمود الخليفة.	الكشاشه.
١٠. فيصل الخليفة.	الحشرية.
١١. شواي الفهد.	المجر الصغير.
١٢. سلمان المنشد.	المجر الكبير.
١٣. شياع الفيصل.	كصة الشرقية.
١٤. شاه علي الفيصل.	كصة الغربية.
١٥. مطشَّر الفيصل.	كميت.
١٦. السيّد كاطع العوادي.	العفيفة[1]

من خلال ما تقدّم يتّضح أنّ عشائر اللواء بعد أنْ كانت بمنزلة اتّحاداتٍ قبليّةٍ في العهد العثماني، وحتى في السنوات الأولى من الاحتلال البريطاني، أصبحت خلال الحقبة المتأخّرة من الاحتلال والانتداب البريطاني أداةً تدور في فلك السياسة البريطانيّة، ممّا كان له انعكاسٌ واضحٌ على حياة العشائر في اللواء، وبخاصة الشيوخ منهم، إذ ازدادت أراضي بعضهم مقابل ذلك ازدادت

١. د. ك. د، بغداد، ملفات وزارة الداخليّة، الموضوع مسح أراضي زراعيّة وتوزيعها لسنة ١٩٣٠-١٩٣١م، رقم الملف ٦٦٧٩/ ٢٣٠٥٠، و٧٨، ص١١٢.

طلبـات الحكومة من بدلات الإيجار وضرائب عـلى المحاصيل الزراعيّة، الأمر الذي جعل الشيخ يضغط على الفلاح من أجل إنتاج أكثر، وبهذه الحالة تعزّزت حالة الإقطاع بشكلٍ أكثر ترسيخًا ممّا كان عليه في السابق وأصبح الإقطاع سمةً من سمات المجتمع العشائري، ويلاحظ أيضًا أنّ الحكومة العراقيّة خلال سنوات الانتداب قد ركّزت على هذه السياسـة مسـتفيدةً من الأسس والمنطلقات التي وضعتها سياسة الاحتلال تجاه العشائر، ولكن بأسلوبٍ أكثر تهذيبًا من السلطة المحتلّة، وذلك من خلال كسب ودّ الشيوخ وإعطائهم الامتيازات[١] دون تهديد الآخرين باستخدام القوة[٢].

ب- المجتمع الحضري (المدينة)

لعبت عوامل عدّة في اسـتقرار السكّان في المدن العراقيّة بشكلٍ عام، ومنها لـواء العمارة، ويأتي في مقدمة هذه العوامل العامل العسـكري، إذ كانت أغلب المباني التي شـيدت في لواء العمارة هي إمّا أنْ تكون ثكنات عسـكريّة وإمّا مباني يقطنها منتسـبو الجيش من أجل حفظ الأمن والاستقرار، أمّا الثاني فكان يتمثّل بالعامل الإداري الذي شـمل مباني الدولة الرسـميّة التي أنشئت لتنفيذ مهمات

١. الجمّالي، محمد فاضل، المصدر السابق، ص٩.

٢. كانت سلطة الاحتلال تلجأ في كثيرٍ من الأحيان إلى القوة عندما تقوم بمنح أحد الشيوخ أرضي زراعيّة، انتزعتها من شـيخ آخر دون تعويضه، ممّا يضطر إلى اتخاذ إجراءاتٍ تصل إلى استخدام القوة لاسترجاع أرضه، عندها تقوم السلطة المحتلة بطرده من أرضه، وهذا ما فعلته مع الشيخ محمد الحطّاب شيخ البو دراج، وعلي شـياع شيخ السـواعد الكورجه، في حين اسـتخدمت الحكومة خلال سنوات الانتداب أسـلوبًا أقلّ قسوة، من خلال التسويات المطروحة، التي كانت أغلبها تدور حول تقسيم الأراضي بين الشيوخ بالتساوي دون انتزاع أرض شيخ، ومنحها للآخر، ينظر، د ك و، بغداد، ملفات وزارة الداخلية، الموضوع مسـح أراضٍ زراعيّة وتوزيعها لسـنة ١٩٣٠-١٩٣١م، رقم الملف ٦٦٧٩/ ٣٢٠٥٠ و٧٨، ص١١٢.

الدوائر الرسميّة المختلفة، الإداريّة والقانونيّة والتعليميّة والاقتصاديّة[١].

ويأتي العامل الديني ليؤلّف واحدًا من أهمّ العوامل التي اجتذبت السكّان، فقد اشتهر اللواء بالعديد من المزارات التي تحظى باهتمام سكّان اللواء وبشكلٍ كبير، وأبرزها مزار (علي الشرقي، وعلي الغربي)[٢].

وقد تميّز سكّان لواء العمارة بتعدد الطوائف الدينيّة الأخرى التي كانت تشارك سكّانه العيش فيه (الذين هم أغلبهم من المسلمين)[٣].

إنّ هذه الطوائف وبخاصّة اليهود سكنوا المدينة لأسبابٍ تجاريّةٍ في الدرجة الأولى، إذ مارسوا فيها فعاليّاتٍ اقتصاديّةً مختلفة، منها بيع الأقمشة بالجملة وممارسة الربا، وحري بالذكر أنّ وجود اليهود في المدينة لم يقتصر على السبب التجاري حسب، بل كان استقرارهم في العمارة يعود إلى سببٍ آخر ومهم هو وجود مرقد النبي (العزير)[٤]. كما اقترنت أسماء بعض المناطق بالصبغة الدينيّة كـ (محلة التوراة)، وهو من الأحياء العريقة في مدينة العمارة.

وسكن النصارى مدينة العمارة منذ زمنٍ طويلٍ ليس بالقصير، إذ لهم فيها كنيسة أسّست في سنة ١٨٨٠م، يترددون عليها للتعبد، وتدعى هذه الكنيسة (كنيسة أم الأحزان) للكلدانيين وبجوارها مقبرة لدفن الموتى[٥].

أمّا الصائبة المندائيون، فقد سكنوا المدينة منذ عام ١٨٦٥م، وكان السبب الرئيس الذي دعاهم إلى الاستيطان في العمارة لا سيّما في منطقتي قلعة صالح

---

١. عماد عبد السلام رؤوف، المدينة العراقيّة، بحث في كتاب حضارة العراق، ج١٠، ص ١٧٢-١٧٣.

٢. الحسني، عبد الرزاق، العراق قديمًا وحديثًا، المصدر السابق، ص٢٠١.

3. op cit,p.285. Cuinet.

٤. الجويبراوي، جبار عبد الله، تاريخ ميسان وعشائر العمارة، ص ١٣٣.

٥. هذه الكنيسة موجودةٌ إلى يومنا هذا في العمارة، وتم للباحث فرصة زيارة هذا المكان بنفسه.

والمشرَّح[١] هو توفر مصادر المياه المتمثلة بالأنهر المتفرعة من نهر دجلة، إذ يتعذّر عليهم القيام بطقوسهم الدينيّة ما لم تتوفّر تلك المصادر، حتى أنّ كلمة الصابئة، جاءت من أصل هذا الغرض المشار إليه، وهي مشتقةٌ من الفعل الآرامي- المندائي (صبا)، ويعني اصطبغ، تعمد، ارتمس في الماء[٢]، ازداد تمسّك السكّان في مدينة العمارة باستقرارهم في المنطقة، وبخاصّة بعد الاحتلال البريطاني للواء، فقد استفاد الناس من معالم الاستقرار التي استحدثها المحتلّون في المدينة، كالمستوصفات، فضلًا عن إنشاء معهد للتحليلات المرضية في العمارة، وذلك منعًا لانتقال الأمراض المعدية بين صفوف الجيش المحتل[٣].

استمرّ الشيء نفسه خلال حقبة الانتداب، بشكلٍ يفوق ما تحقّق في زمن الاحتلال، حيث باشرت الحكومة في السنوات الممتدة (١٩٢١-١٩٣٠م)، ببناء بعض المستوصفات والمدارس، ممّا أدّى إلى تعزيز ظاهرة الاستقرار المدني في اللواء[٤].

ومن الظواهر العمرانيّة في العمارة، البيوت التي شيّدتها الأسر الاقتصاديّة التي انتقلت في أواخر العهد العثماني لها، إذ كانت هذه البيوت مجهزةً بوسائل الراحة المتوفّرة حينذاك، وظلّت هذه البيوت طيلة عهد الاحتلال والانتداب البريطاني مَعْلَمًا بارزًا، ومن هذه الأسر المعروفة - على سبيل المثال لا الحصر - عائلة التاجر عبد القادر باشا الخضيري، وقد كان لوجود هذه الأسر في المدينة

١. للمزيد من التفاصيل حول الصابئة المندائيين، أصلهم، لغتهم، مساكنهم الأصلية. ينظر: مجلة آفاق مندائية، العدد (١٣).

٢. نشرة من إعداد/ مركز البحوث والدراسات المندائية، مجلس شؤون الطائفة، ١٩٩٩.

٣. فوستر، هنري، نشأه العراق الحديث، ج٢، ص٤٣٥.

٤. راجع تفصيل ذلك في الفصل الثالث، فقرة (التعليم).

أثـرٌ كبيرٌ في دفع بعض الناس إلى الاسـتقرار فيها، حيث زادت الحركة التجاريّة ونمت علاقاتٌ وثيقةٌ بين بعض الشـيوخ وهؤلاء التجّار[١]، ولا شكّ في أنّ هذا الاحتكاك بين الفئات العشـائريّة والمدنيّة، قد خلقت نوعًا من الانتباه والاهتمام لدى شيوخ العشائر بحياة الترف التي يعيشها سكّان المدن، ممّا دفع بعض الشيوخ إلى أنْ ينتقلوا إلى المدن، ويبنوا لهم بيوتًا ضخمةً فيها، وهذا ما فعله الشـيخ مجيد الخليفة شيخ عشيرة البو محمد وآخرون من شيوخ عشائر لواء العمارة[٢].

ولكن عـلى الرغم من توفّر عوامل الجذب السـكاني ونمائها خلال حقبتي الاحتـلال والانتداب البريطاني، لم يرتـق تأثيرها إلى ما وصلـت إليه مؤثرات الجذب السـكّاني للمدن الأخرى مثل بغداد والبصرة والمدن المقدسـة، ويعود ذلك إلى التأخر النسبي في وصول المشاريع العمرانيّة التي شهدها العراق خلال سنوات الانتداب، التي كان من أهمّها مشاريع مدّ شبكات المياه ومشاريع تبليط الشـوارع ونصب الجسور[٣]، فضلًا عن تمسّك سكّان اللواء بالمفاهيم والأعراف القبليّة التي أخذ يرجع إليها حتى سكّان المدن وذلك لتفوق نسبة سكّان الأرياف على سكان المدن وبذلك ظلّت الأعراف والتقاليد العشائريّة هي الأساس في كلّ الأمور داخل اللواء[٤].

من خلال ما تقدّم تبرز النقاط الآتية:

١ - إنّ أغلـب المباني الموجودة في اللواء التي كوّنت ما يسـمّى (المدينة) هي ذات منشأ عثماني.

---

١. الجويبراوي، جبار عبد الله، المصدر السابق، ص١٣٠.

٢. مقابلة شخصيّة مع السيّد خالد عبد الرحيم المحامي، المصدر السابق.

٣. عقراوي، متي، العراق الحديث، ج١، ص١٨٨.

٤. د. ك. و، بغـداد، ملفـات وزارة الداخليّة، الموضوع إحصاءات عشـائر، لسـنة ١٩٣٠م، رقم الملف ٩٠٤٥/ ٣٢٠٥٠.

٢- إنّ للعامل الاقتصادي الدور الكبير في رفد مقوّمات الجذب السكاني لمدينة العمارة والاستقرار فيها.

٣- ظلّت نسبة عدد سكّان الريف تفوق نسبة سكّان المدينة، وهو أمرٌ كان سائدًا في مختلف مناطق العراق تقريبًا، فكيف بمدينة كالعمارة التي كانت العشائر تشكّل فيها أغلبيّة النسبة السكانيّة، وهذا ما يؤكّده الإحصاء العثماني الأخير الذي أجري سنة ١٩١٣م، الذي بلغ عدد سكّان اللواء عمومًا (١٥٠٠٠٠) ألف نسمة، وسكّان مدينة العمارة (١٥٠٠٠) ألف نسمة[١].

ج- العادات والتقاليد والأنشطة الاجتماعيّة المصاحبة لها

لقد سبقت الإشارة إلى أنّ مجتمع العمارة، هو مجتمعٌ عشائري تتحكّم فيه العادات والتقاليد المعروفة في المجتمع العشائري العراقي[٢]، وهذه العشائر متقاربةٌ في كثيرٍ من تقاليدها وقيمها العامة، ومختلفة - إلى حدٍّ ما - في عددٍ منها، وعلى مدى اختلاف البيئة وأثرها في ترسيخ تلك العادات والتقاليد، وفي ضوء ذلك يلاحظ أنّ بيئة العمارة تنقسم إلى بيئتين مختلفتين، وأدّت العوامل الجغرافيّة والطبيعيّة والاقتصاديّة دورًا كبيرًا في ذلك الاختلاف[٣]، وقد أدّى هذا الأمر إلى اختلافٍ نسبي في بعض التقاليد والعادات والسلوك المترسّخة في ذلك المجتمع، تمثّلت البيئة الأولى في المناطق الجنوبيّة من اللواء، التي تميّزت بمساحاتٍ واسعةٍ من الأهوار والمستنقعات وكثرة البرك فيها والبحيرات والتي أغلبها من الفروع النهريّة المنبثقة عن نهر دجلة، وأنهار دويريق والكرخة، وتكسوها غابات القصب والبردي ونباتات الأهوار الأخرى الكثيفة، إضافة إلى ملائمتها لزراعة الشلب

١. النبهاني، المصدر السابق، ج٩، ص ٣٨١.
٢. فلانين، المصدر السابق، ص٢٥، هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، ص٢٧.
٣. غافت يونغ، العودة إلى الأهواز، ص٥١-٥٢.

والذرة وتدجين الحيوانات مثل البقر والجاموس والطيور البريّة المائيّة والأسماك بكثرة، وألّفت هذه الحيوانات موردًا مهمًّا للعيش في هذه المنطقة[١].

أمّا البيئة الشماليّة، فقد شملت مساحاتٍ واسعةً تمتدّ من موقع مدينة الكوت حتى شمال مدينة العمارة، ومن نهر الفرات غربًا حتى التلال والمرتفعات شرقًا، وبلغ طولها مئتي كم تقريبًا، وعرضها مائة كم، ويخترقها نهر دجلة طولًا، وتقلّ فيها التفرعات النهريّة، وتضمّ أرض جزيرة محصورة بين التلال الشرقيّة وضفاف نهر دجلة، وتتوفّر فيها الأعشاب والنباتات الطبيعيّة، وبخاصّة موسمي الشتاء والخريف ممّا جعلها مراعيَ جيّدة، للأبل، والأغنام، والبقر، إضافةً إلى ملائمة أرضها لزراعة الحنطة الديميّة، والسقي بالوساطة على جانبي نهر دجلة، لإنتاج أنواع الحبوب والغلاف الأخرى كالدخن[٢].

وفي وسط هذا الاختلاف في بيئة العمارة ترعرعت عاداتٌ وتقاليدُ وأنشطةٌ تلاءمت مع طبيعة ذلك الاختلاف، ومن جهةٍ أخرى كان هناك تشابهٌ في كثيرٍ من العادات والتقاليد التي توحّد بها سكّان اللواء، وفي كل مجال تقريبًا نراها واضحة، فروح الإخلاص والتعاون مثلًا، نراها موجودةً بين سكّان اللواء، وعلى مستوى الأفراد والعشائر، وفي كلا البيئتين الجنوبيّة والشماليّة[٣].

١- المضيف وكرم الضيف:

الكرم من السجايا العربيّة الأصيلة، التي امتاز بها سكّان العمارة، وبخاصّة سكّان الأرياف، فكانوا يتنافسون في تقديم واجب الضيافة العربيّة للقادمين، وتسهيل مهمتهم، كما أنّهم يحرصون على الاحتفاظ ببعض الموادّ الضروريّة بغية

---

١. المصدر نفسه.

٢. فلانين، المصدر السابق، ص٣٢-٣٦

٣. الكسندر أدموف، المصدر السابق، ج١، ص١٣٩.

تقديمها في الحالات الطارئة للضيوف القادمين بشكلٍ مفاجئ[١].

ويقابل حسن الضيافة، بناء المضيف، أو تخصيص مكانٍ من البيت يؤدّي الوظيفة نفسها، فإنْ كان صاحب البيت رئيسًا لعشيرة، فلابد أنْ يقيم مضيفًا متميّزًا لضيوفه ولأفراد عشيرته وإنْ كان أحد أفراد العشيرة فهو الآخر ملزم بأنْ يخصّص جزءًا من بيته للضيوف، بشكلٍ عام، فإنّ المضيف يعدّ الشاشة التي تعكس حياة العشيرة الاجتماعيّة وأمورها المختلفة[٢]، وذلك لأنّه عنوان القرية أو العشيرة.

يتصدر المجلس في المضيف شيخ العشيرة وكبار وجوهها للتذاكر بشأن أهمّ القضايا التي تتعلّق بشؤونها، سواء أكان ذلك يتعلّق بماضيهم أم مستقبلهم، كما أنّه المكان المخصّص لفض النزاعات والخصومات التي كانت كثيرًا ما تحدث بين أبناء العشيرة نفسها والعشائر الأخرى، وقد درجت العادة المتبعة آنذاك على إقامة الولائم وتناول القهوة العربيّة في المضيف[٣].

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنّ المضيف مخصّصٌ حصرًا لرجال القبيلة، الذي كان يبنى عادةً من القصب والبردي أو على شكل خيامٍ مصنوعةٍ من جلود الغنم والماعز كما هو الحال لدى عشائر بني لام[٤].

وقد جرت العادة أنْ يعيّن قرب المضيف موقدًا للنار توضع فيه دلال القهوة العربيّة، وكان يحرص أبناء العشائر على أنْ تكون أبواب المضايف متجهةً نحو الكعبة المشرّفة في مكة، ومعها في ذلك بيوت القرية من حولها[٥].

---

١. فلانين، المصدر السابق، ص٣٢-٣٦.

٢. الندواني، عبد الكريم، المصدر السابق، ص٢٢-٤٩، الجلالي، محمد باقر، المصدر السابق، ص١٥؛ فلانين، المصدر السابق، ص٢٧-١٥٥.

٣. غافت يونغ، المصدر السابق، ص٦٨.

٤. للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص٦٨؛ ديولافوا، المصدر السابق، ص١٧٧.

٥. فلانين، المصدر السابق، ص٩٨.

استخدم السجّاد البسيط والمصنوع محليًّا لفرش أرض المضيف، وحري بالذكر أنّ عشيرة بني لام تنفرد عن سواها من العشائر الأخرى، بأنّها تعمل على بناء المضيف مرتين في السنة، وذلك تبعًا للتغيّرات المناخيّة في الجو، فتستخدم صوف الغنم لبناء المضيف في الصيف؛ لأنّه أكثر برودة، بينما تستخدم شعر الماعز في الشتاء؛ لأنّه أكثر دفئًا، وتتخلل عملية بناء المضيف احتفالاتٌ رائعةٌ تتناسب وأهميّة المضيف عند العرب[١]، وللتعبير عن مدى أهميّة المضيف ودوره المهم، كانت العشيرة عندما تعتزم بناء مضيف جديد نزولًا عند رغبة شيخها تأخذ العشائر الأخرى على عاتقها مهمّة تقديم المساعدة، ولا سيّما أنّ بناء المضيف يتطلّب جهدًا كبيرًا[٢].

إنّ أبرز ما يكمن ملاحظته على بناء المضيف في لواء العمارة، هو أنّه لم يطرأ عليه أيّ تغييرٍ خلال المدة التي تحدّدت بها هذه الدراسة، فقد استمرت الطرق والأساليب نفسها التي كانت موجودةً في العهد العثماني مرورًا في عهد الاحتلال وانتهاءً بمدة الانتداب البريطاني، إذ لا شك في أنّ مثل هذه التقاليد والعادات تبقى لمدةٍ طويلةٍ دون تغيير، وإنْ طرأ عليها بعض التغيير، فهو نسبي وشكلي، دون أنْ يغيّر جوهرها، ولا سيّما أنّ هذه السجايا هي ذات منبعٍ عربي أصيلٍ تعود جذورها إلى حقبٍ سبقت العهد العثماني بعقودٍ طويلة، وتمتد جذورها إلى عصور الدولة العربيّة الإسلاميّة[٣].

---

١. المصدر نفسه، ص١٥٥.

٢. المصدر نفسه، ص١٥٥.

٣. للتأكد حول ذلك يُنظر: د. ك. و، بغداد، ملفات وزارة الداخليّة، الموضوع إحصاءات عشائر، لسنة ١٩٣٠، رقم الملف ٩٠٤٥/ ٢٣٠٥٠، و١، ص٢ و٢ ص٣- و٣، ص٤- و٣، ص٥؛ فلانين، المصدر السابق، ص ص٩٨- ١٥٥، غافن يونغ، المصدر السابق ص٦٨، مع صفحات أخرى مختلفة.

٢- المرأة

رغم خضوع المرأة لمقتضيات الثقافة السائدة حينذاك، التي كانت تجرّها على التحفّظ والتقيّد في عمل كثيرٍ من الأشياء، بما في ذلك الخروج من البيت إلّا أنّها استطاعت أنْ تشارك الرجل في كثيرٍ من الأمور، وكان أهمها تشجيع الرجال على القتال[١]، فكانت نساء العشائر في أوقات الحروب، هنّ اللواتي يشجّعن الرجال على القتال، وذلك من خلال الأهازيج الشعبيّة المثيرة للحماس[٢].

وصف بعض الكتّاب الأجانب ممّن سبق لهم العمل في العمارة المرأة فيها بأنّها تمثّل القوة فيما وراء الستار[٣]، ويرى الباحث أنّ هذا الأمر مبالغٌ فيه نوعًا ما، وأنّ بعض الرجال يطلبون نصائح المرأة الكبيرة السن ذات الخبرة والتجربة، وكانوا يصغون إليهن بتقدير، نظرًا لما يحتلّ السن من مكانةٍ اجتماعيّة[٤] إلّا أنّ هذا لا يعني شيئًا مسلمًا به؛ لأنّ هناك من ينظر إلى للمرأة على وفق النظرة المتخلفة التي تغمط حقّها في المشاركة في اتّخاذ القرارات، ويعدّ ذلك منافيًا للأعراف الاجتماعيّة السائدة آنذاك، والتي تجعل منها تابعًا ومنفذًا لأوامر الرجل.

٣- الأسلحة

كان للسلاح دورٌ كبيرٌ في حياة العشيرة، وغالبًا ما كان يستخدم في حالات الدفاع عن النفس لصدّ هجوم العشائر الأخرى، ولدرء الأخطار عنها، وكذلك

---

١. مقابلة مع الشيخ مهاجر علي شياع، في١٣/ ٣/ ٢٠٠٠، المصدر السابق، ديولافوا، المصدر السابق، ص ص١٧٦- ١٨٧.

٢. المصدر نفسه، ص١٧٦-١٧٨، علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي. المصدر السابق، ص٢٠٩.

٣. فلانين، المصدر السابق، الصفحات ١٠٤- ١٠٥، ١٤٠، ١٥٨.

٤. مقابلة مع الشيخ مهاجر علي شياع، في١٣/ ٣/ ٢٠٠٠، المصدر السابق، غافن يونغ، المصدر السابق، ص١٢١.

في حالات أخذ الثأر والتصدي للصوص، الأمر الذي جعل من امتلاك السلاح لدى أبناء العشائر أمرًا لا بدّ منه، وقد اختلفت أنواع الأسلحة التي يمتلكها أبناء العشيرة بدءًا بالخنجر ومرورًا بالسكّين والمكَوار والفالة، وكان للأخير استخدام مزدوج؛ لأنّها تستعمل في صيد الأسماك أيضًا[١].

فضلًا عن الأسلحة الناريّة التي انتشرت في مناطق اللواء منذ مطلع القرن التاسع عشر، وازدادت بشكلٍ ملحوظٍ بعد الحرب العالميّة الأولى[٢]، وقد أخذت الحكومة خلال سنوات الاحتلال والانتداب البريطاني تسمح باقتناء السلاح بشرط وجود رخصةٍ رسميّةٍ صادرةٍ عنها تتقاضى في مقابلها أجرًا سنويًّا يدفعه لها مالك السلاح[٣]، ومن أشهر أنواع الأسلحة المستخدمة هي بندقية الماوزر والبرنو[٤].

٤- الملابس والأزياء

عرف عن رجال العشائر في مناطق اللواء المختلفة خلال مدة الاحتلال والانتداب البريطاني، وحتى في المدة التي سبقتها، بارتدائهم ملابس ليس فيها ما يدلّ على الأبهة والترفّع، وهي ثوبٌ طويلٌ نسبيًّا (الدشداشة) مصنوعةٌ من الصوف أو القطن[٥]، غير أنّ الشيوخ والميسورين من رجال العشائر كانوا يرتدون بالإضافة إلى الثوب الطويل المذكور ما يسمّى (بالصاية)، أو (السترة) وعباءة سوداء أو صفراء تكون سميكةً في فصل الشتاء، وخفيفةً في فصل الصيف[٦].

---

١. فلانين، المصدر السابق، ص ص١٩- ص٢٥.

٢. الكسندر أدموف، المصدر السابق، ج١، ص١٣١.

٣. د. ك. و، بغداد، ملفات الاحتلال البريطاني، الموضوع واردات، رقم الملف٥٦٧/ ٢، و٣، ص٧- و٤، ص٨.

٤. مقابلة مع الشيخ مهاجر علي شياع، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٠، المصدر السابق.

٥. المصدر نفسه، والكسندر ادموف، المصدر السابق، ج١، ص١٣١.

٦. المصدر نفسه، وديولافوا، المصدر السابق، ص٣٦.

ويغطّون رؤوسهم بمناديل (كوفية، يشماغ)، يمسكها عقالٌ من صوف الإبل، أو يضعون على رؤوسهم منديلًا يتدلّى منه حواشٍ وخيوط مضفورة طويلة[١].

ويعدّ السروال والرداء من لوازم القيافة في المدن، وغالبًا ما يتمنطق الرجال بحزام من الجلد أو الصوف ويلبسون النعل أو الحذاء (الجيوة)[٢].

أمّا النساء فكن يلبسن ملابس طويلة، تدلّ على العفة والنجابة، وتتكون من أثواب عريضةٍ وطويلةٍ تصل حتى أخمص القدم، وكانت على رؤوسهن عماماتٌ طويلةٌ من أقمشةٍ شتى من القطن، وغالبًا ما تكون سوداء وتعرف باسم (العصابة)[٣]، وترتدي المرأة فوق ذلك عباءةً تشبه إلى حدٍّ ما عباءة الرجل لتغطية كلّ ما تلبسه[٤]، أمّا أدوات الزينة فكانت تقتصر على بعض الأساور الفضية والخواتم الرخيصة الأخرى، فضلًا عن وجود أنواع من القلادات التي تتكون من النقود الفضيّة – الليرة العثمانية – وبعضهن يضفرن شعرهن على هيئة ضفائر (قصائب) طويلةٍ مزّينةٍ – بالليرات – وكثيرًا ما تستخدم المرأة الريفيّة الوشوم على الوجوه والأيدي؛ وذلك نظرًا لحالتها الاقتصاديّة المتردية، فهي تتخذها بدلًا عن المجوهرات[٥].

وهناك حالاتٌ قليلةٌ اقتصرت على بعض الشخصيّات في المدن خلال المدة التي تلت الاحتلال البريطاني وهي ارتداء الزي الأوربي المتمثّل – بالسترة والبنطلون – وهي أزياء ربما جاءت نتيجة دخول حياة المدينة التي صاحبت دخول الاحتلال البريطاني وازدادت خلال مدة الانتداب[٦].

---

١. ديولافوا، المصدر نفسه؛ ص٣٦؛ وغافن يونغ، المصدر السابق، ص٦٥.

٢. الكسندر أدموف، المصدر السابق، ج١، ص١٣١.

٣. ما زالت بعض النساء الريفيات في العمارة يرتدين هذا النوع من الرداء حتى يومنا هذا.

٤. أيضًا ما زال هذا النوع من الرداء يستعمل حتى يومنا هذا.

٥. هناك عدد من النساء الريفيّات لا زلن يحتفظن بهذا النوع من الحلي.

٦. الجويبراوي، جبار عبد الله، المصدر السابق، ص٣٩٩.

٥- نشاطاتٌ اجتماعيّةٌ أخرى

من النشاطات الاجتماعيّة الأخرى هي (النخوة، والثأر، والدية، والفصل، والدخالة، وشـداد الراية، والملا)، وهي جميعها نشاطاتٌ ذات سماتٍ اجتماعيّة، كانت موضع اهتمام مجتمع العمارة، وذات تأثيرٍ كبيرٍ في حسم المنازعات والحوادث بين الأفراد وإدارة شؤون العشائر، وقد فصّلت هذه المواضيع في كثيرٍ من المصادر التاريخيّة والاجتماعيّة[١].

يتّضـح مما تقدّم أنّ مجتمع العمارة عشـائري في كلّ معانيه، حيث تأصّلت به الأعراف والتقاليد العشـائريّة العربية الأصيلة بشكلٍ عميق، وقد انعكس ذلك على علاقاتهم الاجتماعيّة وممارستهم للكثير من الأنشطة الاجتماعيّة ذات السمات العشائريّة المتعارف عليها في اللواء.

وقـد انعكس ذلك أيضًا على طبيعة علاقتهم مع الحكومات المتعاقبة سـواءً أكان ذلـك في العهد العثماني أم خلال حقبتي الاحتلال والانتداب البريطاني، إذ كانت تصرفات هذه الحكومة مبنيةً على أساس فهمهم للمجتمع على أنّه عشائري.

---

١. لعلم القارئ أنّ جميع هذه الأنشـطة موجودةٌ في المجتمع العشائري في العمارة حتى يومنا هذا، بل حتى أنّ سكّان المدن يلجؤون إلى بعضٍ منها لحلّ المنازعات التي يتعرضون إليها، وهو ما يعرف (بالفصل). للاطلاع على تفاصيل ذلك ينظر، علي الوردي، دراسـة في طبيعة المجتمع العراقي، الصفحات، ١٥٥، ١٥٦، ١٩٧؛ فلانين، المصدر السـابق، الصفحات. ٢٦، ٧٠، ٨٤، ١٠٤؛ غافن يونغ، المصدر السابق، ص ص١٢٤، ١٦٠؛ وهناك أطروحة دكتوراه لمؤلفها ستار نوري شنين العبودي، المصدر السابق، ينظر فيها المبحث الثالث من الفصل الأول، إذ اعتمد الباحث على الأسس العشائرية القائمة في العمارة آنذاك، فضلًا عن أنّ المؤلف هو من أبناء مدينة العمارة.

الخـاتـمة

تبيّن من خلال استقراء المعطيات العلميّة لهذه الدراسة، الدور التاريخي المهمّ لهذه المنطقة (العمارة) خلال السنوات التي تناولها البحث بالاستقصاء والدراسة، ولعلّ الملاحظات الآتية تلقي شيئًا من الضوء في هذا السبيل.

كان للعمارة مكانةٌ واضحةٌ في الأحداث التي شهدها العراق خلال سنوات الحرب العالميّة الأولى وسـنوات الانتداب البريطاني (١٩١٥-١٩٣٢م)، حيث كانت تمثّل منطقةً استراتيجيّةً لدى القوات المحتلّة خلال سنوات الحرب الأولى، وذلك لوقوعها على خط المواصلات الرئيس الذي يربط بغداد والخليج عبر نهر دجلـة المار من خلالها، وكان ذلك أيضًا أحد دواعي احتلال القوات البريطانيّة لهـذه المنطقة، الذي ظهرت بوادره واضحةً بعد احتلال مدينة البصرة بقليل، إذ عدّ البريطانيون احتلالها ضرورةً عسـكريّةً ملحّةً لا بدّ منها في تأمين مكتسبات الاحتلال البريطاني في البصرة، وحماية مصالحهم في منطقة فارس المتمثلة بحقول وأنابيب النفط فيها.

في الوقت ذاته، لبّى أبناء عشار اللواء نداء الجهاد الذي أصدره علماء الدين في العـراق عـام ١٩١٥م، إذ انضمت أعـدادٌ كبيرةٌ منهـم إلى صفوف الجيش العثماني، وعلى جبهتين الأولى (جبهة دجلة)، والتي من خلالها تم احتلال اللواء في ٣ حزيـران ١٩١٥م، وكانت بقيادة القائد العثـماني حليم بك، والثانية جبهة الأحـواز بقيادة محمد فاضل باشـا الداغسـتاني، غير أنّ تخـاذل الجيش العثماني وانهيار معنوياتهم أمام القوات البريطانيّة المتقدّمة التي استخدمت أحدث أنواع

الأسلحة والخطط التعبويّة الحديثة حينذاك، كان له الدور الكبير في إضعاف عزيمة أبناء العشائر المجاهدة، وانعكس بشكلٍ كبيرٍ وواضحٍ على دورهم في مواجهة القوات البريطانيّة خلال احتلالها المدينة في التاريخ المذكور.

رغم الإمكانات الكبيرة التي كان يملكها المحتلّون من أسلحةٍ وجيشٍ مدرّبٍ لم يمنع أبناء العشائر شيوخًا وأفرادًا من مقاومة الجيش المحتلّ، وكان ذلك واضحًا من خلال تصريحات القادة والمسؤولين البريطانيين آنذاك، وقد جاء تصريح طاوزند ليؤكّد ذلك حين قال: «إنّ عرب العمارة يضمرون العداء لنا»، وفي حين قالت المس بيل: «إنّ عرب اللواء كانوا يعارضون الاحتلال، فكانوا يتعرضون للسفن البريطانيّة المارة خلال دجلة»، وقد تأكد هذا الرفض بموقف عددٍ من شيوخ العمارة من الاحتلال أمثال غضبان البنية شيخ عشيرة بني لام، وعلي شياع شيخ عشيرة السواعد، ومحمد الحطّاب شيخ عشيرة البو دراج.

طبقت السلطات المحتلّة سياستها بالمنطقة بكلّ نجاحٍ مستخدمةً في ذلك كلّ ما عرف عنها من دهاءٍ وحنكةٍ سياسيّةٍ في سبيل تحقيق أهدافها المرجوة، وقد مثّلت العمارة بذلك حقلًا تجريبيًّا آخر للسياسة البريطانيّة بعد البصرة، إذ مثّلت الأخيرة حقلًا مدنيًّا (حضريًّا)، في حين مّثلت الأولى حقلًا عشائريًّا (ريفيًّا)، وهي بهذه الصفة اكتسبت أهميّةً خاصّةً للسياسة البريطانيّة التي وجدت طريقها إلى باقي مناطق العراق العشائريّة الأخرى فيما بعد.

تجسدت السياسة البريطانيّة في المنطقة من خلال الإجراءات التي صاحبت الاحتلال البريطاني للعمارة، التي ظلّت ملازمةً لها طيلة سنوات الاحتلال، وأبرزها الإجراءات الأمنيّة، والقضائيّة، والتموينيّة، التي كانت جميعها تنسجم مع متطلّبات سياسة السلطة المحتلّة.

إنّ بعض شـيوخ العشائر في لواء العمارة أجبروا على مسايرة سياسة السلطة سـواءً أكان ذلـك في حقبة الاحتلال البريطـاني أم الانتداب في ظـلّ الحكومة العراقيّة، كما يلاحظ أنّ الأخيرة قد اسـتندت إلى كثيرٍ من الأسس التي وضعتها سلطة الاحتلال للتعامل مع شيوخ العشائر في المنطقة، إذ استفادت منها بشكلٍ كبير، وهو أمرٌ كان سـائدًا في العهد العثماني أيضًا، غـير أنّ البريطانيين صاغوه بنمطٍ أكثر تطورًا ودهاءً من العثمانيين، بما يحقّق مصالحهم الذاتية، وانتقل الأمر ذاته خلال حقبة الانتداب، إذ أصبح العراق يحكم من قبل (ملك وألف شيخ)[١].

حـرص البريطانيّون كلّ الحرص على التمسّـك بهذه المنطقـة، وإبعادها – مسـتخدمين في ذلك تطبيق السياسة العشـائريّة – عن كافة الأحداث التي من شـأنها أنْ تؤثّر على وجودهم في المنطقة، وفي كلا العهدين الاحتلال والانتداب البريطاني، ولا سيّما الأحداث التي شهدها العراق إبّان ثورة العشرين، مندفعين في ذلك، بأسـبابٍ عدة، أهمّهـا ما كان تتمتع به المنطقة مـن خصائص جغرافيّةٍ وتاريخيّةٍ واقتصاديّةٍ واجتماعيّة، جعلت منها موضوع اهتمامهم، كموقعها المسيطر على مجرى نهر دجلة الجنوبي، وهو المنفذ المائي الرئيس بين بغداد والخليج.

تمتّع لواء العمارة بخصائص اقتصاديّةٍ جعلته موضع اهتمام السـلطة، سواء أكان ذلـك في حقبة الاحتلال أم الانتداب البريطاني، فقد كانت واردات اللواء الزراعيّة، ولا سيّما محاصيل الحبوب موردًا ماليًّا لرفد ميزانيّة الدولة آنذاك.

وحاولـت الحكومة ومن قبلها سـلطات الاحتلال أنْ تجـد حلولًا ملائمةً لسياسـتها فيما يخصّ واردات الأرض، وفي هذا الخصوص اتّخذت من الأرض والشـيخ أداةً في تحقيق تلك الحلول، وتمثّل ذلك وبشـكلٍ جلّي فيما قامت به من

١. كمال مظهر أحمد، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقيّة، ص١٥٥.

تقسيم للأراضي الكبيرة بين عددٍ من الشيوخ وعددٍ آخر من الأهالي سعيًا منها في السيطرة عليهم وعلى الأراضي في آنٍ واحد.

أعطت حقبة الاحتلال حافزًا كبيرًا لحكومة العراق في سنوات الانتداب البريطاني، أنْ تتوجه إلى ترسيخ علاقتها مع شيوخ المنطقة، وبخاصة بعد الدراسة الميدانيّة التي وضعها (داوسن) لمستقبل الأراضي الزراعيّة في العمارة، حيث ورد في تلك الدراسة معلوماتٌ تشير إلى أنّ أراضي اللواء أغنى أراضي العراق من حيث الإنتاج الزراعي خاصّة غلات الحبوب.

كان مجتمع العمارة واحدًا من أكبر الكتل العشائريّة في العراق، التي امتدّ نفوذها السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جنوب الكوت حتى شمال القرنة، وكان موقف شيوخ هذه العشائر مختلفًا تجاه الاحتلال البريطاني للواء فمنهم من كان معارضًا له متمسكين في ذلك بعروبتهم الأصيلة ودينهم الإسلامي الحنيف، ومنهم من كان مسالمًا له، دفعهم في ذلك – مسايرة الأمر الواقع – الخوف على مصالحهم الاقتصاديّة وأراضيهم التي طالما كان المحتلّون يهددون بأخذها منهم فيما إذا وقف الشيوخ بطريق سياستهم وطموحهم في المنطقة.

انتقلت هذه الاتجاهات المختلفة بشكلٍ جلي إلى المدة التي تلت عهد الاحتلال وظهرت أثارها واضحةً على الأحداث والمتغيّرات السياسيّة التي وقعت خلال مدة الانتداب البريطاني، ولا سيّما البارزة منها على سبيل المثال لا الحصر، ثورة العشرين، وانتخابات المجلس التأسيسي العراقي.

امتاز المجتمع في العمارة بخصائص معينة، أبرزها العادات والتقاليد العشائرية، بوصفها السمة البارزة لمجتمع العمارة خلال حقبة الانتداب، والتي لوحظ أنّ أغلبها كانت سائدة خلال حقبة الاحتلال البريطاني، بل وفي عهد العثمانيين أيضًا.

أخـيرًا مـن خلال مـا تقدّم تتضـح الأهميّـة التاريخية لمرحلتـي الاحتلال والانتداب البريطاني في منطقة العمارة، وتأثيرها اللاحق على الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة فيها.

الملاحق

ملحق رقم (١) الضباط الذين حكموا لواء العمارة (مركز المدينة).

اسم الضابط	الرتبة (المنزلة الوظيفيّة) – Rank–	تاريخ التعيين
١ – الرائد ماكفرسن (Macoherson.. C. F.)	حاكم عسكري (M.G)	١٩١٦/٩/١
٢ – الرائد هارفي (Harvey.R.O.)	حاكم عسكري (M.G)	١٩١٧/٢/١٧
٣– الرائد مكنزي (Mackenzie C.F.)	حاكم عسكري (M.G)	١٩١٧/٥/٨
٤ – الرائد مارس (Marrs. R.C.I.E.)	حاكم عسكري (M.G)	١٩١٨/٨/٢٢
٥ – العقيد هاول(Howell.E.B.)	ضابط سياسي (P.O)	١٩١٦/١٠/١٣
٦ – النقيب هيجكوك(Hedgecock.S.E.)	ضابط سياسي (P.O)	١٩٢٠/٤/٧
٧– فلبي (philby.H.St.J.)	مساعد الضابط السياسي (A.P.O)	١٩١٧/٢/١
٨– النقيب تايلر(Tayior.J.M.G)	مساعد الضابط السياسي (A.P.O)	١٩١٧/٥/٢٥
٩– النقيب بيرسن(Pearson.A.C.)	مساعد الضابط السياسي (A.P.O)	١٩١٨/٥/٢٢
١٠ – الرائد وربورتن(Warburton.H.G)	مساعد الضابط السياسي (A.P.O)	١٩١٨/٤/١٢
١١– النقيب ريفيت كارنك(Rivett-Carnak)	مساعد الضابط السياسي (A.P.O)	١٩١٨/٨/١
١٢ – النقيب كريفش(Griffiths.R.G.)	مساعد الضابط السياسي (A.P.O)	١٩١٨/١٢/٣
١٣ – النقيب الدرمان(Alderman.R.E.)	مساعد الضابط السياسي (A.P.O)	١٩١٩/١١/٣١
١٤ – النقيب درايفر(Driver.R.E.)	مساعد الضابط السياسي (A.P.O)	١٩٢٠/٤/٤
١٥ – الملازم راينر(Raynor.R)	مساعد الضابط السياسي (A.P.O)	١٩٢٠/٨/١

ملحق رقم (٢) الضبّاط الذين حكموا قضاء قلعة صالح

اسم مساعد الضابط السياسي (A.P.O)	تاريخ التعيين
١ – الرائد هايلس(Hiles.M.O.B.E)	١٨/ ٥/ ١٩١٦
٢ – الرائد بولارد(Bullard.R.W.)	١/ ٩/ ١٩١٦
٣– نورتون (Norton.E.L.)	٣٠/ ٩/ ١٩١٧
٤ – النقيب هيجكوك(Hedgecock.S.E)	٧/ ١/ ١٩١٨
٥ – النقيب بيفان(Bevan. A.H.)	١/ ١/ ١٩١٩
٦ – النقيب كيتول(Kettewell.L.D.S.O.)	١٧/ ٢/ ١٩١٩

ملحق رقم (٣) الضباط الذين حكموا قضاء علي الغربي

اسم مساعد الضابط السياسي (A.P.O)	تاريخ التعيين
١ – الرائد باريت(Barrett.C.C.J)	١/ ٩/ ١٩١٦
٢ – النقيب بلومفيلد(Blomfield.H.M.)	١/ ٣/ ١٩١٧
٣– النقيب ولي(Willey.D)	٧/ ٤/ ١٩١٧
٤ – الملازم كارل (Garrell G.T.C.S)	١٢/ ٥/ ١٩١٨
٥ – النقيب كامبل(Campell)	٢٩/ ٨/ ١٩١٨

ملحق رقم (٤) أسماء متصرفي العمارة ١٩٢٠- ١٩٣٢

اسم المتصرف	تاريخ التعيين
١- صالح باشا أعيان	٢٥/ ١٠/ ١٩٢٠
٢- عبد الله الصائغ	١/ ٤/ ١٩٢٤
٣- جميل المدفعي	١/ ٢/ ١٩٢٧
٤- حميد عبد الله الدليمي	١/ ٦/ ١٩٢٧
٥- أمجد العمري	٢/ ٨/ ١٩٢٩
٦- عارف قفطان	٢١/ ٤/ ١٩٣٠
٧- محمود فخري	٢٩/ ٦/ ١٩٣١
٨- أحمد زكي الخياط	٢٠/ ٤/ ١٩٣٢ [١]

١. تم الاعتماد في إعداد هذا الجدول على المصادر التالية:

أ- مجلة وادي الرافدين، الجزء الخاص بمحافظة ميسان.

ب- سجل الحكومة العراقيّة لسنة ١٩٢٥، المصدر السابق؛ المصدر نفسه لسنة ١٩٣١.

ملحق رقم (٥)

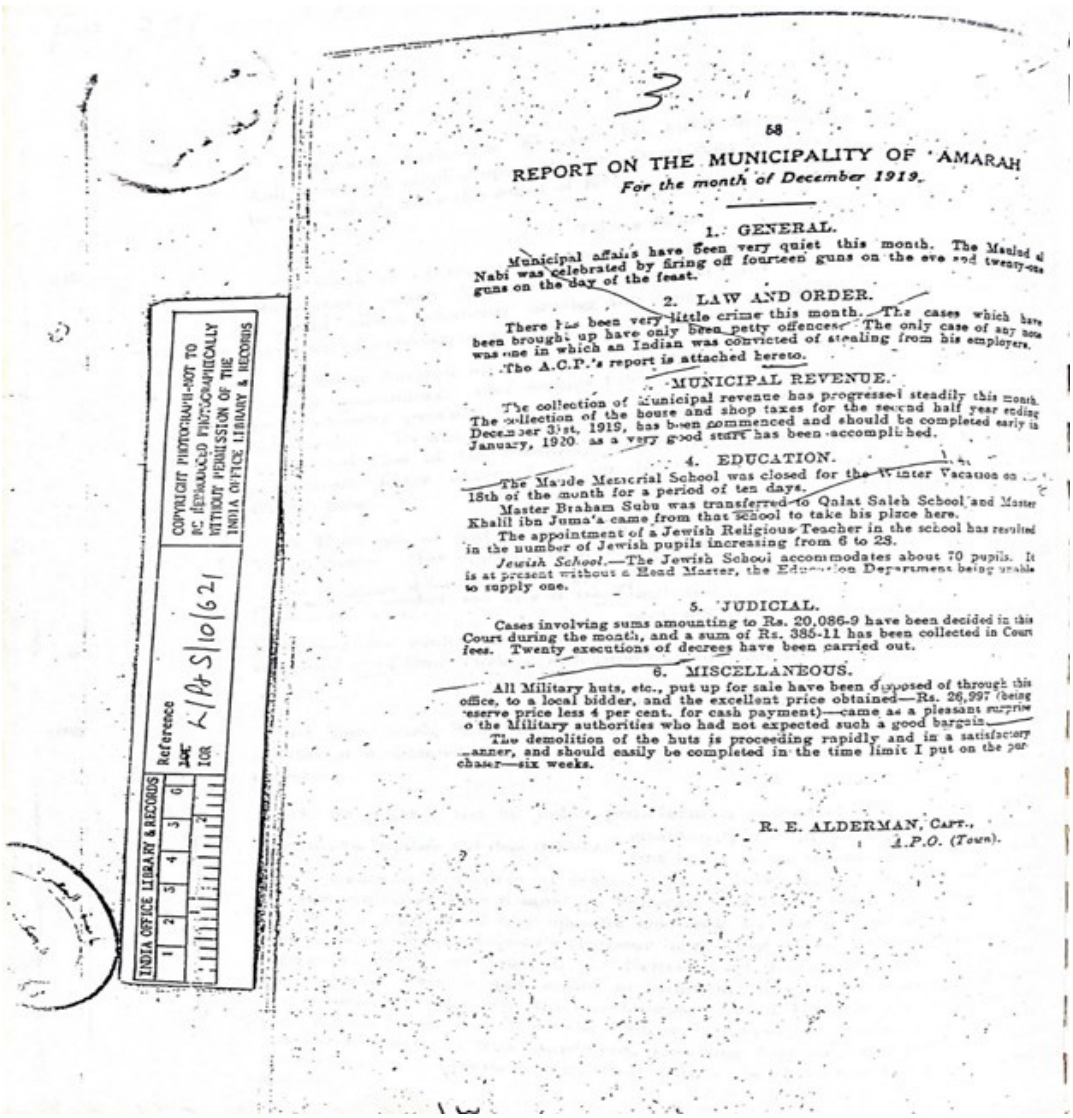

58

REPORT ON THE MUNICIPALITY OF 'AMARAH
For the month of December 1919.

1. GENERAL.

Municipal affairs have been very quiet this month. The Mauled al Nabi was celebrated by firing off fourteen guns on the eve and twenty-one guns on the day of the feast.

2. LAW AND ORDER.

There has been very little crime this month. The cases which have been brought up have only been petty offences. The only case of any note was one in which an Indian was convicted of stealing from his employers. The A.C.P.'s report is attached hereto.

3. MUNICIPAL REVENUE.

The collection of Municipal revenue has progressed steadily this month. The collection of the house and shop taxes for the second half year ending December 31st, 1919, has been commenced and should be completed early in January, 1920 as a very good start has been accomplished.

4. EDUCATION.

The Maude Memorial School was closed for the Winter Vacation on the 18th of the month for a period of ten days.

Master Braham Subu was transferred to Qalat Saleh School and Master Khalil ibn Juma'a came from that School to take his place here.

The appointment of a Jewish Religious Teacher in the school has resulted in the number of Jewish pupils increasing from 6 to 28.

Jewish School.—The Jewish School accommodates about 70 pupils. It is at present without a Head Master, the Education Department being unable to supply one.

5. JUDICIAL.

Cases involving sums amounting to Rs. 20,086-9 have been decided in this Court during the month, and a sum of Rs. 385-11 has been collected in Court fees. Twenty executions of decrees have been carried out.

6. MISCELLANEOUS.

All Military huts, etc., put up for sale have been disposed of through this office, to a local bidder, and the excellent price obtained—Rs. 26,997 (being reserve price less 4 per cent. for cash payment)—came as a pleasant surprise to the Military authorities who had not expected such a good bargain.

The demolition of the huts is proceeding rapidly and in a satisfactory manner, and should easily be completed in the time limit I put on the purchaser—six weeks.

R. E. ALDERMAN, Capt.,
A.P.O. (Town).

INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS
Reference
Date
1 2 3 4 5 6
COPYRIGHT PHOTOGRAPH—NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS

ملحق رقم (٦)

REPORT OF THE A.P.O. AMARAH NORTHERN DISTRICT.

For the month of December, 1919.

TRIBAL.

Having become so to speak the A.P.O., Bani Lam, I have not much to say of any other tribes, which perhaps is just as well as there seems to be quite enough strife among this confederacy, to fill the major part of a monthly Political report.

The Bani Lam unfortunately, seem to be bedged in by all manner of problems as will be seen in due course. Here are a few :—

(a) The grazing problem of the Wali of the Pusht-i-Kuh.

(b) The grazing problem *inter se*.

(c) The summer grazing of Abdul Karim and the Khasraj in the land of Khumaisi, which is within the sphere of influence of Shaikh Khazaal of Mohammerah.

(d) The boundary between the 'Amarah Bani Lam and the tribes of Badreh district in the Kut division.

(e) The return of Ghadhban el Danbus to the fold.

(f) The boundary dispute between the Azairij and the Bazzun, and Sikar al Na'ama and Badr el Rumaiyidh.

Fortunately a number of these problems are on the way to solution and I propose to deal with them separately.

(a) The Wali has sent his agent to Ibrahim Kuttal to come to some arrangement.

Juwi has retaliated to this by removing all his sheep from their grazing in the Wali's domain. Qomandar, Abu-Risha, Shabib, Faleh and Abdul Karim al Ghadhban are willing to send their agents to the Wali to come to terms. The last-named is sending Musallam al Danbus, head of the Channana, and a personal friend of the lord of the Pusht-i-Kuh to arrange things quietly and no doubt satisfactorily.

The act of Juwi in withdrawing his animals will certainly give the Wali food for reflection as this withdrawal is not what he desires, he having an eye to the profits he can make out of the grazing tax he takes from each head of Bani Lam sheep in his territory. Juwi has also said that if the Wali finds any of his sheep in the Pusht-i-Kuh land he (the Wali) may take them. This goes to show that the Shaikh has really brought his herds within our boundary as laid down by the Commission.

(b) The grazing problem of Bani Lam among themselves has been settled by making all the Jazirah plains free to the Bani Lam Shaikhs. Juwi conceded the point very reluctantly and unwillingly and we have yet to see how the plan works.

(c) This has hopes of being satisfactorily elucidated, Abdul Karim having agreed to send Mulla Yanais to Shaikh Khaza'al on his return from Kuwait where he now is.

(d) This remains unsettled for the moment, a compromise having been arrived at, by which the sheep of Obeira are allowed to graze round the wells of Garmoshieh free of interference from the agents of the Bedra tribes. This will remain so until the question of the re-division of muqata'ah comes up for consideration.

(e) This has not yet come to pass, which is rather satisfactory for the reason that unless the Wali carries out the promises he made at the recent conference, he cannot hope for us to carry out our side of the bargain.

(f) This dispute is in a fair way to settlement, it is trusted with the advantage accruing to the Bazzun. The further dispute between Sikar and Salim el Khayyun has been settled satisfactorily to Sikar al Na'ama, his right to Saigol having been recognized.

LAW AND ORDER.

Things have remained quiet except for a reported attack (in revenge for a blood feud) on some houses opposite Daffas. The matter has not been settled yet as a reference to Shaikh Shabib has been deemed necessary. In the meantime one of the accused parties (who stoutly denies the affair and of which accusation there is no proof) is being detained in 'Amarah. It is difficult to cope with the Arab who at odd times of leisure suddenly thinks of a blood debt which has been outstanding in many cases for a very long time as their law is and always has been the *Lex talionis*. This is an excellent law from their point of view and they will never have any other until the whole of 'Iraq is disarmament. *Apropos* of disarmament, the Shaikhs are still handing in rifles and Mutashar has done very well recently in the type of weapon he has surrendered.

This is a great change as he has for long been a Shaikh of the dilatory type, being behind hand in surrender of Revenue and in every thing in which he is asked to take action. I cannot well understand how he has managed

F.O. 371

ملحق رقم (٧)

(4)

6. To summarise, the Shatt-al-Hai calls for control by military force. And a column should operate down from Kut to Nasiriyah as soon as may be convenient, after the relief of Kut.

Tigris Line.

7. Working upstream from Qurnah, the important clans of the Al Muhammad marsh Arabs between Qurnah and Amarah have shown no signs of unrest whatever during the last six months. Revenue business has been proceeding in a normal way.

8. From Amarah up to the present scene of hostilities the situation is equally satisfactory. Our former enemy Ghadhban of the Bani Lam has twice recently provided us with camels, and his attitude has continued satisfactory. To avoid inter-tribal disturbance he has lately been ordered to proceed East of the Dawairij River, and he has lately written a congratulatory letter dated 14th on hearing of the British success at Sheikh Saad.

9. Upstream of Kut are the two big tribes of Zubaid and Shammar Toqah Arabs. Our opportunities between the battles of Kut and Ctesiphon were too few to allow us to properly ingratiate ourselves with the former sections* of these tribes (though a good beginning was made) and it is therefore too much to expect them to have remained aloof from Turkish influence during recent events.

* A projection of both dwell above any point we have reached and were at the mercy of the Turks.

Karun.

10. The Chaab, Bawi, and other tribes subject to our staunch ally, the Sheikh of Muhammarah, are all quiet, and affairs are satisfactory in that direction.

11. As regards the oil fields, pro-German influences† are undoubtedly constantly active among the Bakhtiaris but have been unsuccessful so far, and there appears to be no present reason to fear any change in this situation. The demeanour of their Khans in Teheran has lately been very satisfactory and in the absence of any specific set-back to the Allies no difficulty is contemplated by His Majesty's Minister in getting them to countersign any agreement arrived at between the British and the Bakhtiaris in the Oil Fields Area. This is now under negotiation, though an interruption has just occurred through the rumoured departure of the Khans to Behbahan until March. The Chief Political Officer, however, is disinclined to impute a sinister motive to this movement, pending further knowledge of their reasons for it, information regarding which is expected from Dr. Young shortly.

† Based on Ispahan and Ram Hormuz.

ملحق رقم (٨)

FOREIGN SECRET TELEGRAMS.

Secret Department.

81178

21 JUN 1915

From General Nixon, Basra, 11th June 1915.
(Repeated to Foreign and Chief of General Staff, Simla.)

No. 1225. As regards the tribes on the Tigris line above Kurna, the following is the position resulting from the occupation of Amara :—

? Kurna

At the moment of our arrival fighting men of all tribes concerned were in a state of unrest and semi-mobilisation waiting for definite news from their Sheikhs as to our intentions. It was necessary to decide at once, and it was difficult to differentiate between one tribe and another. I accordingly decided on a consultation with Cox that in order to allow the country to settle down and facilitate forward movement if decided upon we should assume attitude of readiness in principle to accept submissions generally provided that in each case they appeared (*bona fide*). I am now able to report that chief Sheikhs of all tribes who had been in friendly relations with us until Turks occupied their villages around Kut position, came in at once and asked permission to return to their home.

Above them on the right bank come the Al Ibn Mahomet Saihud and on the left bank the A. Ibn Mahomet Bait Yessir [?] Shiekhs of these sections visited Chief Political Officer and made formal submission.

Above them come heads of section Al Ibn Mahomet represented by Majid-el-Kattifa at Majarat-el-Kabir canal on right bank and by Arabid Pasha on Jahalah canal on left bank. They had from the first been anxious for our arrival and were first to tender submission. Their Sheikhs paid formal visits and were subsequently installed in charge of late Government's Mudirates at their respective centres pending permanent arrangements by ourselves. Above them on right bank come the Azarij, Beow and above Amara, with headquarters on Jajar As-Sagir Canal. Their Sheikhs were installed in same way as last named.

This brings us to Beni Lam, who occupy extensive tract on left bank above Amara, and almost to Kut [?]. Tribes met with between Kut and neighbourhood of Ali Gharbi have made their submission.

Starting from southward of Kut, Beni Malik [? groups omitted], their principal Sheikh, Ghazimi, one of whose sons Turks' chief luminary in their incursion into Persia; but immediately on our arrival his brother Faih wrote to consul offering submission, and expressing readiness to hand over two Turkish field guns which had fallen into their possession. In spite, therefore, of their previous hostility, we decided to accept delivery of guns as evidence of *bona fides*, and accept submission, provided Ghazban and Faih came in to offer it in person. This they did, and gave written assurance that in the event of our moving forward they would co-operate if desired, and would in any case guarantee that we met no tribal opposition on river within their sphere.

Apart from Beni Lam, only important tribe up to and beyond Ali Gharbi is Al Ibn Darraj. Their Sheikh also tendered submission in person.

As far then as one can judge from above, we need expect no tribal opposition up to Ali Gharbi, or possibly up to Kut, provided tribes are not dominated by arrogant Turkish commandants at latter place.

Between municipal snobs[illegible] many personal jealousies exist which have always been fomented by late Government: such tribal element will be therefore difficult problem, requiring careful handling. For the present position seems satisfactory. Task will be facilitated from outset if Kut-al-Amara, which is only few miles out-side [illegible] Provincial Village [illegible]

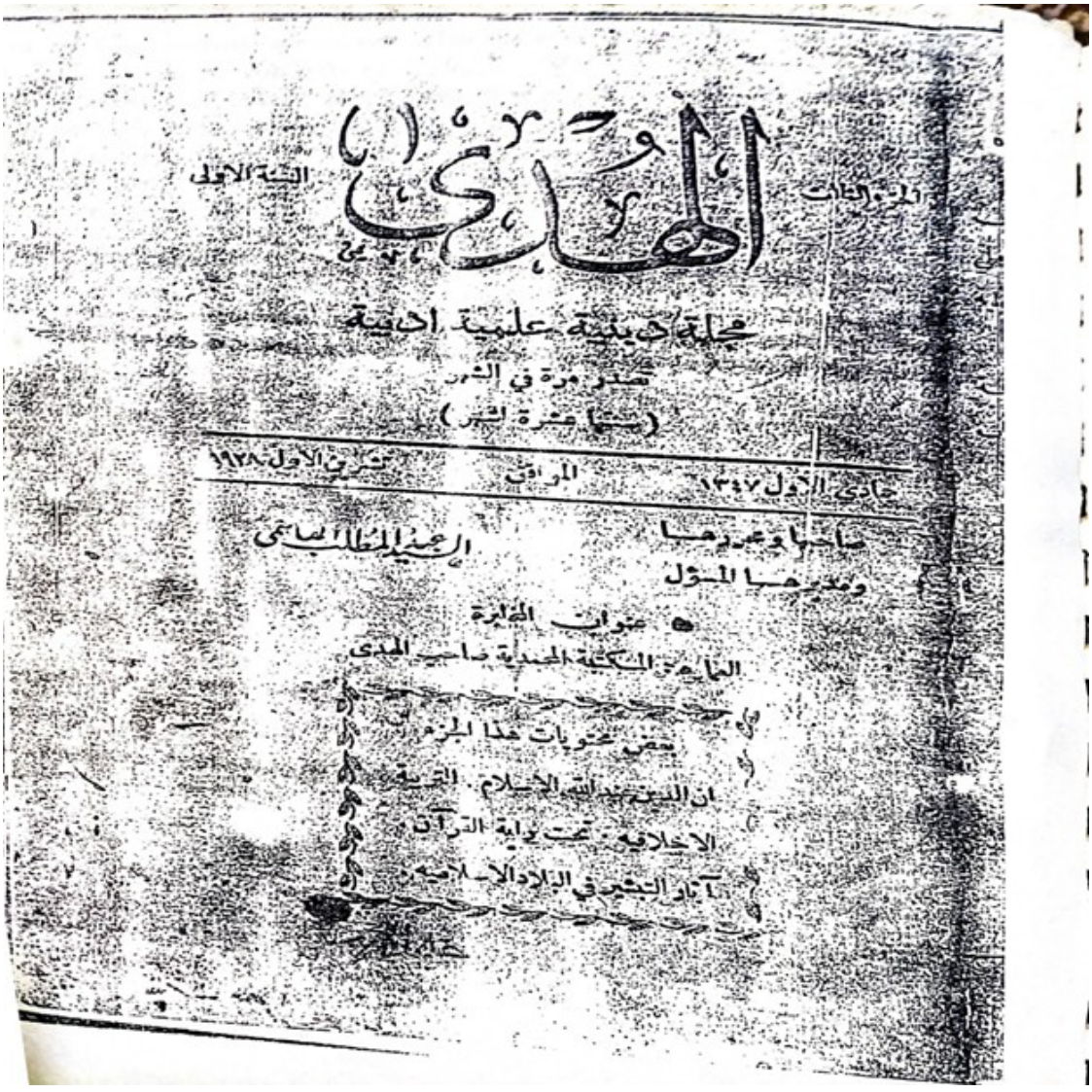

الجزء الثالث — الهدى — السنة الأولى

مجلة دينية علمية أدبية

تصدر مرة في الشهر

(ستها عشرة أشهر)

جمادي الأول ١٣٤٧ — الموافق — تشرين الأول ١٩٢٨

صاحبها ومديرها
ومحررها المسؤول — السيد المطلب السامي

عنوان المجلة

الناشر المكتبة المحمدية صاحب الهدى

يتضمن محتويات هذا الجزء

ان الدين عند الله الإسلام. التربية

الاخلاق تحت راية القرآن

آثار التبشير في البلاد الإسلامية

السنة الأولى — ثمن النسخة أربعة فلوس — السنة ١

الكفاح

(جريدة أدبية علمية انتقادية أسبوعية)

صاحب الامتياز ومدير الجريدة
المحامي احمد فائق

الاشتراك
وجيز سلفاً
في قرار الجريدة ... وفي قاعة
في الطابع : نصف دينار
الرسوم الاعلانات : لا تعين بل لكن موقوفة بأرقام
صاحب الجريدة على مقابلة الإدارة

عمارة : الجمعة في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٥٠ هـ — الطابع المسئول : العامي عبد الحميد محمد — الطابع : ١٩٣٢م

جلوس ملك العراق المعظم فيصل الأول

« كلمة الافتتاح »

ملحق رقم (١٠)

ملحق رقم (١١)

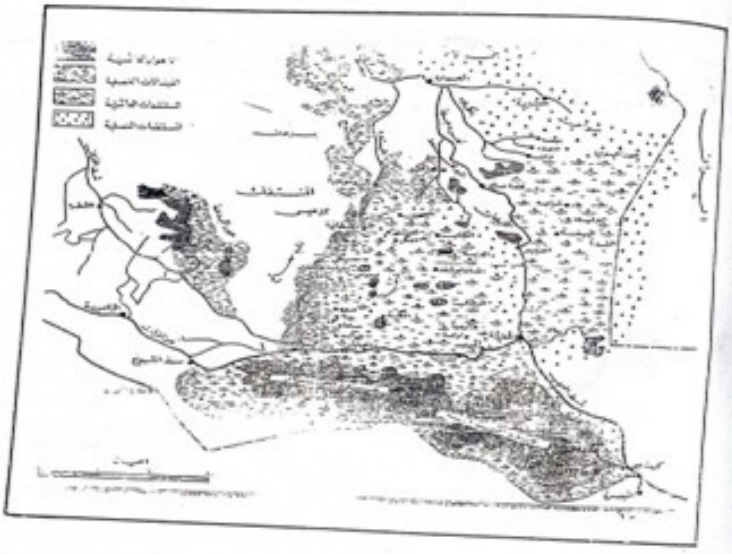

المصادر والمراجع

أولًا- الوثائق غير المنشورة

١- الوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق/ بغداد (رُتّبت بحسب أرقام الملفات).

أ - ملفات الاحتلال البريطاني

الموضوع	رقم الملف
١. حقول العمارة لسنة ١٩١٦ – ١٩١٧	٢/٩٥
٢. بلديات لسنة ١٩١٦–١٩١٧	٢/٢٨٣
٣. تقارير عامة عن الضرائب لسنة ١٩١٦–١٩١٧	٢/٥٦٧
٤. تقارير حول زيادة الطلب على الخضروات لسنة ١٩١٥–١٩١٧	٢/٩٠٩

ب- ملفات وزارة الداخلية

الموضوع	رقم الملف
١. تقارير شهريّة لسنة ١٩٢٦	٣٢٠٥٠/١
٢. دعاوى العشائر المدنيّة والجزائيّة لسنة ١٩٢٤	٣٢٠٥٠/٥٨٤
٣. تقارير إدارية (خلاصة الوضع لسنة ١٩١٦–١٩١٧)	٣٢٠٥٠/٢٠٩٩
٤. الأبنية الحكوميّة التركيّة المشغولة لسنة ١٩١٩	٣٢٠٥٠/٢٢٨٣
٥. فتاوى النجف بتحريم الانتخابات لسنة ١٩٢٢–١٩٢٣	٣٢٠٥٠/٢٦١٩
٦. انتخابات العمارة لسنة ١٩٢٣	٣٢٠٥٠/٢٦٢٢
٧. إحصاءات العشائر لسنة ١٩٢٦	٣٢٠٥٠/٩٠٤٥
٨. سجون لسنة ١٩٣١	٣٢٠٥٠/٩٦٥٤
٩. مقاطعات وتشكيلات إداريّة لسنة ١٩٣٠	٣٢٠٥٠/٦٦٧٩

ج- ملفات البلاط الملكي

الموضوع	رقم الملف
١. ضريبة مقاطعات العمارة لسنة ١٩٢٧	٣١١/١٣٤٩

٢. مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٢ ٣١١/٢٤٣١
٣. مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٢ ٣١١/٢٤٤٥
٤. ملاك وزارة الداخلية لسنة ١٩٢١-١٩٢٢ ٣١١/٢٥٤٢

٢- الوثائق المحفوظة في مكتبة مركز دراسات الخليج العربي

A-India office Library and Records.

1. L/P & S/10، The general office commanded –in- chief under section 7-14 of the Iraqi occupied Territories, 1915.
2. L/P & S/10، administration Report of the Amara District for Year 1916-1917
3. L/P & S/10، administration Report of the Qal, at salih for Year 1916-1917
4. L/P & S/10، Report of Amara Northern District for Year 1919.

B- وثائق وزارة الخارجية المحفوظة في المكتبة المركزية جامعة بغداد

1. F.O. 371/2489/7/M/1915

C- الأوراق المحفوظة في مخزن وثائق وزارة الداخلية

1. Great Britain (confidential) Personalities Iraq (Exclusive of Baghdad, and Kadhimian) England, 1930.

ثانيًا - الوثائق المنشورة (رُتّبت بحسب أسبقيّة الحروف)

أ- التقارير الأجنبيّة

1. Admirlty Intelligence Division, Handbook of Mesopotamia, Oxford, Vol.1،1916.
2. Administration Report of the Agriculture directorate for the Year 1919، Baghdad 1920
3. Administration Report of the Public work directorate Iraq for Period 1923-1924 Baghdad,1924
4. Administration Report of the Public work Departmant for the four Year, 1924-1925-1926- and1927، Baghdad,1927.
5. Collection of fortnightly Reports Secretary of state for India by civil commissioner M. E. F. for 1918.

6. Iraqi Government; report of the Economic committee,1922, Baghdad,1922.
7. Iraq and the (Persian) Gulf. Naval Intelligence Division 1944.
8. Report of administration for 1918 of Division and Districts of the Occupied territories in Mesopotamia.
9. sanction, Budget, Estimates for Year 1921 Occupied Territories of Iraq, Baghdad 1921.
10. Special Report by his Majestys Government in the united Kingdom of great Britain and Northern Ireland to the council of the league of Nation on the Progress of Iraq during the Preiod 1920-1931، London, 1931.

ب- الوثائق المعرّبة

١. التقرير الرسـمي المرفوع إلى عصبة الأمم عن أحوال الإدارة العراقيّة في سنة ١٩٢٦م، تعريب عطا عوم، بغداد، ١٩٢٨.
٢. تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانيّة عن العشائر والسياسة، ترجمة عبد الجليل الطاهر، بغداد، ١٩٥٨.
٣. العراق في الوثائق البريطانيّة، ١٩٠٥–١٩٣٠، ترجمة فؤاد قزانجي، بغداد، ١٩٨٩.

ج- المطبوعات الرسمية

أولًا- المصادر الرسميّة العثمانية

١. سالنامة دولة علية عثمانية دفعة (١)، ١٢٩٩هـ.
٢. بصرة ولايتي سالنامة سي دفعة (٣)، ١٣٠٨هـ.
٣. بصرة ولايتي سالنامة سي دفعة (٢)، ١٣٠٩هـ.
٤. بصرة ولايتي سالنامة سي دفعة (٣)، ١٣١١هـ.
٥. بصرة ولايتي سالنامة سي دفعة (٤)، ١٣١٨هـ.
٦. الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، مجلد (١)، بيروت، ١٣٠١.

ثانيًا - مطبوعات الحكومة العراقيّة

١. سجل الحكومة العراقيّة، مطبوع في بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٢٥م.
٢. سجل الحكومة العراقيّة، مطبوع في بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٣١م.

٣. مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي، مجلد (١)، بغداد، ١٩٢٤م.
٤. محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي، بغداد، ١٩٢٥م.
٥. محاضر مجلس النواب، اجتماع الدورة الأولى، بغداد، ١٩٢٧م.
٦. محاضر مجلس النواب للسنوات، ١٩٢٦، ١٩٣٠، بغداد.

ثالثًا- الرسائل الجامعيّة

١. التميمي، حميد أحمد حمدان، التطوّر التاريخي لهيكل القضاء العثماني وأثره على العراق (١٨٣٩-١٩١٤)، رسالة دكتوراه غير منشورةٍ أجيزت من كليّة الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٥م.
٢. حاتم، صالح محمد، صحيفة الاستقلال في سنوات الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣١)، رسالة ماجستير غير منشورةٍ أجيزت من كليّة الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩م.
٣. حسن، جاسم محمد، العراق في العهد الحميدي (١٨٧٦-١٩٠٩) رسالة ماجستير غير منشورةٍ أجيزت من كليّة الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥م.
٤. الرديني، يوسف عبد الكريم، المجلس البلدي في البصرة (١٩٢١-١٩٣٢) رسالة ماجستير غير منشورةٍ أجيزت من كليّة الآداب، جامعة البصرة ١٩٩٤م.
٥. الريحاني، عبد مخور، تحليل جغرافي لسكّان محافظة ميسان، رسالة ماجستير غير منشورةٍ أجيزت من كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣م.
٦. العبودي، ستار نوري، الحياة الاجتماعية في العراق في مرحلة الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣٢م)، رسالة دكتوراه غير منشورة أجيزت من كليّة الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٦م.
٧. علي، غانم محمد، النظام المالي العثماني في العراق من (١٨٣٩-١٩١٤)، رسالة ماجستير غير منشورةٍ أجيزت من كليّة الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩م.
٨. كريم، فردوس عبد الرحيم، لواء العمارة في العهد العثماني (١٨٦١-١٩١٤)، رسالة ماجستير غير منشورةٍ أجيزت من كليّة التربية (أبن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٨م.

رابعًا - المصادر العربيّة والأجنبيّة المعرّبة

١. إبراهيم، زاهدة، كشاف الجرائد والمجلات العراقيّة، بغداد، ١٩٧٦.
٢. الأدهمي، محمد مظفر، المجلس التأسيسي العراقي، بغداد، ١٩٧٦.
٣. آدموف، الكسندر، ولاية البصرة ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، البصرة، ١٩٨٢.

٤. آدموف، الكسندر، ولاية البصرة ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، البصرة، ١٩٨٩.
٥. الارحيم، فيصل محمد، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، الموصل، ١٩٧٥.
٦. أحمد، إبراهيم خليل، تطور التعليم الوطني في العراق، ط١، البصرة، ١٩٨٢.
٧. أحمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٧.
٨. أحمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقيّة – التكوين وبدايات التحرك- ، بغداد، ١٩٨١م.
٩. أحمد، كمال مظهر، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقيّة، بغداد، ١٩٧٨م.
١٠. إسماعيل، خليل، أحوال العراق الإداريّة، بغداد، بلا.
١١. بابان، جمال، أصول أسماء المدن والمواقع العراقيّة، بغداد، ١٩٨٦م.
١٢. برادون، رسل، حصار الكوت في الحرب بين الإنكليز والأتراك في العراق سنة (١٩١٤-١٩١٨م)، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٥م.
١٣. بركات، رجب، بلدية البصرة (١٨٦٩-١٩٨١م)، البصرة، ١٩٨٤م.
١٤. برو، توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري (١٩٠٨-١٩١٤م)، القاهرة، ١٩٦٠م.
١٥. البزّاز، عبد الرحمن، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٣، بغداد، ١٩٦٧م.
١٦. البصير، محمد مهدي، القضيّة العراقيّة، بغداد، ١٩٢٤م.
١٧. بطاطو، حنّا، العراق -الكتاب الأول- الطبقات الاجتماعيّة والحركات الثوريّة من العهد العثماني حتى قيام الجمهوريّة، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩٠م.
١٨. بيج، سروايس، رحلات إلى العراق، ترجمة فؤاد جميل، بغداد، ١٩٦٦م.
١٩. بيل، المس، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة جعفر خياط، بيروت، ١٩٧١م.
٢٠. بيل، المس، فصول من تاريخ العراق القريب، بيروت، ١٩٧١م.
٢١. التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، بغداد، ١٩٧٩م.
٢٢. جاكسون، مشاهدات بريطاني عن العراق ١٧٩٧م، بغداد، بلا.
٢٣. الجمالي، محمد فاضل، العراق بين أمس واليوم، بغداد، ١٩٥٤م.
٢٤. الجواهري، عماد أحمد، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق (١٩١٤-١٩٣٢م)، بغداد، ١٩٨٧م.
٢٥. الجويبراوي، جبار عبد الله، تاريخ ميسان وعشائر العمارة، بغداد، ١٩٩٠م.
٢٦. جميل، حسين، العراق شهادة سياسية (١٩٠٨ - ١٩٣٠م)، لندن، ١٩٨٧م.
٢٧. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، بيروت، ١٩٥٧م.

٢٨. الحسني، عبد الرزاق، ثورة العراق الكبرى، ط٦، بغداد، ١٩٩٢م.
٢٩. الحسني، عبد الرزاق، العراق قديمًا وحديثًا، صيدا، ١٩٥٨م.
٣٠. الحسني، عبد الرزاق، موجز تاريخ البلدان العراقيّة، ط١، بغداد، ١٩٣٠م.
٣١. حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي (١٨٦٤-١٩٥٨م)، بيروت، ١٩٦٦.
٣٢. حسن، أحمد سلمان، طلائع الثورة العراقيّة، العوامل الاقتصاديّة في الثورة العراقيّة الأولى، بغداد، ١٩٥٨م.
٣٣. حسين، فاضل، مشكلة الموصل، بغداد، ١٩٦٧م.
٣٤. حمادة، خيري، أعمدة الاستعمار البريطاني في الوطن العربي - عبد الله قبلي- ، بيروت، ١٩٦٦م.
٣٥. حمادة، سعيد، النظام الاقتصادي في العراق، بيروت، ١٩٣٨م.
٣٦. الحيدري، إبراهيم، عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، بغداد، بلا.
٣٧. خدوري، مجيد، نظام الحكم في العراق، ترجمة المؤلف وفيصل نجم الدين، بغداد، ١٩٤٦م.
٣٨. الخطّاب، رجاء حسين، عبد الرحمن النقيب، حياته الخاصة وآراؤه الشخصيّة وعلاقته بمعاصريه، بغداد، ١٩٨٤م.
٣٩. خيّاط، جعفر، صورة من تاريخ العراق في العصور المظلمة، بيروت، ١٩٧١م.
٤٠. دراور، الليدي، في بلاد الرافدين صورة وخواطر، ترجمة فؤاد جميل، بغداد، ط١، ١٩٦١م.
٤١. ديولافوا، رحلة ديولافوا إلى العراق، سنة ١٨٨١، ترجمة علي البصري، بغداد، ١٩٥٨م.
٤٢. رامزو، أرنست، آ، تركيا القناة وثورة ١٩٢٨، ترجمة صالح احمد العلي، بيروت، ١٩٦٠م.
٤٣. رؤوف، عماد عبد السلام، الأسرة الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة، بغداد، ١٩٩٢م.
٤٤. ستيوارت، دمزوند، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ترجمة زهدي جار الله، بيروت، ١٩٧٤م.
٤٥. سركيس، يعقوب، مباحث عراقيّة في الجغرافيّة والتاريخ والآثار وخطط بغداد، القسم الثاني، بغداد، ١٩٤٨م.
٤٦. سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، القاهرة، ١٩٣٥م.
٤٧. سلوكيت، بيتر، التفسير الطائفي للسكان في العراق، البصرة، ١٩٨٠م.

٤٨. الشـيخلي، السيد محمد رؤوف السيد طه، مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها، البصرة، ١٩٧٢م.
٤٩. صالح، زكي، بريطانية والعراق حتى عام ١٩١٤م، بغداد، ١٩٦٨م.
٥٠. صالح، زكي، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، بغداد، ١٩٥٣م.
٥١. الطاهر، عبد الجليل، العشائر العراقيّة، بيروت، ١٩٧٢م.
٥٢. طاوزند، تشارلس، مذكرات الفريق طاوزند، ترجمة الدار العربيّة للموسوعات، ١٩٨٦م.
٥٣. العابـد، صالح جاسـم، موقف بريطانيا من النشـاط الفرنسي في الخليـج العربي (١٧٩٨-١٨١٠)، بغداد، ١٩٧٩م.
٥٤. العزّاوي، عباس، تاريخ الضرائب العراقيّة، بغداد، ١٩٥٨م.
٥٥. العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، بغداد، ١٩٥٦م.
٥٦. عقراوي، متي، العراق الحديث، بغداد، ١٩٣٦م.
٥٧. العُمَر، فاروق صالح، المعاهدات العراقيّة - البريطانيّة وأثرها في السياسة الداخلية (١٩٢٢-١٩٤٨م)، بغداد، ١٩٧٧م.
٥٨. العمـري، المصيب محمـد طاهر، تاريخ مقدرات العراق السياسـيّة، المجلـد (١)، الموصل، ١٩٢٤م.
٥٩. عوني، فاضل، شرح نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية، لسنة ١٩١٨م، وتعديلاتها، بغداد، ١٩٥٥م.
٦٠. فرج، لطفي جعفر، عبد المحسـن السـعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ط٢ بغداد، ١٩٨٠م.
٦١. فريزر، جيمس بيلي، رحلة فريزر إلى بغداد، ترجمة جعفر خياط، بغداد، ١٩٦٤م.
٦٢. فلانين، الحاج ريكان، عرب الأهوار، بغداد، ١٩٦٦م.
٦٣. قلبي، هاري سنت جون، أيام قلبي في العراق، ترجمة جعفر خياط، بيروت، بيروت، ١٩٥٠م.
٦٤. فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٣م.
٦٥. فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٩م.
٦٦. الفيّاض، عبد الله، الثورة العراقيّة الكبرى ١٩٢٠م، بغداد، ١٩٦٣م.
٦٧. فيضي، سليمان، في غمرة النضال، مذكرات سليمان فيضي، بغداد، ١٩٥٢م.

٦٨. كوتلوف، ل. ن، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، بغداد، ١٩٨٥م.
٦٩. الكعبي، كريم علكم، التراث الشعبي في ميسان، بغداد، ١٩٨٧م.
٧٠. كوك، ريجارد، بغداد مدينة السلام، ترجمة مصطفى جواد وفؤاد جميل، بغداد، ١٩٦٧م.
٧١. لوريمر، ج. ج، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، بلا.
٧٢. لوريمر، ج. ج، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، بلا.
٧٣. لنشوفكي، جورج، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، بغداد، ١٩٦٥م.
٧٤. لونكريك، ستيفن همسلي، العراق الحديث (١٩٠٠-١٩٥٠م)، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٨م.
٧٥. ماكسويل، كافن، قصبة في مهب الريح، ترجمة صادق التميمي، بيروت، بلا.
٧٦. محمد، علاء جاسم، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦م، بغداد، ١٩٨٧م.
٧٧. الملّاح، عبد الغني، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، بغداد، ١٩٧٥م.
٧٨. منتشافيلي، ألبرت. م، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد، ١٩٧٨م.
٧٩. النبهاني، محمد بن خليفة، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربيّة، القاهرة، ١٣٢٢هـ.
٨٠. النجّار، سليم موسى، الإدارة العثمانيّة في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (١٨٦٩-١٩١٧م)، ط١، القاهرة، ١٩٩١م.
٨١. النجّار، مصطفى عبد القادر، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية (١٨٩٧-١٩٢٥م)، القاهرة، ١٩٧١م.
٨٢. الندواني، عبد الكريم، تاريخ العمارة وعشائرها، بغداد، ١٩٦١م.
٨٣. نديم، شكري محمود، حرب العراق (١٩١٤-١٩١٨م)، بغداد، ١٩٧٤م.
٨٤. نظمي، وميض عمر، ثورة العشرين، الجذور السياسيّة والفكريّة والاجتماعيّة للحركة القوميّة العربيّة الاستقلالية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط١، بغداد، ١٩٨٥م.
٨٥. نعمة، كاظم، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال، ط٢ بيروت، ١٩٨٨م.
٨٦. النفيسي، عبد الله فهد، دور الشيعة في تطور العراق السياسي، ترجمة المؤلف، بيروت، بلا.

٨٧. نوار، عبد العزيز سـليمان، المصالح البريطانيّـة في انهار العراق (١٦٠٠-١٩١٤م)، القاهرة، ١٩٦٨م.
٨٨. الهاشمي، طه، حرب العراق، بغداد، ١٩٢٨م.
٨٩. الهاشمي، طه، جغرافية العراق، ط٢ بغداد، ١٩٣٦م.
٩٠. الهلالي، عبد الرزاق، الإقطاع والديوان في العراق، القاهرة، ١٩٤٦م.
٩١. الوردي، علي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، ١٩٦٥م.
٩٢. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد، ١٩٧١م.
٩٣. ويلسون، آرنولد. تي، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة فؤاد جميل، بغداد، ١٩٩١م.
٩٤. ويلسون، آرنولد. تي، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة فؤاد جميل، بغداد، ١٩٩٢م.
٩٥. ويلسون، آرنولد. تي، الثورة العراقيّة، بيروت، ١٩٧١م.
٩٦. يونغ، غافن، العودة إلى الأهوار، ترجمة ضياء شكارة، بغداد، ١٩٩٠م.

خامسًا- المصادر الأجنبيّة

١- المصادر الإنجليزيّة

1. Barker, A, j, Neglected war, Mesopotamia, (1914-1918)، London, 1967.
2. Blunt, lady Aunn, Beduin tribes of the Euphrates, London, 1968.New publication.
3. Cruttwell, A history of the Great War, Oxford, 1969.
4. Field, Henry, The Lower Euphrates, Tigris, Region, London, Without.
5. Graves, p The Life of Sir Percy Cox, London, 1941.
6. Haldane, A, L, The Insurrection In Mesopotamia, Endinburgh, 1922.
7. Ireland, W, P Iraq, A study In Political Development, London, 1937.
8. Jamali, M, F, The New Iraq, London, 1934.
9. Main, M, A, Erenst, Iraq from Mandate to Independence, London, 1935.
10. Moberly, F, J, Official, History, The Compaign in Mesopotamia, (1914-1918)، History of the Great War Based on Official Documents, His, Majesty Stationary Office, London. (1923-1927)، Vol.1.

11. Monroe. Elizabith, Britains Moment in the Middie East (1914-1956)، London, 1963.
12. Sandes. E, W, C In Kut and Captivity with the Sixth Division, London, 1919.
13. Sluglet. peter, Britain in Iraq (1914-1932)، London, 1976.
14. Willson. A, T, Loyalties Mesopotamia (1919-1920)، Vol.11، Oxford, 1936.
15. Willsom. M, V, ston, Britain and Arabs State A survey of Angle - Arab Relation,1920- 1924، London, 1948.

٢- المصادر الفرنسية

1. Cuinet, Turoie Dasie Geographi Administrative, Vol.3، Paris, 1894.

٣- المصادر الألمانية

2. Oppenheim, Max Freinher. Die Beduine Bond, III, Wiesbaden, 1952

سادسًا- البحوث والدراسات

١. الأدهمي، محمد مظفر، الحركة البرلمانيّة العثمانيّة وعلاقاتها بانتعاش بذور الحركة القوميّة العربيّة، بحث في مجلة آفاق عربيّة، العدد السادس، شباط، ١٩٧٧م.
٢. الحلـو، صادق ياسـين، التحدي الأوربي السـياسي والفكري، بحث ضمـن كتاب العراق في مواجهة التحديات، بغداد، ١٩٨٨م.
٣. رؤوف، عماد عبد السلام، المدينة العراقيّة، بحث في كتاب حضارة العراق، بغداد، ١٩٨٥.
٤. سعيد، أبو طالب محمد، تطور البحث التربوي من أجل التخطيط للتعليم الابتدائي في العراق، خلال الفترة (١٩٢٢-١٩٧٢م)، بغداد، ١٩٧٣م.
٥. العابد، صالح محمد جاسـم، النظـام الإداري من عهد الاحتلال المغولي حتى عهد السـيطرة العثمانية (١٢٥٨-١٥٣٤)، بحث في كتاب حضارة العراق، بغداد، ١٩٨٥م.
6. Moosa, Matti, The Iraq - Iran War, Historical Analysis, Basrah, 1988.

سابعًا- الصحف والدوريّات

-الصحف

١. جريدة الزوراء، الأعداد (١٠٥، ١٠١٠، ١٠٨٧، ١٢١٩)، ١٢٨٩هـ، ١٢٩٢هـ، ١٢٩٢هـ، ١٢٩٥هـ، ١٣٠٢هـ.

٢. جريدة صدى بغداد، العدد (١٥٩)، ١٩١٢م.

٣. جريدة الأوقات البصريّة، العدد ٢٧٤، ١٩١٩م.

٤. جريدة العراق، الأعداد (١١٥٧،٩٥٣،٢٦٦،١٢)، ١٩٣٠، ١٩٢١، ١٩٢٣، ١٩٢٤م.

٥. جريدة الاستقلال، الأعداد، (٣٧٢،٧)، ١٩٢٠، ١٩٢٤م.

٦. جريدة الوقائع العراقيّة، العدد١٠٤، ١٩٢٣م.

- الدوريات

١. مجلة لغة العرب، بغداد، السنة الثالثة، ١٩١٤م.

٢. مجلة الهدى، العمارة، السنة الثالثة، ١٩١٣م.

٣. مجلة وادي الرافدين، بغداد، الجزء الخاص بمحافظة ميسان، ١٩٤٩م.

٤. مجلة التراث الشعبي (لمحافظة ميسان)، ١٩٧١م.

٥. مجلة آفاق عربية، بغداد، ١٩٧٧م.

ثامنًا- المقابلات الشخصيّة

١. مقابلة مع المحامي خالد عبد الرحيم السوداني، ١٣/ ٧/ ١٩٩٩م.

٢. مقابلة مع الشيخ مهاجر علي شياع شيخ عشيرة السواعد (الكورجة) ١٣/ ٣/ ٢٠٠٠م.

٣. مقابلة مع السيد نعيم زغير حرز، أمين شؤون طائفة الصابئة المندائيين في العمارة ١٣/ ١١/ ١٩٩٩م.

٤. مقابلة مع الأستاذ جبار الجويبراوي (مؤرخ)، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٠م.

تاسعًا - شبكة الانترنيت

1. ar.m.wikipedia.org/w/index.php?title=المشروطية_الثانية&wprov=rarw1

احتلت مدينة العمارة مكانةً واضحةً ومتميزةً إبّان عهد الاحتلال والانتداب البريطاني (١٩١٥-١٩٣٢)، فهي إضافةً إلى كونها ذات أهميّةٍ استراتيجيّة، كانت من أولى المناطق التي طُبِّقت بها السياسة البريطانيّة الجديدة بعد (البصرة)، فكانت حقلًا تجريبيًا آخرًا ومهمًّا للسياسة البريطانيّة، التي وجدت طريقها إلى مناطق العراق الأخرى فيما بعد؛ ولذلك اكتسبت أهميّةً خاصّةً لا تقلُّ كثيرًا عن أهميّة (البصرة) في هذا الجانب، بوصفها تمثّل تركيبًا سكانيًّا مدنيًّا لتجربة السياسة البريطانيّة، في حين كانت العمارة في معظمها- من ناحيةٍ أخرى-حقلًا عشائريًّا شهد تجربة هذه السياسة.

المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية
http://www.iicss.iq
https://colonialism.iicss.iq